



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

المجلس

الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة

روما، 3-7 ديسمبر/كانون الأول 2012

تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ

(JIU/REP/2011/4)

1- يُعرض هذا التقرير لوحدة التفتيش المشتركة مشفوعاً بتعليقات مقنضبة للمدير العام وتعليقات مشتركة أكثر تفصيلاً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (UNGA A/67/78/Add.1).

تعليقات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

2- تؤيد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) جميع التوصيات المقترحة في التقرير، ويسرها الإشارة إلى أن المنظمة قد نفذت بالفعل غالبية هذه التوصيات. ويرد أدناه المزيد من التعليقات بشأن ثلاث توصيات محددة مع الملاحظات الآتية. تؤيد الفاو التوصية 5 علماً أن مجموعات العمل ستستخدم الوسائل الإلكترونية لعقد الاجتماعات وإجراء المناقشات تفادياً لتكبد تكاليف السفر الإضافية. وستعمل الفاو أيضاً على زيادة التنسيق وآليات تقاسم الموارد بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها.

3- وفيما يتعلق بالتوصية 8، تأخذ الفاو علماً بضرورة القيام بتوزيع محدد للأموال المخصصة لتنفيذها.

4- وتؤيد الفاو مبدئياً التوصية 9 وتشيراً إلى أن مسألة وضع الحوافز للتطوير الوظيفي لا تزال قيد المناقشة في إطار النظام الموحد للأمم المتحدة.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

Distr.: General
15 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند 120 من القائمة الأولية*
تعدد اللغات

تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ" (JIU/REP/2011/4).

موجز

يستعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ" الأبعاد الأساسية لنهج تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إذ يحلل مبرراته وتداعياته السياسية، ويحدد التدابير الفعالة التي من شأنها أن تعزز وضعه موضع التنفيذ. وشملت البحوث التي أجريت في هذا الصدد المجالات التالية: خدمات المؤتمرات؛ والتوظيف؛ والتدريب؛ والتواصل؛ والشراكات المؤسسية. وتعرض هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وقد دُججت الآراء على أساس المدخلات الواردة من المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحبت بالتقرير، وأيدت معظم ما ورد فيه من تحليلات واستنتاجات.

*A/67/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

260612 260612 12-37707 (A)
1237707

أولا - مقدمة

1 - يسعى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ" إلى تقييم حالة تنفيذ نهج تعدد اللغات على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك باستعراض مختلف الجوانب المتصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية، بما فيها الحصول على المعلومات وتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات في سبيل ضمان التعادل فيما بين اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات مؤسسات المنظومة. ويستعرض التقرير الأبعاد الأساسية لنهج تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إذ يحلل مبرراته وتداعياته السياساتية، ويحدد التدابير الفعالة التي من شأنها أن تعزز وضعه موضع التنفيذ. وشملت البحوث التي أجريت في هذا الصدد المجالات التالية: خدمات المؤتمرات؛ والتوظيف؛ والتدريب؛ والتواصل؛ والشراكات المؤسسية.

ثانيا - تعليقات عامة

2 - ما زالت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بنهج تعدد اللغات وتعزيز اللغات الرسمية ولغات العمل. وهي تؤيد إلى حد بعيد التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير وتقدر استعداد وحدة التفتيش المشتركة لدمج تعليقاتها واقتراحاتها في مختلف مراحل العملية.

3 - ومع أن المؤسسات اعتبرت التقرير مجديا ومثيرا للاهتمام، فهي ترى أن التوصيات تعطي انطباعا بأن نهج تعدد اللغات في الأمم المتحدة "معطوب". ويُبرز التقرير صعوبة تقييم مستوى دعم التوصيات من جانب مؤسسات الأمم المتحدة التي تواجه بالفعل أولويات متضاربة ضمن ميزانيات محدودة وثابتة. وتشير بعض المؤسسات إلى أن بعض التوصيات يمكن أن تستفيد من تحليل للتكاليف والفوائد، ولا سيما التوصيات التي لها آثار واضحة من الناحية المالية ومن ناحية وقت الموظفين. وتؤكد المؤسسات أيضا أنها بذلت جهودا كبيرة لتلبية احتياجاتها اللغوية على أساس الولايات والملاكات والموارد المقررة. وتشير، علاوة على ذلك، إلى أنها بذلت جهودا كبيرة لإتاحة الفرصة للموظفين من أجل تعلم أي لغة من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست وإتقانها.

4 - وفيما يتعلق بالمتخصصين في اللغات، فإن المؤسسات تقر بأنه يمكن عمل المزيد للاعتراف بجهود العاملين في وظائف لغوية وتوفير فرص وظيفية لهم، من قبيل كفالة التنقل المهني. غير أن الوكالات تؤكد أن كثيرين من الموظفين الذين بدأوا خدمتهم في الأمم المتحدة في مجال اللغات انتقلوا إلى وظائف أخرى ضمن المنظمة، وأهم يقفون على قدم المساواة مع جميع الموظفين من حيث أهليتهم للنظر في تعيينهم في وظائف شاغرة. ولا يؤدي ذلك إلى

تعزيز استبقائهم فحسب، بل يتيح أيضاً للأمم المتحدة الاستفادة من مهاراتهم اللغوية المحددة في مجالات فنية أخرى.

5 - وفيما يتعلق بالتوظيف، فإن الأمم المتحدة تستخدم الآن قاعدة البيانات العالمية للتعليم العالي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي توفر تقييماً منهجياً للمؤسسات التي تمنح شهادات علمية وللمؤسسات المعادلة لها.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يتولوا، كل في إطار منظمته: (أ) تعيين مسؤول رفيع المستوى منسّقاً لشؤون تعدد اللغات مهمّته اقتراح خطط عمل استراتيجية هدفها تنفيذ سياسة تعدد اللغات بفعالية، وذلك بمساعدة شبكة داخلية من جهات الاتصال؛ (ب) تقديم تقارير منتظمة إلى هيئاتهم التشريعية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

6 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها.

التوصية 2

ينبغي للرؤساء التنفيذيين، من خلال مشاركتهم في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يكونوا فهماً مشتركاً للفوارق بين "اللغات الرسمية" و "لغات العمل" حتى يكون ذلك قاعدة متماسكة يُنطلق منها لتحسين تنسيق استخدام اللغات وتعزيز تعددها على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

7 - شددت الجمعية العامة على الأهمية القصوى للمساواة بين لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وأكدت مجدداً على ضرورة مراعاة المساواة بين لغتي عمل المنظمة، واستخدام لغات عمل إضافية في مراكز عمل محددة. وفي حين تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها، فإنها تشير إلى وجود فهم مشترك للفوارق بين "اللغات الرسمية" و "لغات العمل" استناداً إلى قرارات الهيئات التشريعية وهيئات الإدارة في معظم المؤسسات حتى يكون ذلك قاعدة يُنطلق منها لتحسين تنسيق استخدام اللغات وتعزيز تعددها على صعيد المنظومة بأسرها.

3 التوصية

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يتخذوا المزيد من التدابير الفعالة بهدف القضاء على عدم التوازن الراهن في استخدام لغات العمل داخل الأمانات بما في ذلك في صفوف كبار المديرين، وأن يطالبوا كل الموظفين بتطوير مهاراتهم اللغوية حتى يتسنى لهم اكتساب معرفة جيدة بلغة عمل ثانية على الأقل.

8 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية التي تكفل تحقيق التنوع اللغوي، وترحب بها. ولا يقتصر الأمر على استفادة العديد من موظفي المؤسسات من دروس اللغة لتحسين مهاراتهم اللغوية، بل تشجع المؤسسات أيضا المساواة في استفادة الجميع من مرافق التدريب اللغوي.

4 التوصية

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتولوا بانتظام، عند رصد الاستخدام النصف للغات الرسمية كل في المنظمة التي ينتمي إليها، تقدير احتياجات المستخدمين وصياغة استراتيجيات من شأنها أن تعزز تنفيذ نهج تعدد اللغات عن طريق إشراك منسقي شؤون تعدد اللغات في منظماتهم والشبكة التي تضم جهات الاتصال في هذا الصدد.

9 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية التي تمكن المؤسسات من التواصل بلغات متعددة - ومن ثم التواصل بالتكافؤ - مع أصحاب المصلحة، وترحب بها.

5 التوصية

ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن ينشئ شبكة مخصصة أو فريقا عاملا مخصصا تضم أو يضم المنسقين المعنيين بشؤون تعدد اللغات في المنظمات التي يعملون فيها وذلك لكي تؤخذ في الاعتبار، التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات، وترجمتها إلى استراتيجيات عمل من أجل إدارة خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية، حتى يؤدي تحسين التنسيق وتقاسم الموارد إلى تحقيق وفورات مالية كبيرة وزيادة الإنتاجية والفعالية في عمل المنظمات.

10 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية الرامية إلى تحسين التنسيق وتقاسم الموارد من أجل تحقيق وفورات ممكنة في التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الفعالية في عمل المنظومة، وترحب بها. وتشير إلى أن آليات التنسيق وآليات تقاسم الموارد

موجودة داخل بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تقوم أمانات المؤسسات الثلاث التي توجد مقارها في روما، في إطار إجراءاتها المتبعة، بتنسيق أنشطتها باستمرار لتحقيق وفورات في التكاليف والعمل على زيادة الإنتاجية والفعالية. وينبغي أن تستفيد من التكنولوجيات الحالية أي جهود مستقبلية ترمي إلى إنشاء شبكة مخصصة أو فريق عامل مخصص.

6 التوصية

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة تحتاج إلى توفير خدمات المؤتمرات، وضع الخطط الخاصة بتوفير الموارد اللازمة من ميزات تلك المؤسسات بما يتفق وعبء العمل الإضافي الناجم ولا سيما فيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

11 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها.

7 التوصية

ينبغي أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون ما يلزم من تدابير لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الخاص بالترجمة الشفوية المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والأمم المتحدة، والاتفاق الخاص بالترجمة التحريرية المبرم بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات، ولا سيما عن طريق ضمان قدر أكبر من الوعي بهذين الاتفاقيين سواء في المقر أو في المكاتب الإقليمية وعن طريق وضع نظم لرصد الامتثال لهما.

12 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها. وقد اتخذ معظم المؤسسات جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الخاص بالترجمة الشفوية المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والأمم المتحدة، وللاتفاق الخاص بالترجمة التحريرية المبرم بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات.

8 التوصية

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤمن تخصيص الموارد اللازمة داخل المؤسسات من أجل وضع الخطط الفعالة في مجال تعاقب الموظفين وتوفير التدريب المناسب للمرشحين الذين يتقدمون إلى الامتحانات اللغوية.

13 - تلاحظ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، وتؤيد هذه التوصية وترحب بها، وخاصة في التعامل مع حجم العمل المتزايد في مجال تعدد اللغات، والنقص في الموظفين اللغويين.

9 التوصية

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يعدوا خطط عمل استراتيجية في مجال الخدمات اللغوية لتنفيذ عمليات الاختبار وانتقاء المرشحين والتوظيف، وأن يقترحوا حوافز لاستبقاء الموظفين اللغويين ولتنويرهم الوظيفي، واضعين في اعتبارهم اختلاف النظم التعليمية لدى الدول الأعضاء، ووجوب عدم اعتبار أي نظام منها النظام المعياري.

14 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها. وتوافق على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتوظيف المهنيين ذوي المهارات اللغوية وترقيتهم واستبقائهم، وعلى أن وجود خطط عمل استراتيجية في هذا المجال سيكون مجدياً. إلا أن المؤسسات تلاحظ وجود عملية توظيف تنافسية في الأمم المتحدة لشغل مختلف الوظائف اللغوية، فضلاً عن مبادرات التطوير الوظيفي. ويولي الأمين العام، الذي يضع دائماً في اعتباره تكاليف تنفيذ أي تعديلات وتغييرات، وخاصة في البيئة المالية الحالية، أهمية بالغة للتطوير الوظيفي لجميع الموظفين، بمن فيهم موظفو اللغات.

10 التوصية

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعالج القضايا المتعلقة بالامتحانات اللغوية، وبالتوظيف والترقية في الخدمات اللغوية، وبالتطوير الوظيفي للموظفين اللغويين وتدريبهم، وبالحوافز المقدمة لتوظيف أفضل المهنيين اللغويين واستبقائهم، وذلك بمساعدة منسقي شؤون تعدد اللغات، من خلال الشبكة المختصة أو الفريق العامل المخصص المقترحين في التوصية 5.

15 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها.

11 التوصية

ينبغي للرؤساء التنفيذيين اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة أن تراعي عملية التوظيف، بما في ذلك توظيف كبار الموظفين، الاشتراطات اللغوية مراعاة كاملة وعادلة، بحيث يمكن للمؤسسات المنظومة، على المدى المتوسط، أن تعتمد على قوة عاملة متعددة

اللغات تتقن لغة عمل واحدة ولديها إلمام جيد بلغة عمل أخرى واحدة على الأقل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات المحددة لمراكز العمل.

16 - في حين أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ترحب بهذه التوصية روحاً، فإنها تستصعب تنفيذها بشكل موحد في الممارسة العملية نظراً لاختلاف ولايات واحتياجات الموظفين ذوي المهارات والخبرات المتنوعة.

17 - وتلاحظ المؤسسات أيضاً أنه يجب أن تُراعى دائماً لدى اختيار الموظفين المجموعة الكاملة من المؤهلات والخبرة المتوافرة لدى أي مرشح، والتي يمثل الإلمام الكامل بإحدى لغتي العمل أحد عناصرها، وتلاحظ أن كثرة من الوظائف لا تتطلب إلماماً كاملاً بلغة عمل ثانية. وفي حين توافق الوكالات على ضرورة اكتساب القوة العاملة ككل مهارات لغوية في أكثر من لغة عمل واحدة، فإنها تؤكد أن ذلك لا يمكن أن يكون شرطاً لازماً لكل موظف من الموظفين. وهذا لن يؤدي إلى استبعاد انتقاء مرشحين لا يتقنون سوى لغة عمل واحدة ويترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية تدريب الموظفين في اللغات بعد نجاحهم في الانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة، وهو خيار متاح لجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة المنظومة.

18 - وبصدد التعليقات الواردة في التقرير بشأن التوصية 11، تلاحظ المؤسسات أنه سيكون من الصعب بخصوص موظفي مكاتب الموارد البشرية الذين يتقنون لغتين على الأقل من لغات عمل الأمم المتحدة اعتبار فئة مهنية معينة واحدة مثلاً يُحتذى.

التوصية 12

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه وتقر الدعم اللازم الذي يحتاجه الرؤساء التنفيذيون من أجل تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات بجميع لغاتها الرسمية أو لغات العمل التي تتعامل بها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص اللغوية لمراكز العمل المعنية.

19 - تلاحظ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أنه في أوقات التقشف تكون للحفاظ على وثائق (ومواقع شبكية) متعددة اللغات آثار مالية كبيرة. وتضع المؤسسات في اعتبارها ما قرره الجمعية العامة، في قرارها 246/66 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2011، الذي أيدت به الجمعية الاقتراح المقدم من الأمين العام لتوفير خدمات المؤتمرات إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في نيويورك على أساس سياسات "سداد الاستحقاقات أولاً بأول" بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2012، وعلى هذا الأساس، تؤيد المؤسسات هذه التوصية وترحب بها.

التوصية 13

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو بنشاط إلى تنظيم أحداث ذات صلة باللغات، من قبيل مبادرة أيام اللغات، لزيادة الوعي بالتحديات التي تواجه تعدد اللغات ونشر المعلومات على الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين، للحصول على دعمهم، حسب الاقتضاء، من خلال شراكات مبتكرة أو تبرعات مخصصة من خارج الميزانية.

20 - تلاحظ المؤسسات أنه بناء على تجربة العاملين الماضيين، فإن نقص التمويل المخصص أدى إلى الحد من الدعوة إلى تنظيم أحداث ذات صلة باللغات، من قبيل أيام اللغات، سواء على صعيد المقر أو على الصعيد الميداني. وعلاوة على ذلك، أعاق تفاوت مستويات الدعم الوارد من الشركاء الخارجيين لمختلف أيام اللغات وضع وتطبيق برنامج مستمر لكل لغة من اللغات الرسمية يكون موضوعيا ومجديا على السواء.

21 - وعلى ضوء الدروس المستفادة، يجري النظر حاليا في القيام مستقبلا بأنشطة ذات صلة باللغات من خلال حملات قائمة على الإنترنت وحملات عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي يمكنها أن تصل إلى عدد أكبر من موظفي الأمم المتحدة في المقر وفي مراكز العمل الأخرى، فضلا عن الدول الأعضاء وعامة الجمهور. ونظرا للتحديات التي تواجه في إطار الجهود الرامية إلى توفير محتوى متعدد اللغات، فإن تنظيم أحداث إضافية ذات صلة باللغات يمكن أن يؤدي إلى صرف الانتباه وتحويل الموارد عن الحاجة الملحة والمستمرة، التي أعربت عنها مؤخرا الدول الأعضاء في لجنة الإعلام، إلى إصدار المواد بجميع اللغات الرسمية، لتحقيق درجة من التعادل وبالتالي تعزيز التعدد اللغوي.

22 - ومع ذلك تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إنتاج المعلومات بلغات كثيرة. فعلى سبيل المثال، تقوم بانتظام مراكز الأمم المتحدة للإعلام، البالغ عددها 63 مركزا، بإنتاج مواد إعلامية بأكثر من 40 لغة وهي تقوم حاليا بتعهّد مواقع شبكية بلغات محلية يبلغ عددها 29 لغة. وعلى مر السنين، قامت مراكز الإعلام بترجمة وإنتاج مواد مطبوعة، من بينها منشورات ومواد سمعية - بصرية ومنتجات أخرى بما يبلغ 153 لغة. ويصدر حالياً 34 مركزا للإعلام رسائل إخبارية/نشرات خاصة بكل منها، أسبوعيا أو شهريا أو فصليا، من بينها منشورات ونشرات بما يبلغ 17 لغة محلية. ويصدر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في أوروبا الغربية ومقره بروكسل، وحدّه، مواد إعلامية بما يبلغ 13 لغة.

التوصية 14

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذين ينجزون أعمالهم ميدانياً في مجال الشؤون الإنسانية وحفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنمائية، وغير ذلك، أن يكفلوا إيلاء الاهتمام الواجب لإنجاز أنشطتهم والمواد ذات الصلة بها بجميع اللغات الرسمية أو بلغات العمل، مع مراعاة اللغة أو اللغات المحلية للمستفيدين.

23 - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها. وتشير إلى أن معظم المؤسسات تسعى إلى إنتاج موادها الإعلامية بأكبر عدد ممكن من اللغات.

التوصية 15

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كمبدأ من مبادئ سياساتها، أن تقر الترتيبات اللازمة لضمان الالتزام الفعلي بإنجاز الأعمال الأساسية الخاصة بالمنظمات بجميع اللغات الرسمية وبلغات العمل، وذلك بوسائل منها عبر قنوات الميزانية.

24 - في حين تؤيد المؤسسات هذه التوصية وترحب بها، وتعترف بأن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية، فإنها تشير إلى أن المساهمات الأساسية الحالية المقدمة من الدول الأعضاء لا توفر في العادة سوى ما يكفي للترجمة التحريرية والشفوية للهيئات التشريعية والاجتماعات الرسمية، لا لأشكال التوعية والاتصال بلغات متعددة التي تأمل معظم المنظمات في تحقيقها.

التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة
الأمم المتحدة: حالة التنفيذ

من إعداد

بابا لويس فال

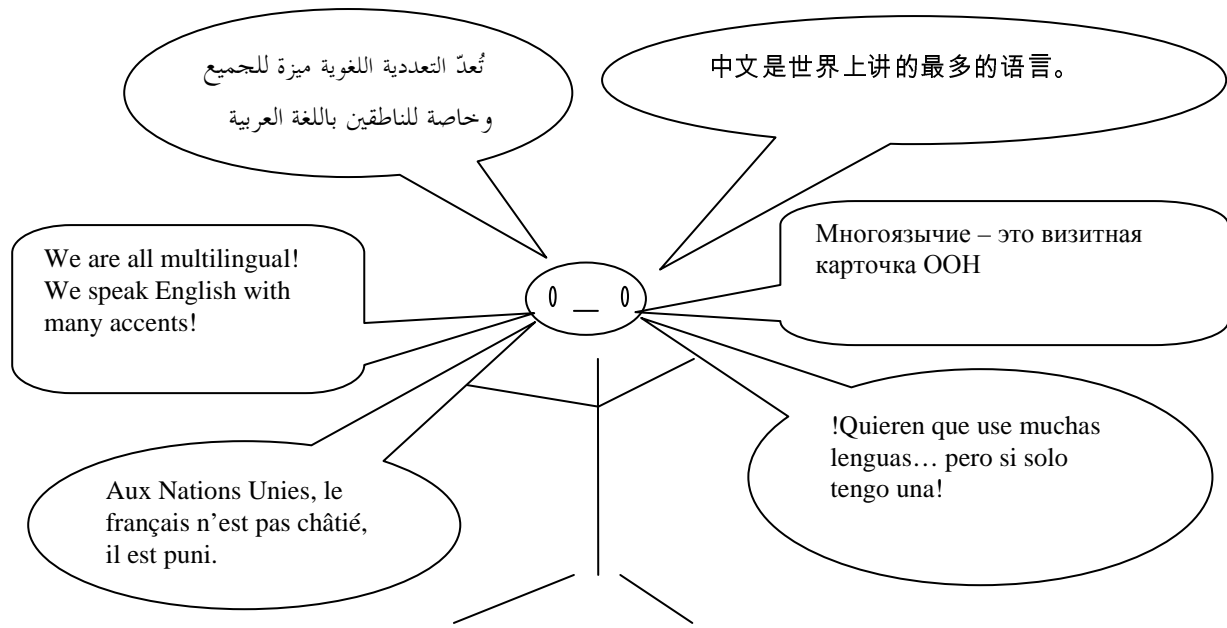
بيشان زانغ

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة

جنيف، ٢٠١١



ملحوظة: كل الاقتباسات المذكورة أعلاه جاءت على لسان موظفين غير محددين باستثناء الجملة الواردة بالفرنسية وصاحبها الأمين العام السابق كوفي عنان.

الصينية: الصينية هي أكثر اللغات المتحدث بها انتشاراً في العالم.

الإنكليزية: كلنا نتحدث لغات متعددة غير أننا نتحدث الإنكليزية بلكنات متعددة.

الفرنسية: اللغة الفرنسية في الأمم المتحدة ليست لغة تنم عن ثقافة بل هي لغة مهضومة الجانب.

الروسية: التعددية اللغوية هي ورقة رابحة من أوراق الأمم المتحدة.

الإسبانية: يريدون مني أن أتحدث بعدة ألسنة غير أن لي لساناً واحداً.

التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ

JIU/REP/2011/4

أدرج هذا التقرير في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٠ عملاً باقتراحات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات متابعة لتقرير أصدرته وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠٢ عن الموضوع ذاته.

والغرض من هذا التقرير هو تقييم حالة تنفيذ التعددية اللغوية على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وذلك باستعراض مختلف الجوانب المتصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية بما فيها الوصول إلى المعلومة وتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات في سبيل ضمان التعادل فيما بين اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات المنظمات.

ويستعرض التقرير الأبعاد الأساسية للتعددية اللغوية في منظمات الأمم المتحدة إذ يُحلل مبرراتها وتداعياتها السياسية ويُحدد التدابير الفعالة التي من شأنها أن تعزز وضعها موضع التنفيذ. وقد شملت البحوث التي أجريت في هذا الصدد المجالات التالية: خدمات المؤتمرات، والتوظيف، والتدريب، والتواصل، والشراكات المؤسسية إلى غير ذلك من المجالات.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

إن عدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتبع سياسة رسمية حيال التعددية اللغوية يسير، رغم أن استخدام مختلف اللغات بخصوص المسائل المتصلة بالوثائق والاجتماعات والاتصالات الخارجية هو حقيقة واقعة بوجه عام.

وفي ظل الحقائق الاقتصادية والضوابط المالية هناك اتجاه نحو "الأحادية اللغوية" وهو اتجاه أبعد ما يكون عن الانحسار وذلك باستخدام لغة "مهيمنة" واحدة هي الإنكليزية بالمقارنة مع لغات الأمم المتحدة الخمس الأخرى لأسباب براغماتية. والرؤساء التنفيذيون للمنظمات لا يتعاطون دائماً مع هذه المسائل بسنّ سنن يُقتدى بها في هذا الصدد أو إنهم لا يؤمنون المراقبة الفعلية ووضع الضوابط وقواعد الامتثال فيما يتعلق بتعادل اللغات الرسمية الست ومعاملة لغات العمل على قدم المساواة داخل الأمانات بما في ذلك استخدام لغات عمل إضافية في مراكز عمل محدّدة.

وفي داخل إدارات وكيانات أمانة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من الإجراءات الهامة المخصصة التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام في مجالات محدّدة مثل التواصل والمواقع الشبكية والشراكات اللغوية، فإن دور منسق شؤون التعددية اللغوية ما زال أمراً لا يُعرف

عنه الكثير، إذ لم توضع أي خطة استراتيجية لإشراك تلك الإدارات والكيانات في الإسهام بطريقة منسقة في بلوغ الهدف المشترك الذي يطمح الجميع إلى تحقيقه. ومن جملة التحديات الرئيسية التي تواجهها خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية نقص موظفي اللغات المهنيين الذين سيُحال غالبيتهم على التقاعد في القريب العاجل ومشكلة تخطيط تعاقب الموظفين وما يتصل بذلك من مسائل الامتحانات التنافسية اللغوية وإدارة قائمة الناجحين المقبولين في تلك الامتحانات.

وهناك اعتراف على أعلى مستوى إداري ضمن منظومة الأمم المتحدة بوثاق صلة الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات، وهو عبارة عن شبكة تضم كبار مديري خدمات المؤتمرات، بتطوير الممارسات الجيدة لدى أعضائها، كما تبين من اعتماد بيان باريس في عام ٢٠١٠ الذي اشتمل على طلب تم التقدم به إلى مجالس إدارات منظماتها الأعضاء "لتأمين الموارد اللازمة من ميزانيتها لوضع خطط فعالة لتأمين خلافة من يقومون بأعمال الترجمة بما في ذلك أنشطة التوعية والمساعدة التربوية وتنظيم مسابقات بغرض توظيف هؤلاء". كما دعا ذلك الإعلان السلطات الوطنية على الصعيد القطري إلى الترويج لتعليم اللغات على جميع مستويات نظمها التعليمية لتعزيز فرص أفضل للعمالة في المنظمات الدولية.

ومسألة التعددية اللغوية وتنفيذها مسألة تعني عدداً كبيراً من الأطراف الفاعلة المختلفة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود من قبل جميع أصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة التي يتعين لهم فيها الاضطلاع بدور ومن بين هؤلاء الدول الأعضاء وممثلوها والرؤساء التنفيذيون للمنظمات والأمانات وخدمات المؤتمرات وما يتصل بها من خدمات لغوية، والموارد البشرية، والتدريب فضلاً عن إدارات الإعلام والاتصال.

وتنفيذ التعددية اللغوية بشكل فعال إنما هو مسؤولية جماعية ومشاركة. ولئن توصلت البحوث التي أجريت إلى إمادة اللثام عن إجراءات إيجابية ومشجعة يجري اتخاذها في إطار عدة مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة الاستراتيجيات الفاعلة التي أطلقتها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، عن طريق برنامجها في مجال التواصل، فإن النهج التدريجي والمتجزأ المتبع على صعيد المنظومة ينبغي الاستعاضة عنه باتباع "سياسة موحدة للأمم المتحدة حيال التعددية اللغوية" تحت المظلة المؤسسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

وفي إطار مثل هذه السياسة العامة ينبغي التصدي للأبعاد التالية:

- **الدول الأعضاء:** إن الدور المنوط بالدول الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ موقف واضح حيال التعددية اللغوية، يُترجم بمشاركتها في الهيئات التشريعية لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ودعم تنفيذه بتأييد كل التدابير اللازمة لتحقيقه (التوصية ١٥). وينبغي للدول الأعضاء، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة، أن تضع الخطط الخاصة بالموارد اللازمة للتصدي لحجم العمل الإضافي الذي تتحمله خدمات المؤتمرات (التوصية ٦). وينبغي لها أن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق

بتعزيز الولاية الممنوحة وفي تأمين الموارد الضرورية حتى يتسنى تنفيذها بشكل فعال وخصوصاً عن طريق دعم تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (التوصية ١٢). وينبغي لممثلي الدول الأعضاء أن يستغلوا كل اللغات الرسمية التي يحسنونها وأن يطوروا الطاقات الوطنية ويسخروها في تعزيز المناهج المكرسة للمهنيين اللغويين ليرتقوا بها إلى المستويات المطلوبة من قبل المنظمات الدولية (انظر الفصل الثالث، الإطار ١). كما أن عليها أن تضطلع بدور أساسي في تأمين وضع خطط تعاقب الموظفين قبل وقت كافٍ وفي إطار مهل زمنية معقولة (التوصية ٨)؛

- **التنسيق داخل المنظومة:** ينبغي للمنظمات أن تنشئ فريقاً عاماً مخصصاً للتنسيق يشرف عليه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ويضم شبكة منسقي شؤون التعددية اللغوية. ومن مهام ذلك الفريق العامل التعرف على جوانب التأزر فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المشتركة فيما يخص تنفيذ التعددية اللغوية وبلورة نهج استراتيجي إزاء "سياسة موحدة للأمم المتحدة حيال التعددية اللغوية" حتى يتسنى تحسين التوازن اللغوي في عمل المنظمات. وينبغي لتلك السياسة أن تراعي التوصيات الصادرة عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات (انظر الفقرتين ١٣ و ٧٣)، وهو مصدر للخبرة التي لا تقدر بثمن في مجال ترتيبات المؤتمرات واللغات بالنسبة إلى المنظمات الدولية (التوصيات ٢ و ٣ و ٤ و ٥)؛

- **التنسيق الداخلي لشؤون التعددية اللغوية:** ينبغي للرؤساء التنفيذيين، بدعم من كبار المسؤولين المعنيين في مناصب منسقي شؤون التعددية اللغوية في كل منظمة، تعزيز التعاون الداخلي فيما بين مختلف الدوائر من عملاء ومقدمي الخدمات اللغوية، حتى يتسنى تنفيذ التعددية اللغوية على النحو الواجب بما يتفق والمهام الموكلة من قبل الدول الأعضاء (التوصية ١)، انظر أيضاً الفقرة ٢٢ الخاصة بمنسق شؤون تعدد اللغات)؛

- **التواصل والشراكات:** ينبغي للمنظمات أن تعزز اتصالاتها من أجل كسب الأنصار وأن تستخدم كل اللغات الرسمية ولغات العمل التي تحوّل لها ولايتها الاستعانة بها؛ وينبغي الترويج لتظاهرات من قبيل أيام اللغات والإعلان عن تلك المناسبات بدعم من سائر الجهات الراعية أيضاً (مثل الدول الأعضاء وسفراء النوايا الحسنة). وينبغي كذلك زيادة تطوير الشراكات القائمة مع الأوساط الأكاديمية من أجل تحسين مناهج تعليم اللغات وتكييفها مع احتياجات المنظمات الدولية على غرار برنامج الاتصال الذي تنفذه إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات لضمان اشتمالها على المحتويات ذاتها بجميع اللغات الرسمية (التوصيتان ١٢ و ١٣)؛ انظر أيضاً الفقرتين ١٧٩ و ١٨٩)؛

- **مسائل التوظيف وتخطيط تعاقب الموظفين:** ينبغي أن تولي المنظمات عناية خاصة للتدابير التي تقضي بمطالبة الموظفين في مجملهم، وكذلك كبار الموظفين، باكتساب المهارات اللغوية وتقييم تلك المهارات، وذلك عند توظيفهم أو تعيينهم (التوصية ١١، انظر أيضاً الفقرتين ١٥٤ و ١٦٣). وينبغي للمنظمات أن تُسهل توظيف المهنيين اللغويين الجدد وأن تعمل على تحسين الإجراءات المتعلقة بامتحانات الأمم المتحدة اللغوية التنافسية وأن تضع الخطط المتصلة بتعاقب الموظفين بما في ذلك تحديد آجال تأمين الاستعاضة عن الموظفين في الخدمات اللغوية وتدريب المرشحين المستقبليين في إطار الخدمات اللغوية (التوصيات ٨ و ٩ و ١٠، انظر أيضاً الفقرة ٨٥). وينبغي للمنظمات أن تعتمد على تشكيلة من الخدمات الداخلية والخارجية لتوفير خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، بما يضمن تقديم خدمات أساسية على الصعيد الداخلي ويحفظ الذاكرة المؤسسية (انظر الفقرتين ١٢٣ و ١٢٧)؛
- **الاتفاقات القطاعية مع المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين:** ينبغي للأطراف الموقعة على الاتفاقات القطاعية التي أبرمتها الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات والرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات مع المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين أن تمتثل الأحكام المتفق عليها سواء كان ذلك على صعيد المقر أو في المكاتب الإقليمية (التوصية ٧)؛
- **التدريب اللغوي والحوافز:** ينبغي للمنظمات أن تروّج التعليم المستمر من أجل تعزيز التطوير الوظيفي لموظفي اللغات وبرامج التدريب اللغوي التي تركز على الموظفين في مجملهم (بما في ذلك الحوافز وإتاحة الوقت اللازم والاعتراف بالمهارات اللغوية في سياق التطوير الوظيفي، والتعجيل بالإعلان عن نتائج الامتحانات اللغوية إلخ.). وينبغي وضع أطر مشتركة على صعيد المنظومة ومختلف مراكز العمل بحيث يتسنى تنفيذ برامج تدريبية في المجال اللغوي تكون متعادلة القيمة ويتسنى الاعتراف بالشهادات النهائية على صعيد المنظومة برمتها على غرار التعاون بين أقسام تعلم اللغة الفرنسية في الأمم المتحدة في نيويورك و جنيف (التوصيتان ٩ و ١٠، انظر أيضاً الفقرات ١٥١ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١)؛
- **الاجتماعات والوثائق:** ينبغي تحسين التعاون القائم بين الإدارات التي تقدم الوثائق والخدمات اللغوية في إطار خدمات المؤتمرات والتي توفر الوثائق الرسمية وذلك بتعزيز الامتثال للقواعد المعمول بها من حيث آجال تقديم الوثائق وجودة الوثائق الأصلية (انظر الفقرة ٩٤)؛
- **الاستعانة بأدوات تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات اللغوية:** ينبغي دعم التوصية التي صاغها الاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في

الترجمة والمصطلحات لتطوير برمجيات حاسوبية لغوية تستخدم داخلياً والاستمرار في تطوير واستخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب من أجل مساعدة الموظفين في ما يقومون به من عمل يومي (انظر الفقرتين ١١٧ و ١٢٠)؛

• استخدام اللغات في الأنشطة الميدانية: ينبغي إيلاء العناية الواجبة للاحتياجات والمعارف اللغوية المحلية عند تنفيذ الأنشطة في الميدان وفي إعداد المواد المتصلة بذلك (التوصية ١٤، انظر الفقرة ٨٤).

ويشتمل التقرير على ١٥ توصية أربع منها موجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمات وإحدى عشرة إلى الرؤساء التنفيذيين. كما يحتوي على عدد من الاقتراحات (ترد بالبنط الأسود) قد ترغب المنظمات في دراستها.

توصيات مطروحة على الهيئات التشريعية للنظر فيها

التوصية ٦

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتولى، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة تحتاج إلى توفير خدمات المؤتمرات، وضع الخطط الخاصة بتوفير الموارد اللازمة من ميزانيتها بما يتفق وعبء العمل الإضافي الناجم ولا سيما فيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

التوصية ٨

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤمن تخصيص الموارد اللازمة داخل المنظمات من أجل وضع الخطط الفعالة في مجال تعاقب الموظفين وتوفير التدريب المناسب للمرشحين الذين يتقدمون إلى الامتحانات اللغوية.

التوصية ١٢

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه وتقر الدعم اللازم الذي يحتاجه الرؤساء التنفيذيون من أجل تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات بجميع لغاتها الرسمية أو لغات العمل التي تتعامل بها مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص اللغوية لمراكز العمل المعنية.

التوصية ١٥

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، أن تقر الترتيبات اللازمة لضمان الامتثال الفعلي في سياق تنفيذ أعمال المنظمات الأساسية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل وذلك بوسائل منها عبر قنوات الميزانية.

الصفحة	الفقرات	
iii	موجز تنفيذي.....
١	١٣-١ مقدمة - أولاً -
١	٤-١ الهدف المنشود ومجال التركيز - ألف -
٢	٧-٥ الخلفية - باء -
٣	١٣-٨ المنهجية المتبعة - جيم -
٥	٦٤-١٤ ما الذي تعنيه التعددية اللغوية؟ - ثانياً -
٥	٢٩-١٤ التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة - ألف -
٩	٣٩-٣٠ وضع اللغات في منظومة الأمم المتحدة - باء -
١٢	٦٤-٤٠ التنوع اللغوي والتعددية اللغوية - جيم -
٢٠	٨٧-٦٥ التعددية اللغوية: أصحاب المصلحة والشراكات - ثالثاً -
٢٠	٦٨-٦٥ أصحاب المصلحة الرئيسيون - ألف -
٢١	٧٠-٦٩ المسؤوليات المشتركة - باء -
٢٣	٨٧-٧١ الشبكات اللغوية والشراكات المؤسسية - جيم -
٣٠	١٥٠-٨٨ التعددية اللغوية: خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية - رابعاً -
٣٠	٩٨-٨٨ الاجتماعات والوثائق - ألف -
٣٣	١٠٣-٩٩ خدمات الترجمة الشفوية - باء -
٣٤	١٢٠-١٠٤ خدمات الترجمة - جيم -
٣٩	١٣٨-١٢١ الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية - دال -
٤٥	١٥٠-١٣٩ التبادل في توزيع الفئات العمرية للموظفين اللغويين وتعيينهم والتخطيط لتعاقبهم - هاء -
٥٠	١٩٩-١٥١ التعددية اللغوية: أبعاد أخرى - خامساً -
٥٠	١٧١-١٥١ المهارات اللغوية لقوة عاملة متعددة اللغات: التوظيف والتدريب - ألف -
٥٧	١٨٦-١٧٢ التواصل: المواقع الشبكية والمعلومات العامة - باء -
٦١	١٩١-١٨٧ التعددية اللغوية والسلام والتنمية - جيم -
٦٢	١٩٤-١٩٢ دور الدول الأعضاء: إنفاذ مبدأ المعاملة المتساوية للغات الرسمية ولغات العمل - دال -
٦٣	١٩٩-١٩٥ الخطوات التالية - هاء -

المرفقات

٦٥ الأطر الرسمية للتعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	الأول -
٦٧ اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	الثاني -
٦٩ التدريب اللغوي: الأهلية وتقاسم التكاليف	الثالث -
٧١ المواقع الشبكية والتعددية اللغوية	الرابع -
٧٣ مذكرات التفاهم المبرمة بين المؤسسات الأكاديمية والأمم المتحدة	الخامس -
٧٤ نطاق التغطية بالاتفاق المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات وبين الأمم المتحدة	السادس -
٧٤ المنظمات الأطراف في الاتفاق المشترك بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات وبين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية	السابع -
٧٦ استعراض الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من جانب المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	الثامن -
٧٧	

أولاً - مقدمة

ألف - الهدف المنشود ومجال التركيز

١ - انطلاقاً من مختلف الاقتراحات التي أبداها كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تم إدراج التقييم الذي أجري "للتعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ" في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ من أجل استعراض مختلف الجوانب ذات الصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٢ - واستناداً إلى القرار التاريخي ١١/٥٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقرارات التي تلتها بشأن التعددية اللغوية، فإن هذا التقرير يرمي إلى تقييم حالة تنفيذ التعددية اللغوية على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وقد حدد الاستعراض مختلف مراحل تعريف التنفيذ داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحالته وهو يعطي تحليلاً مفصلاً لمختلف الخدمات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بفعالية عملية التنفيذ؛ كخدمات المؤتمرات والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، والتوظيف والتدريب في المجال اللغوي، والتواصل والإعلام الجماهيري وغير ذلك من الخدمات.

٣ - ويُحلل الاستعراض الأبعاد السياسية والاستراتيجية التي تنطوي عليها مسألة التعددية اللغوية، إذ إن المفتشين يعتقدون أن هذا الموضوع يستدعي تحليلاً مُسهباً يتجاوز مسألة القيود المالية والقيود المفروضة على الميزانية وهي مسألة طرحت مراراً وتكراراً. وفي وقت يطالب فيه الأمين العام للأمم المتحدة أمانتها بأن تخرج عن حدود التفكير التقليدي الضيق وأن تبتكر وتبدع^(١) وذلك لإنجاز المزيد بأقل الموارد، تدعو الحاجة إلى إجراء تحليل موضوعي لتقدير محاسن ومساوئ اتباع نهج متعدد الجوانب حيال استخدام اللغات في منظمة متعددة المشارب والثقافات وذلك عن طريق تقييم المسألة المطروحة تقييماً نوعياً.

٤ - ولاستكمال ما ورد بشأن حالة تنفيذ التعددية اللغوية على صعيد منظومة الأمم المتحدة سيتولى التقرير أيضاً متابعة التقرير الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة عن التعددية اللغوية على صعيد المنظومة (JIU/REP/2002/11) والتصدي لقضية معاملة لغات الأمانة الرسمية ولغات العمل فيها على قدم المساواة وقضية تعادلها. وسيعالج المسائل المتصلة بهذا الأمر مثل الامتحانات اللغوية بخصوص استخدام الموظفين وتدريبهم في المجال اللغوي والوسائل المتبعة في تعلم اللغات، والوصول إلى المعلومة وتوزيع الوثائق وتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات وذلك من أجل التعرف إلى الممارسات الجيدة وتقديم توصيات.

(١) مذكرة صادرة عن المكتب التنفيذي للأمين العام، ٧ آذار/مارس ٢٠١١.

باء- الخلفية

٥- لقد كان اختلال التوازن فيما بين لغات الأمانة الرسمية، والبون الشاسع بين لغات عملها، ولا يزال من الهواجس التي تنتاب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كما يتضح ذلك من القرارات العديدة التي تروّج التعددية اللغوية منذ أول قرار صدر منها وهو قرار الجمعية العامة ٢(د-١) المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٤٦ إلى آخرها صدوراً وهو قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٦- والتعددية اللغوية مكوّن أساسي من مكونات التنوع الثقافي وهو مفهوم كرسته اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ورحّبت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين^(٢). وتحمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مسؤولية جماعية مشتركة فيما يتعلق بتنفيذ هذه القيمة الجوهرية في ما تقوم به من أعمال يومية وفي علاقاتها مع الفئات التي تستهدفها. وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن التعددية اللغوية في عام ٢٠٠٦^(٣):

"فإن التعددية اللغوية تكتسي، بوصفها عنصراً أساسياً في الاتصال المتناسق بين الشعوب أهمية خاصة جداً بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة. وهي إذ تشجع على التسامح، فإنها تكفل أيضاً مشاركة فعالة ومتزايدة للجميع في سير عمل المنظمة، وكذلك فعالية أكبر ونتائج أفضل ومشاركة أكبر. وينبغي الحفاظ على التعددية اللغوية وتشجيعها بإجراءات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، بروح الإشارك والاتصال."

٧- والتعددية اللغوية تعني بالحرف الواحد "استخدام عدة لغات". ومن الناحية العملية يستخدم هذا المصطلح عند التعامل مع استخدام أكثر من لغتين. وفي الأمم المتحدة يشير مصطلح التعددية اللغوية إلى استخدام لغاتها الرسمية ولغات عملها في إطار الإنصاف والتعادل. ولغات الأمم المتحدة الرسمية الست هي: الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. أما الإنكليزية والفرنسية فهما لغتا عمل الأمانة. ومنذ نشأة الأمم المتحدة، كانت مسألة التعددية اللغوية ولا تزال مسألة أساسية تطرح على الدوام على جداول أعمال الهيئات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٦٣، الفقرة ٣١.

(٣) A/61/317 الفقرة ٣.

جيم - المنهجية المتبعة

٨- يشمل الاستعراض ٢٥ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى وذلك للاستفادة من التجارب الأخرى ومن الممارسات الجيدة. وقد أجريت البحوث في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١. وشملت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير، طبقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الداخلية لوحدة التفتيش المشتركة وإجراءاتها العملية الداخلية، القيام باستعراض مكثي أولي وصياغة استبيانات وإجراء تحليل متعمق للبيانات المجمعة. وتم إرسال استبيانات مفصلة إلى المنسقين الإداريين المعنيين بالتعددية اللغوية والتابعين للمؤسسات المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك إلى باقي أصحاب المصلحة المعنيين من جمعيات الموظفين اللغويين وسائر المنظمات الدولية التي تتعاطى مع مسائل التعددية اللغوية.

٩- وأجرى المفتشون مقابلات بمقار المنظمات وخلال الاجتماعات المتخصصة المعنية بالمسائل اللغوية (مثل الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات عام ٢٠١٠) أو عن طريق المقابلات الفيديوية. وأجريت المقابلات مع مختلف المجموعات المنتمية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وبالأخص مع منسقي شؤون تعدد اللغات ومسؤولي الاتصال في هذا المجال، وإدارات الإعلام والاتصال الجماهيري، وخدمات تعلم اللغات وخدمات المؤتمرات بما فيها الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية فضلاً عن إدارات شؤون الموارد البشرية في ٢٠ منظمة دولية. كما أجريت مقابلات مع ممثلي منظمات دولية أخرى لا تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي.

١٠- وقد طلبت وحدة التفتيش المشتركة من المنظمات أن تبدي تعليقاتها على مشروع التقرير وتمت مراعاة تلك التعليقات في الصيغة النهائية للتقرير. وكشفت البحوث التي أجريت عن وجود شواغل شكلت القاسم المشترك بين المنظمات وساعد تحليلها على فهم التحديات المطروحة والتعرف إلى التدابير الممكنة التي من شأنها أن تحسّن عملية تنفيذ التعددية اللغوية امتثالاً للمهام المسندة من قبل الجمعية العامة والهيئات الإدارية في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة^(٤). ويستند التحليل إلى البيانات المجتمعة عن طريق الاستبيانات وإلى تحليل مكثي، وإلى أرقام رسمية مستقاة من إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات^(٥)

(٤) انظر المرفق الأول: Formal frameworks for multilingualism in the organizations of the United Nations system.

(٥) A/65/184؛ A/65/122.

وإلى تقرير الأمين العام عن التعددية اللغوية الذي يقدم كل سنتين^(٦)، وإلى التقرير الخاص بأنشطة إدارة شؤون الإعلام^(٧) إلى جانب مصادر أخرى.

١١ - ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد التشاور بين المفتشين بهدف اختبار استنتاجاته وتوصياته على ضوء المعرفة الجماعية للوحدة.

١٢ - ولتسهيل التعاطي مع التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها فإن المرفق الثامن ترد فيه إشارة إلى ما إذا كان التقرير قد قُدم إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء بشأنه أو للعلم. وهو يحدد التوصيات التي تهم كل منظمة بعينها ويشير خصيصاً إلى ما إذا كان الأمر يتطلب اتخاذ الهيئة التشريعية للمنظمة المعنية أو مجلس إدارتها لقرار في هذا الشأن أو يتطلب اتخاذ مديرتها التنفيذي لإجراء ما.

١٣ - ويود المفتشون الإعراب عن تقديرهم لجميع من ساعدتهم في إعداد هذا التقرير ولا سيما من شارك في المقابلات وتقاسم معهم عن طيب خاطر معارفهم وخبرتهم.

(٦) A/65/488.

(٧) A/AC.198/2011/2, 3 and 4.

ثانياً - ما الذي تعنيه التعددية اللغوية؟

ألف - التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة

١٤ - كما قالت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات فإن اللغات هي من سمات الأمم أما التعددية اللغوية فهي سمة الأمم المتحدة. ومفهوم التعددية اللغوية يُكتننه بطرق مختلفة تتوقف على نوعية المخاطبين والمستخدمين. والتعددية اللغوية هي وسيلة للحفاظ على التنوع الثقافي بفضل الترويج لاستخدام لغات شتى. ويقدر الخبراء، وفقاً لليونسكو، أن هناك ما يزيد على ٦٠٠٠ لغة مستخدمة في العالم. وقد أطلقت اليونسكو برنامجاً محدداً للحفاظ على "اللغات المهددة". ومن مآثر الحفاظ على التعددية اللغوية كمؤسسة من مؤسسات المنظمات الدولية تعزيز التواصل والتفاهم والمشاركة والإدماج على الصعيد الدولي.

١٥ - وقد جاءت أول إشارة إلى استخدام اللغات في الأمم المتحدة في الفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢(د-١) ونصّها كالتالي: "في جميع أجهزة الأمم المتحدة، بخلاف محكمة العدل الدولية، تستخدم الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية كلغات رسمية وتكون الإنكليزية والفرنسية لغتي العمل". أما الوضع الحالي للغات فقد تم بلوغه بإدراج العربية بوصفها اللغة الرسمية السادسة^(٨).

١٦ - وقد جاء اعتماد ولاية بشأن التعددية اللغوية نتيجة للتطور الطبيعي والاعتراف المتواصل بأهمية تنوع اللغات كوسيلة لتمثيل التنوع الثقافي في أسرة منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة قراراً تاريخياً هو القرار ١١/٥٠ الذي ذكّر بالقرارات السابقة بشأن مختلف الجوانب المتصلة باستخدام اللغات في الأمم المتحدة والتعاطي معها في كنف مظلة واحدة تحت مسمى "التعددية اللغوية". وأشارت الجمعية العامة إلى أن التعددية اللغوية هي ضمان الطابع العالمي للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشكل منتظم، قرارات^(٩) بشأن التعددية اللغوية وأدرجت هذا الموضوع بوصفه أحد بنود جدول الأعمال كل سنتين. وقد اعتمد آخر قرار بشأن التعددية اللغوية في الدورة الخامسة والستين المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١١ (القرار ٦٥/٣١١).

١٧ - ولاحظ المفتشون، لدى استعراض حالة تنفيذ التعددية اللغوية على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وجود أوضاع متنوعة تختلف باختلاف احتياجات المنظمات وعمالها ومواقعها الجغرافية وولاياتها. ويبيّن المرفق ١ مختلف الأطر الرسمية الموجودة في المنظمات. والمنظمات التي

(٨) نصّ ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ على حجّية النصّ بخمس لغات (المادة ١١١)؛ وقد أضيفت العربية بوصفها لغة رسمية ولغة عمل للجمعية العامة ولجانها الرئيسية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١٩٠(د-٢٨) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

(٩) القرارات ١١/٥٠، ٢٣/٥٢، ٦٤/٥٤، ٢٦٢/٥٦، ٣٠٩/٥٩، ٢٦٦/٦١، ٣٠٦/٦٣، ٣١١/٦٥.

تمتلك سياسة عامة رسمية بشأن التعددية اللغوية ليست كثيرة رغم أنها تراعي استخدام لغات مختلفة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالوثائق والاجتماعات والاتصالات الخارجية.

١٨- واعتمدت عدة منظمات سياسة عامة داخلية حيال التعددية اللغوية وأشارت إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة السابق عن التعددية اللغوية (JIU/REP/2002/11) كمصدر استلهمته في وضع معالم استراتيجيات محددة من أجل تحسين تنفيذ التعددية اللغوية (مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية^(١٠)). أما المنظمات الأخرى، كاليونسكو^(١١)، مثلاً، فإنها تمتلك سجلاً طويلاً في مجال الترويج للتعددية اللغوية وهي تنتهج سياسات نشطة فيما يخص الحفاظ على اللغات في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يُلهم هذا التقرير، بما يحتويه من توصيات، المنظمات التي لا تزال متأخرة عن ركب التصدي لقضية التعددية اللغوية.

١٩- وفي القرار ٦٤/٥٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُعيّن من بين الموظفين الرفيعي المستوى في الأمانة العامة منسّقاً للشؤون ذات الصلة بالتعددية اللغوية على جميع مستويات الأمانة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، عيّن الأمين العام وقتها وكيل الأمين العام لشؤون الاتصالات والإعلام منسّقاً لشؤون التعددية اللغوية. وتتمثل مهمة المنسّق في: "تنسيق التدابير المتخذة واقتراح استراتيجيات تضمن مطابقتها للممارسات اللغوية للمنظمات لتوصيات وأحكام مختلف القرارات المتصلة بالتعددية اللغوية. وعلاوة على ذلك، فإن المنسّق هو الجهة التي تتجمّع لديها الاقتراحات والطلبات المتعلقة بالتعددية اللغوية في الأمانة العامة ككل" (A/61/317، الفقرة ١١).

٢٠- ومن الناحية العملية لا يعرف الكثير عن دور المنسّق داخل كيانات أمانة الأمم المتحدة^(١٢) (مثل اللجان الإقليمية والأونكتاد) التي لم تدرك بعد حدوث أي تغيير ذي بال أو أنها لم تتلق تعليمات محددة من المنسّق. ووفقاً لإدارة شؤون الإعلام، فإن بعض الإدارات لا تساهم، كما هو متوقع، في المهمة التنسيقية الشاملة رغم أنها ذكّرت بذلك في العديد من المناسبات.

٢١- وعلى الرغم من الإجراءات المخصصة التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام، وهي إجراءات جديرة بالثناء، من أجل تحسين مجالات محدّدة مثل التواصل، والمواقع الشبكية والشراكات في ميدان اللغات، فإنه ليس هناك وجود لأي خطة استراتيجية تشرك جميع كيانات الأمم المتحدة في مهمة تنفيذ التعددية اللغوية ولا يشمل إطار الاتفاق العام^(١٣) الذي

(١٠) انظر الوثيقة A/49/15، السياسة العامة المتبعة حيال اللغات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(١١) انظر الموقع الإلكتروني على العنوان التالي: <http://www.un.org/events/iyl/un.shtml> للاطلاع على المعلومات الخاصة بتعدد اللغات.

(١٢) ومن هذه الكيانات اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج والمحاكم وعمليات حفظ السلام.

(١٣) يتولى كبار المسؤولين الإداريين توقيع أطر اتفاقات عامة سنوية مع الأمين العام تتضمن أهدافاً أساسية تتعلق بالولاية المحددة الممنوحة للإدارات التي ينتمون إليها.

أبرمه المنسق مع الأمين العام هذه المهمة كهدف في حد ذاته بل بوصفها الإنجاز المتوقع من أحد الأهداف. وتم الإشارة، بشكل غير مباشر، إلى ما يتوقع إنجازه من "زيادة نطاق انتشار المنتجات والخدمات الإعلامية عن طريق التعددية اللغوية" في إطار الهدف الإجمالي المتمثل في "إذكاء وعي الجمهور بأنشطة وشواغل الأمم المتحدة ودعمها في ذلك". غير أن ميزانية البرنامج المقترحة لإدارة شؤون الإعلام تشمل تدابير الأداء المتصلة بالتعددية اللغوية، بما في ذلك استخدام مستويات الموقع الشبكي للأمم المتحدة حسب اللغات الرسمية، فضلاً عن عدد محطات البث الشريكة بالنسبة لكل لغة من اللغات التي تتولى بها إدارة شؤون الإعلام إعداد المحتويات السمعية/البصرية.

٢٢- يرى المفتشون أن الولاية المتعلقة بالتعددية اللغوية، على النحو المعترف به رسمياً من قبل الجمعية العامة من خلال القرارات ذات الصلة، ينبغي تنفيذها على نحو استراتيجي من قبل منسق شؤون التعددية اللغوية، بدعم من شبكة المنسقين، كما ينبغي إدراج هذا الدور بوصفه هدفاً محدداً يتوخاه في إطار الاتفاق العام الذي يبرمه مع الأمين العام.

٢٣- وقد عيّنت مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة منسقين داخليين أو جهات اتصال ممن يعنون بشؤون التعددية اللغوية. غير أن هؤلاء، مع بعض الاستثناءات، لا يحتلون مناصب قيادية رفيعة في المنظمة المعنية (مثل اليونيدو) مما يجعل من الصعب عليهم أن يقترحوا، بكامل الثقة اللازمة، تدابير ملموسة يتعين اتباعها من جانب كل الإدارات في المنظمة المعنية. وكثيراً ما يكون عمل المنسقين عبئاً يُضاف إلى ما يقومون به من واجبات رسمية ولا يتم الاعتراف به على نحو يحقق العدالة أو أنه لا يحظى بالدعم عن طريق تخصيص الموارد اللازمة التي تسمح بتنفيذ أي خطة من خطط العمل بشكل فعال في مجال التعددية اللغوية.

ولتحسين جانبي التنسيق والفعالية في مجال تنفيذ التعددية اللغوية يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١

ينبغي للرؤساء التنفيذيين، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يتولوا، كل في إطار منظمته: (أ) تعيين مسؤول رفيع المستوى منسقاً لشؤون التعددية اللغوية مهمته اقتراح خطط عمل استراتيجية هدفها تنفيذ التعددية اللغوية بفعالية، وذلك بمساعدة شبكة داخلية من جهات الاتصال؛ (ب) تقديم تقارير منتظمة إلى هيئاتهم التشريعية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٢٤- وهناك العديد من الأوضاع التي تنشأ فيما يخص السياسات الرسمية المتعلقة بالتعددية اللغوية في مختلف مؤسسات المنظومة. ففي عام ٢٠١٠، عرضت المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مجلس إدارتها وثيقة أعدتها الأمانة اقترح فيها اتباع "سياسة بشأن اللغات في الويبو". وتعالج هذه الوثيقة كل الجوانب ذات الصلة لاستخدام اللغات في تلك المنظمة.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٧، وضعت منظمة الصحة العالمية خطة عمل استراتيجية بشأن التعددية اللغوية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ تم إقرارها في القرارين ج ص ع ٦٠-١١ وج ص ع ٦١-١٢^(١٤). وتتناول الخطة الأهداف المتعلقة بوضع أولويات الترجمة، وإنشاء فريق من محرري المواقع الشبكية بلغات متعددة، وتعزيز احترام التنوع اللغوي على صعيد المنظمة برمتها، وإقامة مستودع مؤسسي تخزن فيه محتويات الوثائق بلغات متعددة ويمكن البحث فيها عن طريق الإنترنت، وبناء قاعدة بيانات تضم مهارات الموظفين اللغوية وتوحد الأساليب والمصطلحات المستخدمة بجميع اللغات الرسمية، وضمان توفير تدريب لغوي جيد النوعية لجميع الموظفين، وزيادة نسبة النشر بلغات متعددة، وتعيين منسق خاص للإشراف على تنفيذ الإجراءات المقترحة.

٢٦- وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قراراً بشأن التعددية اللغوية (GC.13/Res.4) وهي تتبع سياسة فاعلة في هذا الصدد. وقد أعادت المنظمة في عام ٢٠١٠، العمل بسياسة التغطية الكاملة لتكاليف التدريب اللغوي التي يتحملها موظفوها، في حين قامت السياسة المتبعة في السابق على مبدأ تقاسم التكاليف^(١٥). وهذا الإجراء من شأنه أن يمكن من تقديم الحوافز للموظفين من أجل تقوية مهاراتهم اللغوية. وينبغي تشجيع هذه المبادرة واعتمادها من قبل المنظمات التي لا تغطي بعد كامل التكاليف التي يتحملها موظفوها في مجال التدريب اللغوي.

٢٧- وتخضع سياسة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في مجال اللغات للاستعراض في الوقت الراهن. وفي عام ١٩٩٩، أكّدت الدورة الثلاثون لمؤتمر الفاو العام، مجدداً، "ضرورة ضمان المساواة والتوازن في استخدام جميع لغات المنظمة، وضرورة مراقبة نوعية الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وأعرب المؤتمر عن أمله في تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل، ووافق على ضرورة أن يرصد الأعضاء التقدم في هذا المجال عن كثب من خلال عمليات المتابعة والتقييم الدورية". (الوثيقة C99/REP، الفقرة ٩٤). كما أن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة بشأن التدريب اللغوي تجري مراجعتها بسبيل إدراج أحدث التطورات في هذا الميدان في المنظمة^(١٦) والتغيرات الطارئة على تسجيل مستوى كفاءة الموظفين اللغوية.

٢٨- وتتبع اليونيسكو سياسة رسمية فيما يخص تنفيذ التعددية اللغوية يتم تناولها في مختلف الأدلة وكذلك في النظم الداخلية للمؤتمر العام والمجلس التنفيذي والأمانة. وتعكف اليونيسكو على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الداخلية بشأن سياسة موقعها على شبكة الإنترنت ووضع قواعد محددة بخصوص التعددية اللغوية.

(١٤) انظر الوثيقة م ت ٦/١٢١، التعددية اللغوية: خطة عمل.

(١٥) كان هذا الأمر معمولاً به قبل التغيير الذي طرأ في الآونة الأخيرة على عضوية اليونيدو.

(١٦) تتم كذلك مراعاة استخدام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الدعم الاجتماعي (مثل تنظيم الحلقات الدراسية الدورية باستخدام الإنترنت، والبودكاست والدروس المختصرة عن المفردات اللغوية باستخدام الهواتف المحمولة إلخ...).

٢٩- وجميع ما تقدم من الأمثلة الجيدة التي يمكن أن تلهم سائر المنظمات التي لم تقم بعد بإضفاء طابع رسمي على سياسة عامة تتبعها حيال التعددية اللغوية أو لتعزيز تبادل الخبرات في نطاق المنظومة. ويبيّن المرفق ١ الحالة الراهنة للأطر الرسمية الخاصة بالتعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الإجابات التي وردت على استبيان وحدة التفتيش المشتركة.

باء- وضع اللغات في منظومة الأمم المتحدة

٣٠- تنصّ المادة ١١١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن نصوص الميثاق وضعت بالصينية والفرنسية والروسية والإنكليزية والإسبانية وهي متساوية الحجية. وهذا هو المبدأ الجوهري الذي يقوم عليه تطور الإجراءات المتصلة باللغات على مرّ السنين.

٣١- ولم تتمكن تقارير وحدة التفتيش المشتركة السابقة سواء تلك التي وضعت قبل مدة طويلة منذ عام ١٩٧٧ أو التقارير التي صدرت مؤخراً في عام ٢٠٠٢، مثلاً، من تحديد أصل الممايزة بين عبارتي "لغات رسمية" و"لغات العمل" تحديداً يقطع الشك باليقين، في النظام الداخلي للجمعية العامة أو للهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة^(١٧).

٣٢- ومنذ ذلك الحين، لم يعتمد رسمياً أي تعريف إما لعبارة "اللغات الرسمية" أو عبارة "لغات العمل". ذلك أن القواعد الإضافية بشأن استخدام اللغات والنظم الداخلية لم تحدد إلا مختلف الاستخدامات في مختلف الأجهزة (انظر المرفق ٢ للاطلاع على مركز اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي شملها هذا الاستعراض)^(١٨).

٣٣- وهناك اختلافات في المصطلحات أيضاً ويمكن أيضاً العثور على مصطلحات مثل "لغات العمل الرسمية". ومن الناحية العملية، فإنه ليس هناك أي تعريف واضح للفرق بين مصطلحي "لغة رسمية" و"لغة عمل". ومن الأمثلة في هذا الصدد، أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اقترحت، في عام ١٩٨٥، إدراج البرتغالية "كلغة عمل رسمية" (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٨/١٩٨٥) بالنظر إلى "عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولتزايد أعداد الناس في تلك البلدان من الذين يستخدمون البرتغالية كلغة عمل رسمية".

٣٤- وقد تصدّت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمسألة مصطلح "لغة العمل الرسمية" عندما درست القرار ٦٨/١٩٨٥^(١٩) المذكور أعلاه. وبالنظر إلى قلة الوضوح وعدم وجود فئة تحت مسمى "لغة العمل الرسمية"، أوصت اللجنة بعدم اتخاذ أي إجراء فيما يخص

(١٧) انظر الوثيقة JIU/REP/77/5، الفقرة ٨.

(١٨) تلاحظ إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أن عبارة لغة "العمل" تعني، أصلاً، عدم توفير أي خدمات للترجمة الشفوية بخصوص تلك اللغة.

(١٩) A/40/7/Add.5.

الموارد اللازمة لتنفيذ ذلك القرار. ومن دواعي الأسف، أن البرتغالية ما زالت لا تظهر كأى "نوع" من أنواع لغات عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^(٢٠).

٣٥- أما في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فإن مصطلح اللغة الرسمية ولغة العمل هو على طرفي نقيض مع المصطلح المعياري (الذي اعتمده معظم المنظمات). فالتمييز بين اللغات الرسمية ولغات العمل، في بعض الحالات، مثلما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)^(٢١) أو منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) أو الاتحاد الدولي للاتصالات أو المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لا وجود له. وبشكل عام، إذا كان من المفهوم أن لغات العمل تعني مجموعة فرعية من اللغات الرسمية فإن هناك استثناءات مثلما هو الحال بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية^(٢٢) واتحاد البريد العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي يستخدم فيها عدد من لغات العمل يفوق عدد اللغات الرسمية (انظر الجدول ١ والمرفق ٣).

الجدول ١

لغات منظمة العمل الدولية الرسمية ولغات عملها

لغات العمل	اللغات الرسمية
X	العربية
X	الصينية
X	X الإنكليزية
X	X الفرنسية
X	الروسية
X	X الإسبانية
X	لغات أخرى: الألمانية

المصدر: ردّ على استبيان وحدة التفتيش المشتركة، ٢٠١٠.

٣٦- ويبدو، استناداً إلى الإجابات التي وردت على الاستبيان ومختلف الحقائق التي تسود المنظومة، أن التعاريف أقرب إلى مسألة تحديد أي الخدمات والوثائق ينبغي توفيرها بأي من اللغات منها إلى محاولة التوصل إلى تعريف واضح "للغة الرسمية" و"لغة العمل". وعلاوة على ذلك، فإن اكتناه هذه المفاهيم غير متجانس في جميع المنظمات.

٣٧- وحتى يتم التوصل إلى وضع "سياسة عامة موحدة للأمم المتحدة" بشأن اللغات فإن التوصل إلى فهم مشترك لمصطلحي "اللغة الرسمية" و"لغة العمل" من شأنه أن يساعد على

(٢٠) يمكن الاطلاع على المزيد من الإشارات إلى استخدام اللغة البرتغالية في إطار منظومة الأمم المتحدة في الفقرات ٥٧ إلى ٦٠ والفقرة ١٩٣.

(٢١) تعتبر الفاو كل لغات الأمم المتحدة "من لغات المنظمة" انظر الوثائق الأساسية للفاو.

(٢٢) أنشئت منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩ وهي من أقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد اعتمدت اللغات المستخدمة فيها قبل وجود الأمم المتحدة.

التعريف على استخدامات كلٍّ منها ووضع سياسة عامة متسقة بشأن الخدمات التي يتعين تقديمها بأيٍّ من تلك اللغات.

ولتعزيز التنسيق والتعاون على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجال خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية المتصلة بما يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٢

ينبغي للرؤساء التنفيذيين، من خلال مشاركتهم في مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكوّنوا فهماً مشتركاً للفوارق بين "اللغات الرسمية" و"لغات العمل" حتى يكون ذلك قاعدة متماسكة يُنطلق منها لتحسين تنسيق استخدام اللغات والترويج لتعددتها على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٣٨- ووجد المفتشون أن الإنكليزية والفرنسية، هما عملياً، لغتا عمل أمانة الأمم المتحدة ولغتا عمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة^(٢٣)، تقريباً، وهما لا تعاملان على قدم المساواة وذلك يتم على حساب لغة العمل الأخرى. كما أن القرارات الداعية إلى معاملة لغات العمل معاملة متساوية لا تنفّذ على النحو المناسب وهذه مسألة تثير بالغ القلق ولا بُدّ من معالجتها تمشياً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٩، ثانياً - الفقرة ٦.

٣٩- ومن الضروري تعزيز المهارات اللغوية للموظفين في مجملهم وذلك بتشجيع من يمتلكون منهم ناحية لغة عمل واحدة وبذل الحوافز لهم لأخذ دورات تعليمية لغوية ليتمكنوا من العمل بكلتا لغتي العمل.

وبالنظر إلى تعزيز الاستخدام الفعلي للفرنسية والإنكليزية في أمانة الأمم المتحدة باعتبارهما لغتي العمل فضلاً عن استخدام اثنتين من لغات العمل الرسمية في أمانات سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٣

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يتخذوا المزيد من التدابير الفعالة بهدف القضاء على عدم التوازن الراهن في استخدام لغات العمل داخل الأمانات بما في ذلك في صفوف كبار الإداريين ومطالبة كلِّ الموظفين بتطوير مهاراتهم اللغوية حتى يتسنى لهم اكتساب معرفة جيدة بلغة عمل ثانية على الأقل.

(٢٣) الإنكليزية والفرنسية هما لغتا عمل أمانات كل المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة باستثناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الإسبانية هي من لغات عمل ١٣ من تلك المنظمات (انظر المرفق ٢).

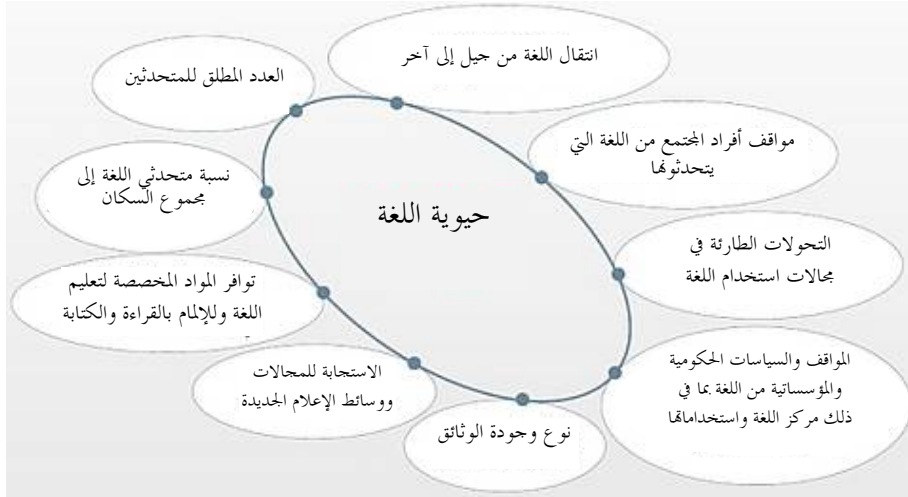
جيم - التنوع اللغوي والتعددية اللغوية

٤٠ - هناك صلة بين التعددية اللغوية وبين استخدام عدة لغات على قدم المساواة. ومن الضروري، حتى تتعايش عدة لغات مع بعضها البعض، تجنب هيمنة بعض اللغات على بعضها الآخر.

٤١ - وبعض اللغات يتحدثها مجموعات كبيرة من الناس في جميع بقاع الأرض في مختلف البلدان. ومن الطرق المتبعة للحفاظ على التنوع اللغوي تفادي اندثار اللغات بسبب تناقص معدل استخدامها إما لأن متحدثيها هم بسبيل الزوال أو لأن هناك لغات أخرى حلت محلها لأغراض ما.

٤٢ - وقد عملت اليونسكو بنشاط في الترويج للتعددية اللغوية والتنوع اللغوي وطوّرت، في سياق مبادراتها الرامية إلى حماية اللغات المهددة بالاندثار، مفهوم حيوية اللغة كما يتضح أدناه:

حيوية اللغة



المصدر: <http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/cultural-diversity/languages-and-multilingualism/angered-languages/language-vitality/>

٤٣ - وحسب مفهوم حيوية اللغة لا يمكن لأي بارامتر بمفرده أن يؤدي إلى اندثار لغة ما غير أن البارامترات في مجموعها تشكل مؤشراً على حيوية أي لغة من اللغات، وفي حين تم وضع هذا المفهوم كوسيلة لحماية اللغات المهددة والحيلولة دون اندثارها يمكن استقراء أسباب مشابهة لتحليل ما يمكن فعله في إطار منظومة الأمم المتحدة لتجنب التزوع نحو الأحادية اللغوية، بالتوجه باطراد نحو فرض استخدام لغة ما للهيمنة على بقية لغات الأمم المتحدة الخمس. وقد قرنت وحدة التفتيش المشتركة الإجراءات المحتملة الرامية إلى تعزيز التعددية اللغوية، مستلهمة البارامترات التي حددها اليونسكو بالنسبة إلى اللغات المهددة، بالبارامترات المتعلقة بضمان حيوية اللغة. وذلك ضمن إطار اكتناه المفهوم على نطاق واسع. وفي سياق استعراض مسألة

التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة يمكن تحديد البارامترات التالية كمجالات ينبغي فيها اتخاذ إجراءات للإسهام في تعزيز حيوية لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

طرق ضمان حيوية اللغة في منظومة الأمم المتحدة

أمثلة على الإجراءات التي يمكن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة اتخاذها

بارامترات حيوية اللغة

استخدام جميع اللغات الرسمية بفعالية في التظاهرات الرسمية ولا سيما من قبل الناطقين بتلك اللغات؛ وينبغي للأمانات استخدام اللغات الرسمية غير الإنكليزية حيثما كان ذلك أمراً مكنياً أو ذا دلالة في الاجتماعات الرسمية^(٢٤).

المواقف والسياسات الحكومية والمؤسسية حيال مركز اللغات الرسمية واستخدامها

تعزيز توافر المواد والدورات الدراسية المخصصة للتدريب اللغوي بجميع اللغات الرسمية؛ توفير الحوافز للموظفين داخل المنظمات.

توافر المواد المخصصة لتعليم اللغة ولالإلمام بالقراءة والكتابة بها

اتخاذ ممثلي الدول الأعضاء مواقف فاعلة فيما يتعلق بالتحدث بلغاتهم إذا كانت في عداد لغات الأمم المتحدة الرسمية بدلاً من التحدث بالإنكليزية "حتى يفهم ما يريدون قوله بشكل أفضل".

مواقف أفراد المجتمع حيال اللغة التي يتكلمونها

الحفاظة على الوسائل اللازمة لإصدار وثائق عالية الجودة بجميع اللغات الرسمية؛ التشجيع على تقديم الوثائق بلغات عمل أخرى غير الإنكليزية ولا سيما بمراعاة الجمهور والمستفيدين المقصودين.

نوع وجودة الوثائق

وضع سياسات ووسائل إعلام اجتماعية بهدف التواصل بجميع اللغات الرسمية للوصول إلى جمهور أوسع دون تمييز بين اللغات.

الاستجابة لمقتضيات المجالات ووسائل الإعلام الجديدة

٤٤ - وقد أطلقت اليونيسكو، التي اضطلعت بدور مفيد في الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي في العالم، فعاليات السنة الدولية للغات في عام ٢٠٠٨. ووفرت السنة برنامجاً ملموساً الغرض منه بث المعلومات بشكل فعال بشأن التنوع اللغوي وتنظيم التظاهرات المتعلقة بما تكتسبه اللغات من أهمية في العالم.

٤٥ - وينبغي التنويه بالجهود التي دأبت على بذها المنظمة الدولية للفرانكفونية وهي واحدة من أكثر الأطراف الفاعلة نشاطاً في الترويج للتنوع الثقافي والحفاظ على اللغات. وقد أنشئت تلك المنظمة عام ١٩٧٠، وهي تروج للأنشطة الثقافية وأنشطة التواصل وتحافظ على شبكة

(٢٤) ويتسق ذلك مع ما جاء في الفقرة ٢٩ من القرار A/56/656 ونصها كالتالي: "سيشجع موظفو الأمانة العامة الذين يشاركون في هيئات حكومية دولية، أو في هيئات للخبراء على استخدام اللغات الرسمية بخلاف اللغة الإنكليزية، متى تسنى ذلك، عند التكلم في الاجتماعات التي تتوفر لها خدمات الترجمة الشفوية".

نشطة من البلدان الناطقة بالفرنسية في جميع أنحاء العالم^(٢٥). كما اضطلعت بدور مفيد في عملية الموافقة على اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥)^(٢٦) وهي من الأركان الأساسية في القانون الدولي الرامية إلى ضمان الحفاظ على التنوع الاجتماعي الثقافي في العالم.

٤٦- ولقد كانت التعددية اللغوية دائماً من المسائل الهامة بالنسبة إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية التي أبرمت ٣٣ اتفاق تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وأقامت حواراً دائماً مع المناطق اللغوية الدولية (العربية والإنكليزية والبرتغالية والإسبانية). وفي حين انصب تركيزها، في الأصل، بشكل مباشر على تعزيز مركز اللغة الفرنسية والحفاظ عليه في العالم فإن أنشطتها توسعت، في السنوات القليلة الماضية، لتشمل التعددية اللغوية. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نظمت، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومركز الاتصال المعني بالتعددية اللغوية، مائتين مستديرتين عن الموضوع تزامنتا مع الاحتفال بيوم اللغة الفرنسية في سياق يوم الأمم المتحدة للغات.

٤٧- وقد ناقشت الحلقة الدراسية^(٢٧) التي نُظمت في عام ٢٠١١ بعنوان "التعددية اللغوية في المنظمات الدولية: ما هي الاستثمارات التي يتعين توظيفها ولأي أغراض؟"، جملة من الجوانب منها مسألة القيمة التي تكتسبها التعددية اللغوية. وقد عرض البروفيسور فرانسوا غران، الخبير في مجال اقتصاديات اللغات^(٢٨) على الجمهور الذي استمع إليه آراءه في ميدان التحليل الجدلي للغة واقتصادياتها وهو نموذج اقتصادي يذهب إلى أن التعددية اللغوية من شأنها أن تشكل عنصراً مفيداً من عناصر النمو والتطور الاقتصادي في بلد ما. وأبدى تعليقاً باعثاً على التفكير حول قضية تحويل عبء التكاليف. فعندما تقلل منظمة ما من الخدمات التي تقدمها (مثل الوثائق، والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، والمواقع الشبكية) لدولها الأعضاء فإن أثر ذلك سيوزع بشكل غير متساوٍ ويقع أسوأ الآثار على الدول الأعضاء الفقيرة التي يتعذر عليها أن تسدد الأموال اللازمة للحصول على تلك الخدمات.

٤٨- وأشار ممثل كندا إلى أن تدريب السلك الدبلوماسي العامل في البلدان الأجنبية في البلدان الغنية كثيراً ما يشمل توفير دورات دراسية لغوية مكثفة لضمان تضرع الدبلوماسيين من لغة أجنبية واحدة على الأقل في حين لا تمتلك البلدان النامية إلا القليل من الموارد لتزويد دبلوماسيها بالمهارات اللغوية اللازمة للاضطلاع بعملهم. وعليه، فإن عدم الامتثال لمقتضيات التعددية اللغوية داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة سيكون له وقع سلبي أعظم على حصول وفود البلدان النامية على المعلومات.

(٢٥) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.francophonie.org/>.

(٢٦) انظر الموقع الإلكتروني: <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001429/142919e.pdf>.

(٢٧) انظر البلاغ الصحفي الصادر في هذه المناسبة والمتاح على العنوان التالي:

http://iseek.un.org/webpgdept1944_64.asp.

(٢٨) Grin, F et al., *The Economics of the Multilingual Workspace* (United Kingdom, Routledge, 2010)

٤٩ - وتتيح التظاهرات اللغوية من قبيل التظاهرات التي نظمتها الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكفونية، بيئة مواتية لرصد حيوية اللغات في الأمم المتحدة وتقدير تقبل الجمهور لهذا الأمر. وقامت إحدى رابطات الصحفيين الفرانكفونيين في سويسرا، في الآونة الأخيرة، بإنشاء "مرصد اللغات"^(٢٩) لمراقبة استخدام الفرنسية في منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها وعينت مراقباً دائماً لدى الأمم المتحدة لهذا الغرض.

٥٠ - وينبغي أيضاً التنويه، بشكر خاص، بمؤسسات الاتحاد الأوروبي ذلك لأنها تقدم أمثلة فريدة حقاً على أن التنوع اللغوي يعد حقيقة واقعة معاشة يومياً، وتسلسل تجربة تلك المؤسسات الأضواء على الطابع المعقد الذي تنطوي عليه عملية تنفيذ التعددية اللغوية بشكل منصف وعلى الاختيارات السياسية المتأصلة في تلك السياسة العامة.

٥١ - ويتبع الاتحاد الأوروبي نهجاً من شقين حيال التعددية اللغوية وهو يتجه نحو سير مؤسساته على الصعيد الداخلي والأهم من ذلك نحو تعزيز المعارف اللغوية وتقاسم معين اللغات كوسائل للتواصل وتحقيق التماسك بما يؤسس لشعور بالانتماء إلى جماعة داخل أوروبا. وفي ذلك السياق، تفهم التعددية اللغوية على أنها سياسة عامة خارج المؤسسات الأوروبية أكثر منها داخلها، وهي موجهة نحو استخدام اللغات في البلدان الأعضاء بما يعود بالفائدة على شتى المجموعات السكانية. وعليه فإن التعددية اللغوية تعد استراتيجية طويلة المدى الغرض منها بناء الهوية الأوروبية والأساس الذي تقوم عليه أوروبا المتعددة الثقافات التي يمكن فيها للناس في البلدان والثقافات المختلفة التي تشكلها أن يفهم بعضهم البعض الآخر والتنقل في داخل حيز ثقافي مشترك مملوك للجميع.

٥٢ - وتنعكس هذه السياسة العامة بوضوح في الهيكل التنظيمي للمفوضية الأوروبية كما أنها مدرجة في صلاحيات المديرية العامة المعنية بالتعليم والثقافة والترجمة الشفوية (بما في ذلك دعم تدريب المترجمين الشفويين) والترجمة التحريرية. وفي إطار البرلمان الأوروبي، تعتبر التعددية اللغوية جزءاً لا يتجزأ من صلاحيات المديرية العامة للترجمة الشفوية والمؤتمرات (بما في ذلك البحث عن الكفاءات وبرامج التدريب) والترجمة التحريرية. وبيئة العمل السائدة في المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي^(٣٠) هي بيئة متعددة اللغات تعريفاً لأنها تعامل مختلف اللغات الثلاث والعشرين التي تتكلمها دولها الأعضاء، وجميعها لغات عمل، على قدم المساواة^(٣١).

(٢٩) انظر الموقع الإلكتروني: <http://francophonu.org>.

(٣٠) لأغراض المقارنة سنكتفي بالإشارة إلى هذين الحفلين الحكوميين الدوليين لأنهما يمثلان أكبر المنظمات الحكومية الدولية من حيث حجم الخدمات اللغوية وضخامة الإدارات اللغوية.

(٣١) تعد الإنكليزية والفرنسية والألمانية لغات عمل الاتحاد الأوروبي كما يطلق عليها اسم اللغات الإجرائية.

المبادرات المتعلقة بلغات الأمم المتحدة غير الرسمية

- ٥٣- إن النقاش الدائر حول احتمال إدراج لغات أخرى إضافة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست هو موضوع يعود دائماً على مائدة البحث. ولئن كانت القيود المفروضة على الميزانية تذكر دائماً لتجنب الغوص في أي لجاج آخر عن هذا الموضوع فإنه ليس هناك أي تقييم متعمق يقوم على تحليل شامل يقارن بين التكلفة والفائدة للتعددية اللغوية وتوسيع نطاق التغطية اللغوية وما يترتب على ذلك من آثار من حيث التكاليف. فإدراج لغات جديدة، يبدو، للوهلة الأولى، كمسألة سياسية بالدرجة الأولى. ما المعايير التي يتعين أتباعها؟ وأي اللغات ينبغي إضافتها؟ ولأي خدمات؟ وعليه فإن صندوق بانديورا يظل مقفلاً حتى إشعار آخر.
- ٥٤- وفي الأثناء، تم أتباع نهج تجزيئي من قبل بعض البلدان المهتمة حقاً بإتاحة وثائق الأمم المتحدة بلغاتها حتى أنها يمكنها تحمل تكلفة توفير خدمات في هذا الصدد. وقد تم تمثيل بعض اللغات غير الرسمية، إلى حد ما وعلى أساس مخصص، في منظومة الأمم المتحدة ومن بينها الألمانية واليابانية والبرتغالية إلى جانب لغات أخرى.

الألمانية

- ٥٥- تستضيف إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بمقر الأمم المتحدة قسم الترجمة الألمانية بالأمم المتحدة الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٥٥ (د-٢٩) الصادر عام ١٩٧٤. ومنذ عام ١٩٧٥، صدرت كل قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك العديد من وثائق الأمم المتحدة الهامة الأخرى، بصيغة رسمية باللغة الألمانية. ويتم تمويل القسم^(٣٢) عن طريق صندوق استئماني يتلقى مساهمات من ألمانيا وسويسرا وليختنشتاين والنمسا.
- ٥٦- وتستخدم الألمانية أيضاً في عدة مؤسسات أخرى في المنظومة وهي: منظمة العمل الدولية باعتبار الألمانية إحدى لغات العمل السبع (حتى قبل بروز الأمم المتحدة إلى الوجود)؛ ومنظمة الصحة العالمية حيث تعامل الألمانية بوصفها إحدى اللغات الرسمية في المكتب الإقليمي لأوروبا ولغة عمل في اللجنة الإقليمية لأوروبا كما تقدم خدمات الترجمة الشفوية بها في اجتماعات اللجنة الإقليمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية كجزء من خدماتها المتعددة اللغات في سياق العمل المضطلع به لخدمة معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع؛ ومكتب الأمم المتحدة في فيينا حيث يتم دعم الموظفين مالياً جزئياً لتعلم اللغة الألمانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حيث يتم توفير خدمات الترجمة الشفوية بتلك اللغة في مؤتمر الفاو ومؤتمرها الإقليمي بشأن أوروبا، إذا طلبت الحكومة الألمانية ذلك وذلك في إطار ترتيب لتقاسم التكاليف.

(٣٢) انظر الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/Depts/german/gts/fs_aboutus.html.

البرتغالية

٥٧- رغم أن البرتغالية ليست لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة وليست لغة عمل فإنها مستخدمة من قبل عدة منظمات للاضطلاع بأنشطة محددة وخدمة اجتماعات معينة وإصدار وثائق بعينها. وهذا هو الوضع السائد في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) حيث قررت دورة عام ٢٠٠٠ لجمعية الدول الأعضاء في الويبو إصدار مواد ترويجية تتعلق بالمعاهدات التي تديرها الويبو باللغة البرتغالية؛ كما قررت تطوير موقع الويبو على شبكة الإنترنت بحيث يشمل على منشورات بالبرتغالية، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية بالبرتغالية، عند اللزوم، لخدمة المؤتمرات الدبلوماسية وللجمعية العامة. وتخضع الترتيبات المتعددة الخاصة بهذه الأخيرة لتقدير المدير العام الذي يشجع أيضاً على التماس المساهمات الطوعية فيما يتعلق بتوفير تلك الخدمات^(٣٣). ويمكن أيضاً توفير أنشطة التدريب من البلدان الناطقة بالبرتغالية بتلك اللغة.

٥٨- وفي منظمة العمل الدولية، يتاح ربع كل المطبوعات الصادرة باللغة البرتغالية. وفي عام ٢٠٠٧، تم توسيع نطاق برامج التدريب الموجهة للموظفين ليشمل البرتغالية (إضافة إلى الروسية والصينية والعربية بالمقارنة مع الاختيارات السابقة التي ضمت فقط الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) ويتم توفير تسهيلات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من البرتغالية لبعض الاجتماعات. بموجب ترتيبات تمويل خاصة وضعت مع البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٥٩- وتتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترجمة محتوى موقعها على الإنترنت وبعض وثائقها إلى البرتغالية وعلى أساس الحاجة إلى تلك الخدمة فيما يتعلق بالأنشطة التقنية أو أنشطة التعاون الإنمائي المضطلع بها في البلدان الناطقة بالبرتغالية في المنطقة (مثل البرازيل). وتُعد اليونسكو الآن العدة لتوفير المعلومات والوثائق بالبرتغالية على موقعها على الإنترنت. وفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يتم توفير خدمات الترجمة الشفوية بالبرتغالية في المؤتمر الإقليمي بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذا ما طلبت حكومة البرازيل ذلك، وكذلك في المؤتمر الإقليمي بشأن أفريقيا. وفي مثل هذه الحالات، يتفق كل من الحكومة المعنية والمدير العام على تقاسم التكاليف الإضافية. وبشكل عام، فإن الدول الأعضاء يجوز لها أن تطلب توفير خدمات الترجمة الشفوية بلغات أخرى شريطة أن تتحمل تكاليف تلك الخدمات كما هو متفق عليه مع الفاو^(٣٤).

٦٠- وعلى الصعيد القطري، انخرطت حكومة أنغولا في التفاوض بشأن اتفاق البلد المضيف من أجل إنشاء مركز للإعلام في لواندا من شأنه أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى الجماهير الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا^(٣٥). والبرتغالية هي إحدى لغات العمل في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للأمريكتين والمكتب الإقليمي لأفريقيا. كما تدير منظمة الصحة

(٣٣) انظر الوثيقة WO/GA/26/10، البند ١٩ من جدول الأعمال الموحد.

(٣٤) انظر FAO Manual, section 530, appendix D, Interpretation (2001).

(٣٥) الوثيقة A/AC.198/2011/2، الجزء ٢، الفقرة ٤.

العالمية في مقرها الرئيسي شبكة "ePORTUGUÊSe"^(٣٦) التي تتمثل مهمتها في تقوية أو اصرر التعاون فيما بين البلدان الناطقة بالبرتغالية، وتعزيز بناء قدرات الموارد البشرية الصحية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الصحية بالبرتغالية. وهناك أيضاً اتجاه نحو استخدام هذه اللغة في حالات محددة في إطار بناء السلام وإعادة الإعمار في البلدان بعد انتهاء النزاعات^(٣٧).

البنغالية

٦١- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، توجهت رئيسة وزراء بنغلاديش بخطاب إلى الجزء الرفيع المستوى من الدورة السنوية للجمعية العامة طلبت فيه أن تكون البنغالية في عداد لغات الأمم المتحدة الرسمية وذلك بسبب ضخامة عدد الناطقين بها^(٣٨). وتحتفل اليونسكو باليوم الدولي للغة الأم في ٢١ شباط/فبراير وهو مناسبة لتخليد ذكرى مظاهرة طلابية نُظمت عام ١٩٥٢ حتى تكون البنغالية لغة رسمية من لغات شرقي باكستان.

٦٢- ولا يساعد عدم وجود فهم مشترك للمعايير التي يتعين توافرها حتى تحظى لغة ما بمركز لغة رسمية، أو لغة عمل، ولا الفوارق بين هاتين الفئتين على تحديد سياسات عامة واضحة بشأن التعددية اللغوية. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الراهن للغات في الأمم المتحدة لا يعكس التغيرات الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية التي طرأت على العالم منذ أن تمت إضافة العربية بوصفها لغة الأمم المتحدة الرسمية السادسة منذ قرابة الأربعين عاماً في سنة ١٩٧٣. وفي هذا الصدد، هناك ثغرة، أي أن هناك نشازاً بين الالتزام بالحفاظ على التنوع الثقافي كما هو منصوص عليه في اتفاقية اليونسكو حول هذه المسألة وبين ترجمته إلى عملية ترويجية أقوى للتعددية اللغوية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٦٣- وفي ضوء التوصية ٢، يقترح المفتشون أن يدعو الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إجراء تقييم ذاتي لحالة تنفيذ التعددية اللغوية في المنظمات التي ينتمون إليها، وإلى أن يعمدوا، بانتظام، إلى تقدير احتياجات الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية التي يتعاملون معها كالدول الأعضاء والمنظمات الشريكة (بما فيها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية). ويمكن تنفيذ هذه العملية الشاملة عن طريق وضع أسس عمليات مراقبة واضحة في إطار كل منظمة من أجل جمع المعلومات عن الخدمات ذات الصلة باللغات بما في ذلك الاستبيانات الموجهة للمستخدمين والشركاء والجامعات. ويامكان أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تتولى أمر تنسيق العملية الشاملة وبث النتائج عن طريق إقامة شبكة مخصصة أو فريق عامل بشأن التعددية اللغوية على غرار الشبكات أو الأفرقة العاملة الموجودة فيما يتعلق بسائر القضايا الشاملة (مثل شبكة الموارد البشرية).

(٣٦) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.who.int/eportuguese/en/>.

(٣٧) انظر الفصل الخامس، الفقرة ١٩٣.

(٣٨) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=36219&Cr=bangla&Cr1>.

٦٤ - ويجري إصدار الكثير من اللوائح والقواعد التنظيمية، كالتعليمات الإدارية، بلغتين أو بثلاث لغات فقط، وأحياناً بالإنكليزية دون غيرها. ولا بد من ترجمة تلك الوثائق الأساسية إلى جميع اللغات الرسمية الست لضمان معاملة اللغات على قدم المساواة وضمان الترجمة الصحيحة والمتجانسة عند الاقتباس منها في سائر المنشورات. وينبغي وضع إجراءات تشغيلية معيارية لكل منظمة تحدد الوثائق التي تكون ترجمتها إلزامية في جميع اللغات الرسمية. ويرى المفتشون كذلك أن على الرؤساء التنفيذيين أن يضطلعوا بدور هام في أن يكونوا قدوة يقتدى بها كل في منظمته وذلك بضمان الرصد الفعال ووضع الضوابط وقواعد الامتثال فيما يتعلق بمعاملة اللغات بإنصاف. ويمكن لجهات الاتصال المعنية في كل منظمة تنظيم تظاهرات محددة يدعى في إطارها الموظفون إلى الإسهام بالأفكار والخبرات فيما يتعلق بكيفية تحسين تنفيذ التعددية اللغوية.

ولزيادة الفعالية، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٤

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتولوا بانتظام، عند رصد الاستخدام المنصف للغات الرسمية كل في المنظمة التي ينتمي إليها، تقدير احتياجات المستخدمين وصياغة استراتيجيات من شأنها أن تعزز تنفيذ التعددية اللغوية عن طريق إشراك منسقي شؤون التعددية اللغوية في منظماتهم والشبكة التي تضم جهات الاتصال في هذا الصدد.

ثالثاً - التعددية اللغوية: أصحاب المصلحة والشراكات

ألف - أصحاب المصلحة الرئيسيون

٦٥ - يتم تنفيذ التعددية اللغوية عبر مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمكنهم، في مجموعهم، تهيئة المناخ الملائم لتطور اللغات على النحو الإيجابي على قاعدة العدالة والإنصاف امتثالاً لما تقضي به الولاية ذات الصلة.

٦٦ - وهناك مسؤولية منوطة بالدول الأعضاء، عن طريق ممثليها وبالرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوصفهم أهم الأطراف الفاعلة السياسية، وتمثل تلك المسؤولية في بلورة الولاية وتخصيص الموارد اللازمة لدعم تنفيذ شروطها، والتعرف إلى التدابير الملموسة التي يتعين اتخاذها داخل المنظمات والرامية إلى الحفاظ على التنوع اللغوي وضمان توفير سلع وخدمات عالية الجودة فيما يتعلق باللغات. وفي سياق المبادرة الإصلاحية التي اتخذها الأمين العام قدمت إدارة شؤون الإعلام اقتراحاً يقضي بإجراء نقاش بناء مع الدول الأعضاء لتقدير التكاليف الحقيقية الناجمة عن التعددية اللغوية والولاية الخاصة بتحقيق التعادل بين اللغات مع مراعاة ما يحتويه موقع الأمم المتحدة على الإنترنت من مواد ما فتئ عددها يزداد بسرعة ومعظمها يُوضع بالإنكليزية فقط من قبل شتى الإدارات والمكاتب. ويوافق المفتشون على هذا الرأي كما أنهم يدعمون هذا المقترح.

٦٧ - وتنفيذ التعددية اللغوية يستوجب وجود طائفة من المهنيين من مختلف المجالات التي لها علاقة بالخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات بما في ذلك الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية والاجتماعات والوثائق والتعلم والتدريب اللغوي والموارد البشرية وجملة أمور أخرى. كما يستدعي وجود شركاء خارجيين مثل المؤسسات الأكاديمية التي توفر المهنيين الجيدين للتدريب في مجال الخدمات اللغوية.

٦٨ - وبإمكان موظفي المنظمات أن يساهموا بنشاط عن طريق استخدام مختلف اللغات في ما يقومون به من عمل يومي وتقوية مهاراتهم اللغوية بخضوعهم للتدريب اللغوي على الدوام. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الموظفين الفنيين المعيّنين دولياً ذلك لأنهم يخضعون للأحكام الخاصة بالانتقال. وتتحمل إدارات شؤون الموارد البشرية والجهات التي تُدير شؤون التوظيف مسؤولية رئيسية فيما يخص إدراج المهارات اللغوية في عمليات التوظيف والترقية والتطور الوظيفي بوصفها أحد العناصر التي يتعين اختبارها رسمياً وفعالياً عند دراسة ملفات المرشحين المستقبليين.

باء- المسؤوليات المشتركة

٦٩- يُعد التنفيذ الفعلي للولاية الخاصة بالتعددية اللغوية من أجل بلوغ هدف تهيئة بيئة عمل متعددة اللغات تسمح بتقديم خدمات بجميع اللغات الرسمية، وباللغات المحلية إذا ما استدعى الأمر ذلك، مسؤولية جماعية ومشاركة تتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة من قبل كل أصحاب المصلحة على اختلافهم. ولدى إقامة شراكات من أجل ضمان توافر موظفين مهنيين جيدين في المجال اللغوي يتعين على جميع أصحاب المصلحة الاضطلاع بدور وأصحاب المصلحة هؤلاء هم العملاء (من بلدان ومجتمع مدني وأوساط أكاديمية ووسائط إعلام، إلخ.)؛ ومقدمو الخدمات (الأمنات والمكاتب الإقليمية، وعمليات حفظ السلام، إلخ.)؛ والإداريون المشاركون في عملية التوظيف وخدمات المؤتمرات وما إلى ذلك من خدمات، والإدارات المعنية بشؤون التواصل والإعلام؛ والجماعة اللغوية؛ وراسمو السياسات.

٧٠- أما المسائل الأفقية مثل المساواة بين الجنسين والسياسات البيئية فإنها لا تندرج ضمن مجال واحد من مجالات العمل البسيط ذلك أن الأمر يتطلب تعاون مختلف الأطراف الفاعلة لضمان الإنجاز الجماعي. ويسلّط الإطار الوارد أدناه الأضواء على بعض المسؤوليات المنوطة بمختلف الأطراف الفاعلة المذكورة آنفاً وعلى الإجراءات التي قد يتخذونها.

الإطار ١

المسؤوليات المشتركة في مجال التعددية اللغوية

المسؤوليات والإجراءات	أصحاب المصلحة
<ul style="list-style-type: none"> • وضع ولاية بشأن التعددية اللغوية ورصد تنفيذها فعلاً؛ • البت في شأن تخصيص الموارد لدعم التنفيذ؛ • اختيار اللغة (اللغات) التي تود التواصل بها وعدم منح مرتبة متميزة للإنكليزية مقارنة باللغات الرسمية الأخرى (على النقيض مما يحدث في الواقع الراهن)؛ • استخدام لغتها الرسمية في الاجتماعات الرسمية إذا كانت من لغات الأمم المتحدة الرسمية؛ • دعم التدريب اللغوي في إطار منظوماتها التعليمية الوطنية لتعزيز نشوء أجيال جديدة من المهنيين اللغويين تتواءم واحتياجات المنظمات الدولية؛ • إحاطة الطلاب المهتمين بالعمل في السلك الدبلوماسي أو الوظيفة العامة الدولية علماً بالشروط اللغوية المطلوبة في المنظمات الدولية. 	الدول الأعضاء

المسؤوليات والإجراءات	أصحاب المصلحة
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد الإجراءات الداخلية لضمان التنفيذ الفعلي للولاية وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز إلى الدول الأعضاء؛ • سن السنن الجيدة بالتواصل باللغات الأخرى غير الإنكليزية عند تنظيم التظاهرات الرسمية إذا كانوا من الذين يمتلكون ناصية اللغات الرسمية الأخرى؛ • تعزيز التدابير المحفزة لتسهيل تطوير المهارات اللغوية في إطار منظماتهم؛ • مساءلة كبار المسؤولين الإداريين فيما يتعلق بتحقيق نتائج واضحة فيما يخص تعادل اللغات ومعاملتها على قدم المساواة؛ • ضمان إنفاذ الاتفاقات الراسخة في إطار الخدمات اللغوية (بالنسبة إلى المنظمات التي صدقت على الاتفاقات الخاصة بالترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين المستقلين). • تعزيز برامج التدريب اللغوي الموجهة للموظفين ولهم واستخدام لغات العمل المختلفة لا في الأنشطة الرسمية فحسب بل أيضاً في تصريف أعمال الوحدة التي يديرونها يومياً في حدود الموارد المتاحة؛ • تقييم المعرفة الحقيقية للمهارات اللغوية المطلوبة للموظفة المعنية، أثناء عملية التوظيف؛ • وضع الخطط الخاصة بالتعددية اللغوية بإدراج تكاليف الترجمة في مشاريع الميزانيات. • العمل باستمرار، عند توفير سلع وخدمات ذات جودة على النحو المطلوب، على استعراض الانتباه إلى التحديات والمصاعب التي تواجهها الخدمات التي يقدمونها والحد من المفاضلة بين الكم والنوع التي تنجم عن تزايد القيود المفروضة على الموارد. • التحقق من امتثال الشروط اللغوية المطلوبة في الإعلانات عن الشواغر ومن مهارات المرشحين للوظائف؛ • الإعلان (في دليل الهاتف أو التوقيعات على رسائل البريد الإلكتروني، مثلاً) عن اللغات التي يعرفها الموظفون في المنظمة. • ضمان صدور المعلومات بلغات رسمية متعددة وخاصة بالوسائل الإلكترونية وفي جلسات الإحاطة العامة؛ • وضع مذكرات تفاهم مع الأوساط الأكاديمية وإقامة شراكات مع المنظمات الأخرى في المجالات ذات العلاقة باللغات؛ 	<p>الرؤساء التنفيذيون</p> <p>المسؤولون الإداريون في المنظمات</p> <p>المسؤولون الإداريون والموظفون العاملون في الخدمات ذات العلاقة باللغات</p> <p>إدارات شؤون الموارد البشرية</p> <p>التواصل والإعلام وإدارة المؤتمرات والخدمات اللغوية</p>

المسؤوليات والإجراءات	أصحاب المصلحة
<ul style="list-style-type: none"> الحفاظ على معايير الجودة اللغوية رغم القيود المفروضة على الميزانيات والتماس الموارد اللازمة للحفاظ على تلك المعايير؛ استيعاب النتائج المتمخضة عن الدورات السنوية للاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات، والاستمرار في تحسين النوعية والكفاءة والتنسيق في مجال الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات. 	
<ul style="list-style-type: none"> الاستمرار في استخدام لغات غير الإنكليزية في المحيط الذي يعملون فيه والالتحاق بدورات تعليم اللغات إذا كانوا ممن لا يمتلكون في الوقت الراهن إلا ناصية لغة رسمية واحدة؛ اللجوء إلى الترجمة بمساعدة الحاسوب عندما يكون ذلك ملائماً ومجدياً في سياق ما يقومون به من أعمال يومية (مع التزام الحذر الواجب). 	الموظفون في مجموعهم
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الشراكات وتعديل المناهج الدراسية لتتواءم مع احتياجات المنظمات الدولية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالخدمات اللغوية حتى يكون الجميع سواء منهم المهنيون اللغويون أو القائمون على الخدمات اللغوية من الرابحين. 	المؤسسات الأكاديمية

جيم - الشبكات اللغوية والشراكات المؤسسية

٧١- لقد تعزز التعاون الذي قام في السنوات الأخيرة بين الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية ولا سيما بعد أن أطلقت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات برنامج الاتصال بالجامعات^(٣٩). كما تنفذ إدارة شؤون الإعلام برنامجاً خاصاً بها في مجال الاتصال.

٧٢- وتعد الشبكات والشراكات اللغوية بين الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية أدوات فعالة لتعميم أفضل الممارسات في مجال الخدمات اللغوية. كما أنها تسهم في إنشاء الآليات التي من شأنها المساعدة على مواجهة التحديات العديدة ذات العلاقة بالنقص المتوقع في أعداد المهنيين اللغويين وذلك في إطار الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات لوضع الخطط الخاصة بتعاقب الموظفين لمعالجة الاستعاضة عن الأجيال السابقة من الموظفين اللغويين وندرة المرشحين المؤهلين في ميداني الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية^(٤٠).

(٣٩) للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني <http://www.unlanguage.org/default.aspx>.

(٤٠) أشار عدد لا بأس به من المنظمات التي تمتلك موظفين نظاميين في مجالي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية إلى أنه ليس هناك أي وجود لخطة تتعلق بتعاقب هؤلاء الموظفين من أجل التصدي لقضية الاستعاضة عنهم.

الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات

٧٣- تواجه كل منظمة أو مؤسسة تحديات بعينها فيما يخص توفير الخدمات ذات العلاقة باللغات. وإذا كان بعض تلك التحديات ذا علاقة بالسماوات المتأصلة في الإطار الرسمي الذي تعمل ضمنه المنظمة المعنية فإن عدداً كبيراً من التحديات الأخرى يشكل هاجساً مشتركاً بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي داخل المجتمع الدولي عامة^(٤١).

٧٤- وفي عام ١٩٦٧ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأمين العام أن يُجري استعراضاً لبرنامج المنشورات لتحسين التنسيق والتعرف على جوانب التأزر. وبعد سلسلة من التظاهرات المخصصة دُعي الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات^(٤٢) إلى الانعقاد للمرة الأولى في عام ١٩٧٤ وتم تعزيز فعالياته في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ لتيسير ضم أعضاء جدد إليه كانوا يتمتعون من قبل بمركز مراقب. ومنذ عام ٢٠٠١، أصبحت عضويته تضم منظمات حكومية دولية من خارج منظومة الأمم المتحدة مثل مؤسسات الاتحاد الأوروبي (مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) والتي تُعد الخدمات اللغوية التي تقدمها من بين أضخم تلك الخدمات في العالم. وتم، حتى عام ٢٠٠٦، منح صفة مراقب لكيانات وطنية أخرى مثل الجامعات والوزارات غير أن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات قرر، في عام ٢٠٠٧، قصر عضويته على المنظمات الدولية. وقد تم تشجيع الكيانات الأخرى مثل المؤسسات الأكاديمية والتجارية والوزارات الحكومية على المشاركة في أنشطة الاجتماع عبر فريق الاتصال المعني بالجامعات المنبثق عنه والاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات^(٤٣). وقد أنشأ الاجتماع السنوي الدولي أفرقة عاملة تُعنى تقريباً بجميع القضايا ذات الصلة المهمة بالنسبة إلى تحديد التحديات المطروحة والفرص المتاحة في مجالي الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات داخل المنظمات الأعضاء. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات السنوية تتولى الأفرقة العاملة إعداد جملة من الأمور منها المعلومات ذات الصلة بمختلف المواضيع مثل تخطيط تعاقب الموظفين والشراكات مع الجامعات، والتدريب والخدمات اللغوية والمنشورات، إلخ.

(٤١) إذا كان قطاع الأعمال التجارية يُعاني أيضاً من بعض من تلك المشاكل فإن هذا الاستعراض يركز على تحليل ما يحدث ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تُعاني من قيود تختلف من حيث طبيعتها عن القيود التي تُعاني منها الأعمال التجارية الخاصة، ويستخدم الاستعراض المنظمات الحكومية الدولية ذات الطابع الدولي الأخرى لأغراض المقارنة.

(٤٢) يمكن الاطلاع على المزيد من تفاصيل تاريخ الاجتماع السنوي الدولي المعني به بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات في الوثيقة المعنونة "A brief history of IAMLADP" التي وضعها فرمين ألكوبا (رئيس الخدمات اللغوية السابق في منظمة التجارة العالمية) وفي تقرير التقييم الذاتي للاجتماع الذي كتبه رونيه بريو (الخدمات اللغوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) عام ٢٠١٠. وقد تغير اسم الشبكة بمضي السنين بزيادة عدد أعضائها كما تغير الاسم وأصبح "الاجتماع السنوي الدولي" بدلاً من "الاجتماع المشترك بين الوكالات".

(٤٣) انظر الفقرات ٧٧ إلى ٧٩.

٧٥- وهناك اعتراف، على أعلى المستويات الإدارية في الأمم المتحدة، بفائدة الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات في تطوير الممارسات الجيدة التي تتبعها المنظمات المنضوية تحت عضويته، نظراً لجدوى ما يقوم به من عمل فيما يخص تحديد الاستراتيجية الفعالة في ميدان الترتيبات اللغوية والوثائق والمنشورات. وقد تم تحديد الهدف المذكور أدناه في إطار الاتفاق العام لكبار الإداريين المبرم عام ٢٠١٠ بين مدير شعبة الوثائق وبين الأمين العام المساعد المعني بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

الهدف	الإنتاج المتوقع	التدابير المتعلقة بالأداء
الإسهام في تحسين الإدارة الكلية المتكاملة بين مراكز العمل وذلك بالبحث عن أكثر الطرق مردودية في مجال توفير خدمات الترجمة/التحرير؛ ومواصلة التنسيق بين المنظمات الدولية على الصعيد العالمي.	تعزيز الإدارة الكلية المتكاملة في مجال الخدمات ذات الصلة وإرساء أسسها حتى تكون قاعدة وليس استثناءً	وضع المعايير/تحديد الممارسات الجيدة في مجال توفير خدمات المؤتمرات وإدراج هذين العنصرين في التقرير السنوي للجمعية السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات والأفرقة العاملة المنبثقة عنه.

المصدر: إطار الاتفاق العام لكبار الإداريين بشأن خدمات الوثائق بالمقر، ٢٠١٠.

٧٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقد الاجتماع السنوي الدولي دورته السنوية التي استضافتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. وقد أدت حصيلة الاجتماع التي اتفق عليها إلى اعتماد إعلان باريس الذي تضمن التماساً تم التقدم به إلى مجالس إدارات منظماته الأعضاء لتأمين توفير الموارد اللازمة من الميزانيات لوضع خطط فعالة لتأمين خلافة من يقومون بأعمال الترجمة بما في ذلك أنشطة التوعية والمساعدة التربوية وتنظيم مسابقات بغرض توظيف هؤلاء". ويؤيد المفتشون تمام التأييد إعلان باريس الصادر عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات.

ولتعزيز الفعالية على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجال خدمات المؤتمرات والخدمات ذات العلاقة باللغات يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٥

ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين إنشاء شبكة مخصصة أو فريق عامل مخصص يشارك فيه المنسقون المعينون بشؤون التعددية اللغوية في المنظمات التي يعملون فيها وذلك لأخذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات وترجمتها إلى استراتيجيات عمل فيما يخص إدارة خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية حتى يؤدي حُسن التنسيق وتقاسم الموارد إلى تحقيق وفورات مالية ذات بال وزيادة الإنتاجية والفعالية في ما يخص عمل المنظمات.

الاجتماع السنوي الدولي للاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات: الشبكة المعنية بالترجمة والمصطلحات

٧٧- الاجتماع السنوي الدولي للاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات^(٤٤) (الاجتماع السنوي المشترك بين الوكالات للاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات سابقاً) هو عبارة عن فرقة عمل أنشأها الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات عام ١٩٨٧ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد تغيّر اسمها في عام ٢٠٠٦. وهو منير تقني باب المشاركة فيه مفتوح أمام القائمين على الخدمات اللغوية في المنظمات الدولية والهيئات الوطنية لتقاسم الموارد والخبرات في ميدان المصطلحات والترجمة.

٧٨- ومن الجوانب المهمة في مجال تقاسم المعارف في إطار الاجتماع السنوي الدولي للاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات تزايد استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب. وما فتئت أهمية هذا الميدان تتعاظم ذلك لأنه أدخل تغييرات هامة على إجراءات عمل خدمات الترجمة (انظر الفصل الرابع - جيم).

٧٩- والاحتمال قائم، حتى في بيئة دولية متعددة اللغات، بأن يختلف الخبراء اللغويون بشأن اللغة (اللغات) التي يتعين استخدامها خلال الاجتماعات السنوية. وقد ذُهل المفتشون عندما علموا بأن أحد ممثلي لجنة الاتحاد الأفريقي قد تقدم بطلب رسمي إلى منظمي الاجتماع السنوي الدولي للاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات عام ٢٠١١ يقضي باستخدام الإنكليزية فقط خلال الاجتماع السنوي ويقدم هذا الأمر دليلاً على المواقف وردّات الفعل التي تقوّض عملية تنفيذ التعددية اللغوية. وقد أعرب المفتشون عن تقديرهم للمقترح البتاء الذي طُرح في إطار المنتدى بشأن الاستعانة، بدون أي تكلفة إضافية، بالخدمات التطوّعية التي يقدمها طلاب الترجمة الشفوية من الذين قطعوا شوطاً في مراحل الدراسة. والواقع أن ذلك سيُتيح للطلاب فرصة اختبار وجودهم في مقصورة الترجمة الشفوية وسيزوّد المشاركين في الاجتماعات بخدمات الترجمة الشفوية دون أن تتحمل المنظمة أي تكلفة إضافية.

الشراكات المؤسسية

٨٠- لتزويد المهنيين بالمؤهلات المتوقعة التي تحتاجها منظومة الأمم المتحدة أطلقت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات برنامجاً طموحاً للتعاون مع المؤسسات الأكاديمية في مختلف مناطق العالم. وقد تم توقيع أول مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مع جامعة وستمنستر بالمملكة المتحدة أمّا آخر مذكرات التفاهم فقد وُقّع في أيار/مايو ٢٠١١ مع جامعة غوانغدونغ للدراسات الأجنبية في مدينة غوانغدونغ بالصين.

(٤٤) انظر الموقع الإلكتروني <http://jiamcatt.org>.

٨١- وتتوخى مذكرات التفاهم جميعها تحقيق الغرض ذاته وهي تتعلق بجميع اللغات الرسمية. وتغطي تلك الاتفاقات مسائل مثل وضع مواد تدريب مشتركة وتوفير ما يلزم من تمويل لمعلمي اللغات وإمكانية التدريب الداخلي. وستتولى الجامعات أمر تكييف برامج التدريب الراهنة أو إنشاء برامج جديدة تُفضي إلى الحصول على درجة في مجال الترجمة التحريرية و/أو الترجمة الشفوية بما يتلاءم مع احتياجات الأمم المتحدة. وسيتلقى الطلاب تدريباً محدداً كما ستتاح لهم فرصة الوصول إلى مواد مُصممة خصيصاً لإعدادهم لخوض امتحانات الأمم المتحدة التنافسية اللغوية.

٨٢- وقد تم، حتى الآن، توقيع ما مجموعه ١٩ مذكرة تفاهم مع ثلاث جامعات في آسيا وجامعتين في أفريقيا وإحدى عشرة جامعة في أوروبا وجامعتين في الشرق الأوسط وجامعة واحدة في شمال أمريكا^(٤٥) ويأتي هذا استجابة للطلبات الملحة التي تقدمت بها الدول الأعضاء إلى الأمين العام، عن طريق مختلف القرارات، لاتخاذ إجراءات لمعالجة نقص الموظفين اللغويين بالنظر إلى ما يتوقع حدوثه من إحالة أعداد كبيرة من هؤلاء إلى التقاعد. وقد طلب قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٤ إلى الأمين العام "مواصلة بذل الجهود المبذولة وتكثيفها، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات التي تقوم بتدريب المتخصصين في اللغات، من أجل تلبية الاحتياجات من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة".

٨٣- وأطلق مشروع هام آخر الغرض منه تعزيز تدريب المترجمين الشفويين في أفريقيا في نيروبي عام ٢٠١٠ وقد جاء تكملة لاتفاق شراكة أبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي وجامعة نيروبي. والمشروع الأفريقي، وهذه هي التسمية التي يُعرف بها، جاء ثمة مبادرة اتخذها الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات عام ٢٠٠٨ بلغت منتهاها بإنشاء درجة الماجستير في الترجمة الشفوية في أفريقيا. ومن معالم هذه العملية انعقاد المؤتمر الأول لعموم أفريقيا بشأن تدريب المترجمين التحريريين ومترجمي المؤتمرات ومترجمي الخدمات العامة الشفويين الذي التأم بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد اعتمد المؤتمر إعلان جيجيري الذي يركز على تحقيق الأهداف التالية: (أ) اعتماد تعددية لغوية واسعة النطاق تشمل جميع اللغات المستخدمة في أفريقيا؛ (ب) إنشاء لجنة مراقبة تضم أصحاب المصلحة لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمر؛ (ج) اضطلاع مصرف التنمية الأفريقي بدور رائد في تنسيق المشروع وإعداد دراسة الجدوى الخاصة بتنفيذه؛ (د) إقامة مشروع رائد الهدف منه تدريب مترجمي المؤتمرات ممن يحسنون عدة لغات في جامعة نيروبي بدعم من المديرية العامة لشؤون الترجمة الشفوية التابعة للمفوضية الأوروبية، والمديرية العامة لشؤون الترجمة الشفوية والمؤتمرات التابعة للبرلمان الأوروبي.

(٤٥) انظر المرفق الخامس للاطلاع على قائمة بأسماء الجامعات التي وقّعت مذكرات التفاهم مع الأمم المتحدة، أمّا المؤسسات الأكاديمية الأخرى التي لم تُوقع مذكرات التفاهم فإنها مذكورة في البوابة المخصصة للتواصل اللغوي على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.unlanguage.org/UNTraining/Schools/default.aspx>.

ويُنفذ المشروع الأفريقي الآن في نيروبي بكينيا، ومابوتو بموزامبيق^(٤٦). ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في غانا في عام ٢٠١٠ وهو يوفر برامج أكاديمية في مرحلة ما بعد التخرج في ميداني الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في المؤتمرات من خلال شبكة من مراكز الامتياز في القارة الأفريقية بما يساهم في إيجاد مصدر جديد من مصادر المهنيين اللغويين من البلدان الأفريقية التي لا تحظى بعدد كبير ممن يمثلها ضمن هذه الفئة المهنية.

٨٤- وقد نظمت شبكة التواصل التي أنشأتها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أول مؤتمرها في أيار/مايو ٢٠١١ بجامعة شلمنقة بإسبانيا حيث التقى ممثلو المؤسسات الأكاديمية التي وقّعت مذكرات التفاهم بممثلي الخدمات اللغوية بمقر الأمم المتحدة، ومراكز العمل الواقعة خارج المقر ووكيل الأمين العام المعني بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. ومن النتائج المباشرة التي تمخضت عنها هذه الشراكات المنشأة حديثاً التحاق متدربين في مجالي الترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الحرفية بدورات تدريب داخلية في الأمم المتحدة. بل إن بعضهم نجح في الاختبارات اللغوية المعدة للمترجمين المستقلين ومنحوا، في فترة لاحقة، عقوداً قصيرة الأمد لخدمة تظاهرات محددة مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي انعقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١. وقد بدأ برنامج الاتصال الفاعل الذي أطلقته إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات يُؤتي ثماره الملموسة.

٨٥- وفي عام ١٩٧٨، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً رائداً لإيجاد أجيال جديدة من المترجمين التحريريين الأفارقة بالإنكليزية والفرنسية بهدف التقليل من المصاعب التي تواجهه عند البحث عن مترجمين تحريريين بهاتين اللغتين لملء الشواغر في المقر وفي المكاتب التي تقع خارجه ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد كان عائد الاستثمار الموظف في هذا الصدد جديراً بالجهد المبذول ذلك لأن نصف المتدربين قد اجتازوا الامتحانات التنافسية اللغوية وعُيّنوا مترجمين تحريريين بالأمم المتحدة^(٤٧). وهذا المعدل يتجاوز كثيراً متوسط معدلات نجاح المرشحين الحاليين التي لا تبلغ في معظم الحالات حتى نسبة ٢٠ في المائة. ومن دواعي الأسف أن هذا البرنامج قد تم التخلي عنه في عام ١٩٩٦ رغم أنه كان في غاية النجاح. ويرى المفتشون أن برامج التدريب المعدة لخدمة المرشحين المستقبليين قد برهنت على أنها استراتيجيات فعالة لاستقطاب الموظفين اللغويين واستبقائهم، وعليه ينبغي إحيائها من جديد وتعزيزها. وينبغي تطوير برامج التدريب إما عن طريق توفير تدريب محدد في المؤسسات الأكاديمية أو بتوفير فرص التدريب الداخلي ضمن الخدمات اللغوية.

(٤٦) انظر جامعة نيروبي، كينيا؛ وانظر أيضاً برامج البكالوريوس في الآداب التي وُضعت على غرار المشروع الأفريقي في جامعة موزامبيق التربوية، مابوتو، وجامعة نلسون مانديلا الحضرية في بورت إليزابيث بجنوب أفريقيا.

(٤٧) يمكن الاطلاع على إشارات رسمية إلى برامج المترجمين التحريريين بالإنكليزية والفرنسية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوثيقة A/C.5/36/17 الصادرة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ والوثيقة A/C.5/32/35 الصادرة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق وفورات هامة من حيث التكلفة والكفاءة في المدى المتوسط وذلك بزيادة نسبة المرشحين الناجحين لتوظيفهم مستقبلاً في دوائر اللغات.

٨٦- وهناك برنامج آخر من البرامج التدريبية الأخرى التي عادت بالفائدة على المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين الصينيين وقد أُقيم عام ١٩٧٩^(٤٨) في جامعة بيجين للدراسات الأجنبية كمشروع مشترك بين الأمم المتحدة والحكومة الصينية لتدريب المهنيين اللغويين. وقد تخرّج من ذلك البرنامج، الذي استمر حتى عام ١٩٩٣، ٢٢٧ شخصاً من العاملين في مجال اللغات منهم ١٠٦ من مترجمي المؤتمرات الشفويين وكثير منهم يعملون الآن في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وبعضهم يعمل مع الحكومة الصينية وهناك عدد قليل من المترجمين الشفويين المستقلين. وانطلاقاً من هذه التجارب، من المأمول أن يُسهم الزخم الجديد الناشئ، بفضل إبرام اتفاقات مع المؤسسات الأكاديمية بشأن المناهج اللغوية والتدريب فيما يتعلق بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، في رآب الهوة التي تفصل بين الطلب والعرض فيما يتعلق بالمهنيين اللغويين في المدى المتوسط. وقد كان هناك برنامج مماثل لتخريج المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين يُنفذ في موسكو حتى عام ١٩٩١.

٨٧- وأبرمت إدارة شؤون الإعلام أيضاً اتفاقات شراكة مع جامعات في بلدان منها، على سبيل المثال، الصين وبيلاروس وإسبانيا لترجمة مواد موقع الأمم المتحدة على الإنترنت إلى الصينية والروسية والإسبانية مجاناً، كما استفادت إدارة شؤون الإعلام من خدمات خبراء متطوعين عن طريق برنامج متطوعي الأمم المتحدة للقيام بترجمات إلى الفرنسية. ومن الأمثلة الإيجابية الأخرى الشراكة التي يجري التفاوض بشأنها بين منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) وجامعة هرتزن الحكومية للتربية في سانت بطرسبورغ في روسيا.

(٤٨) انظر Jianzhong Xu, "Training Translators in China," in *Meta: Translators' Journal*, vol. 50(1), 2005, pp. 231-249, available at <http://www.erudit.org/revue/meta/2005/v50/n1/010671ar.pdf>.

رابعاً - التعددية اللغوية: خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية

ألف - الاجتماعات والوثائق

٨٨- تتحمل إدارة خدمات المؤتمرات في كل منظمة المسؤولية عن توفير خدمات مؤتمرات تحقق الكفاءة بما في ذلك توزيع الوثائق بشكل متزامن وفي الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية وكذلك وضع تلك الوثائق على مواقعها على الإنترنت. وفي المنظمات التي تمتلك خدمات لغوية داخلية يتم أيضاً توفير خدمات أخرى كترجمة الوثائق والترجمة الشفوية وتقديم التقارير وتدوين المحاضر الموجزة. وما إلى ذلك من خدمات.

٨٩- وخضعت عملية توفير خدمات المؤتمرات لضغوط شديدة وخاصة في السنوات الأخيرة في مواجهة الشواغل التي أثارها العملاء. وقد بدأت المنظمات تلجأ باطراد إلى إرسال استبيانات بشأن رضا المستخدمين عن الخدمات المقدمة في محاولة لتنظيم خدمات المؤتمرات بشكل أفضل تلبية لاحتياجات العملاء. ويتطلب هذا العمل الجماعي تعاوناً بنّاءاً بين مختلف الأطراف حتى يصبح أكثر كفاءة في مجالي التخطيط والتنفيذ.

٩٠- وينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية النصوص التي تقدمها الدول الأعضاء والإدارات التي تضع الوثائق إلى إدارات خدمات المؤتمرات كمساهمات منها في الاجتماعات المقررة. وينبغي لجميع الأطراف الالتزام بالآجال المضروبة لتقديم الوثائق الأصلية ذلك أن الإحصاءات بينت وجود علاقة متشابكة بين تقديم الوثائق في وقت متأخر وبين عدم احترام الآجال المحددة للوثائق الرسمية^(٤٩).

٩١- وتتمحور توجيهات أمانة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بشأن توزيع الوثائق وإصدارها حول المبادئ الأربعة التالية وذلك بغية الاستجابة للطلبات المنبثقة عن مختلف القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة^(٥٠).

- يتعين إصدار جدول الأعمال المؤقت لأي اجتماع بجميع اللغات الرسمية قبل ثمانية أسابيع من موعد افتتاح أعمال الدورة المعنية؛
- يتعين إصدار كل الوثائق الأخرى المعدة لنظر الهيئة المعنية قبل ستة أسابيع من موعد افتتاح أعمال الدورة المعنية بجميع اللغات الرسمية؛
- يتعين إصدار كل الصيغ اللغوية في الوقت نفسه؛
- لا تُوضع أي وثيقة على أي موقع شبكي حتى تصدر جميع الصيغ اللغوية رسمياً.

(٤٩) انظر الوثيقة A/63/119، الفرع خامساً - ألف تقديم الوثائق وتجهيزها وإصدارها.

(٥٠) للاطلاع على التوجيهات الرئيسية بشأن الضوابط والحدود المتعلقة بالوثائق وما يتصل بها من مواد انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٥، الديباجة والفرع ثالثاً؛ وقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣، الديباجة والفرع رابعاً؛ والوثيقة A/63/119، الموجز والفرع خامساً وكذلك الوثيقة A/65/122.

٩٢ - ولسوء الحظ فإن هذه القواعد لا تُطبق بشكل صارم. وفي أغلب الأحيان، تنتهك القاعدة الخاصة بإصدار الوثائق بجميع الصيغ اللغوية ووضعتها على المواقع الشبكية في الوقت ذاته^(٥١). ومن الأمثلة، في هذا الصدد، أن موقع وحدة التفتيش المشتركة على الإنترنت لا يصدر دائماً تقاريره باللغات الرسمية الست على نحو مُتزامن^(٥٢). وفي هذا الصدد، يُشير المفتشون إلى أنه ينبغي، لوحدة التفتيش المشتركة، نظراً لكونها من هيئات الجمعية العامة الفرعية، أن تستخدم كل اللغات الرسمية للجمعية العامة ولغات عملها عوضاً عن أن تكون الإنكليزية بحكم الواقع، لغة العمل الوحيدة للوحدة.

٩٣ - وقد اتخذت بعض المنظمات تدابير محددة للأخذ بنظام يفرض عقوبات مالية واجبة السداد على الإدارات التي لا تمثل لما هو مفروض من حدود على عدد كلمات الوثائق ولا تحترم الآجال المضروبة لتقديمها كما تنص على ذلك الأنظمة. وإذا كان هذا الأمر قد يعود بدخل مالي إلا أنه لن يحل مشكلة هيكلية. ذلك أن عدم الامتثال للآجال المحددة وللحدود المفروضة على حجم النصوص المقدمة يثير مشاكل في إطار خطة العمل الخاصة بخدمات الوثائق. فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن الأخذ بنظام العقوبات المالية وإن كان له بعض الأثر على "الخدمات التي لا تمتلك المال" فإنه لا يعد رادعاً كبيراً بالنسبة إلى الإدارات التي تمتلك المزيد من الأموال في حوزتها.

٩٤ - ويعرقل الانتهاك المنهجي للقواعد المتعلقة بتقديم الوثائق من قبل الكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحسين عملية التخطيط الشامل ضمن خدمات المؤتمرات (الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية إلخ). كما أن هذا الانتهاك المنهجي لقواعد تقديم الوثائق يُسهم في عدم الامتثال لقاعدة توزيع الوثائق بشكل متزامن، ويأمل المفتشون في أن يتم إنفاذ القواعد التي تحكم إصدار الوثائق بجميع اللغات في الوقت نفسه بشكل أكثر صرامة في جميع الحالات. وهم يشجعون الإدارات التي تقدم الوثائق على التعاون بتقديم الوثائق الأصلية في الوقت المحدد حتى تتسنى إتاحة كل الصيغ المترجمة بشكل متزامن عملاً بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وذلك لضمان التوزيع في الوقت المحدد وفعالية الكلفة والجودة والإنتاجية فيما يخص توزيع الوثائق^(٥٣).

٩٥ - وينبغي للشعب الفنية التي تقدم وثائق للترجمة، داخل أمانات المنظمات، أن تبذل المزيد من الجهود لضمان تقديم تلك الوثائق بعد صياغتها بدقة مع إيلاء العناية الواجبة

- (٥١) قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٥ بشأن التعددية اللغوية المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، مجدداً، على الطلب الذي تقدم به الأمين العام والقاضي بضمان الامتثال لهذه القواعد تمثيلاً مع ما جاء في الفقرة ٥ من الفرع ثالثاً من القرار ٢٢٢/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- (٥٢) في أيار/مايو ٢٠١١، لم تكن الصيغ العربية لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٠ متاحة على موقع الوحدة على الإنترنت.
- (٥٣) انظر الوثيقة A/65/484.

لوضوح النص وتوفير المراجع الكاملة فيما يخص الوثائق. وذلك من شأنه أن يوفر على المحررين الكثير من الجهد ويسهل عمل المترجمين.

٩٦- وفي أمانة الأمم المتحدة، يعتمد قدر كبير من العمل على الخدمات الداخلية ولا يُعهد إلى الخدمات الخارجية إلا بنسبة قليلة منه وذلك في مجال الخدمات اللغوية أساساً. غير أن هناك اتجاهًا متزايداً نحو اللجوء إلى خدمات الترجمة التي يقدمها موظفون غير نظاميين^(٥٤). وفي سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لا تمتلك قدرات داخلية كافية يجري، أحياناً، تكليف جهات خارجية بالخدمات التحريرية وغيرها من الخدمات كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٩٧- أما في عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، وبالنظر إلى القيود المفروضة على ميزانياتها فإن عدداً من الوثائق أصبحت الآن تُقدم بالإنكليزية فقط بعد أن كانت تُترجم إلى لغات أخرى (مثل منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) وأمانة الأمم المتحدة). ولا تجري، بشكل منهجي على الخصوص، ترجمة وثائق مثل مشاريع القرارات قبل اعتمادها رغم أن تلك المشاريع تشكل أدوات تفاوضية أساسية بالنسبة إلى المندوبين. والمنظمة المتعددة اللغات لا تتمثل قيمتها فقط في الاختصار على أن يراها الناظر إليها على أنها كذلك بل يتعين أن تكون، فوق كل شيء، منظمة تيسر الوصول إلى المعلومة في كنف الإنصاف بما يسهل الاستفادة من عمليات صنع القرار داخل الهيئات التشريعية والمشاركة فيها على قدم المساواة. وفي الإيكاو، لم تعد محاضر مجلس المنظمة تُترجم لأنها بيانات شفوية تتجاوز في طولها الأربع صفحات المسموح بها. غير أن كل من يعنيه أمرها يُحال إلى تسجيلات الترجمة الشفوية ويُعد هذا الأمر حلاً عادلاً يضمن الوصول إلى المعلومة بتكلفة أقل.

٩٨- ومن العناصر الأساسية في توفير خدمات عالية الجودة فيما يتعلق بالاجتماعات والوثائق الدور الذي تقدم به خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. وهذه الخدمات تُعد بُعدين أساسيين من أبعاد تنفيذ التعددية اللغوية في إطار ما تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من عمل. وهذان المجالان من مجالات العمل المتميزة (واللذان يتم التطرق إليهما في الفرعين باء وجيم أدناه) يواجهان التحديات والشواغل ذاتها ومنها، مثلاً، الاستعانة بمصادر خارجية والتوظيف وتخطيط تعاقب الموظفين (انظر الفرعين دال وهاء). وتلجأ كل المنظمات إلى توظيف مترجمين شفويين مستقلين حتى تنجح في توفير خدمات الترجمة الشفوية المطلوبة. كما ستجري الإشارة إلى رابطتين مهنتين هما الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين

(٥٤) في مكتب الأمم المتحدة في فيينا تتم حوالي ٦٥ في المائة من الترجمات من قبل موظفين غير نظاميين، منها ٣٠ في المائة بموجب عقود، و ١٠ في المائة في أماكن خارج الموقع و ٢٥ في المائة من قبل موظفين مؤقتين داخليين. وفي المقر، يقوم موظفون متعاقدون بإنجاز ما متوسطه ٢٥ في المائة من أعمال الترجمة.

المختصين بخدمة المؤتمرات^(٥٥) والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات^(٥٦) وهما تمثلان، على التوالي، المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين المستقلين.

باء- خدمات الترجمة الشفوية

٩٩- تشكل الترجمة الفورية جزءاً أساسياً من العمل اليومي لأي مؤسسة دولية متعددة اللغات تسعى إلى تحقيق العدل والإنصاف في إيصال المعلومات إلى أعضائها وإلى الجهات صاحبة المصلحة الأخرى.

١٠٠- وقد استفادت الترجمة الشفوية، كغيرها من المجالات الكثيرة، من التطورات التكنولوجية، بعض الشيء، إذا ما قورنت بما كانت عليه في بداياتها. لكن، وكما قال مترجم شفوي مستقل، "هناك حدود بشرية - عتبة مادية - للزيادة الممكنة في الإنتاجية في هذه المهنة بالتحديد" فقد كان لتطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات تأثير كبير في مجال الترجمة، وبخاصة الترجمة الآلية، وفي استخدام قواعد بيانات المصطلحات، ومعالجة النصوص، وما إلى ذلك. لكن تأثير ذلك في مجال الترجمة الشفوية كان محدوداً للغاية وهذا أمر لا ينبغي أن يغيب عن البال عند السعي إلى وضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق وفورات في التكلفة وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة في مجال العمل هذا.

١٠١- وتتطلب مهنة الترجمة الشفوية مهارات لغوية عالية جداً وتدريباً محددة وموجهة لتلبية احتياجات العمل الذي يتطلب الكثير من الجهد. كما تتطلب الترجمة الشفوية صفات معينة تتعلق بالقدرة على تحمل ضغط العمل وبما تنطوي عليه من مسؤولية، بسبب ضرورة إعطاء ترجمة فورية لمعلومات حساسة جداً. وقد وُضعت، على مر السنين، عدة معايير وقواعد تتصل بالصحة لضمان تمكن المترجمين الشفويين من تقديم خدمات عالية الجودة وضمان أن تراعي ظروف عملهم صحتهم البدنية والعقلية وتستجيب، في الوقت نفسه، لطلبات العميل.

١٠٢- وقد عملت الأجيال الأولى للمترجمين الشفويين في ظروف صعبة للغاية أدت إلى إعاقات مختلفة لها علاقة بالظروف غير الملائمة لبيئة العمل (مهاياًة بيئة العمل، والصوتيات، ومدة التوقف، وما إلى ذلك). ومنذ ذلك الحين، حُددت معايير مختلفة لضمان الجودة وضمان ظروف عمل جيدة للمترجمين الشفويين. وقد استمدت المنظمة الدولية لتوحيد

(٥٥) يمكن تنزيل الاتفاق الذي يحكم شروط عمل المترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات لمدة قصيرة من موقع الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات على العنوان التالي: <http://www.aiic.net/ViewPage.cfm/article1988>. كما يمكن الاطلاع على الاتفاقات المبرمة مع المنظمات الدولية الأخرى على الموقع الشبكي ذاته.

(٥٦) يمكن الاطلاع على الاتفاق المعني بشروط عمل المترجمين والمراجعين والمحررين ومدوني المحاضر الموجزة لمدة قصيرة على موقع الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات على العنوان التالي: <http://www.aic.ch>.

المقاييس المعايير المتصلة بالصحة من الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عمل المترجمين الشفويين، فوضعت معيار إيـزو ٢٦٠٣ المتعلق بالمقصورات المدججة، ومعيار إيـزو ٤٠٤٣ للمقصورات المؤقتة^(٥٧).

١٠٣- وليست الترجمة الشفوية ترفاً بل هي ضرورة لإنجاز عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بفعالية وإتاحة فرص الحصول على المعلومات بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل. ويختلف توفير الترجمة الشفوية الإلزامية بين مؤسسة وأخرى داخل المنظومة وبين جهاز وآخر في المؤسسة الواحدة. ومع أن جميع المنظمات بحاجة إلى خدمات الترجمة الشفوية، فإن بينها من لا يملك القدرة على توظيف مترجمين شفويين بصفة دائمة لتوفير هذه الخدمات. وتقضي قواعد الأمم المتحدة بضرورة توفير أكبر قدر من خدمات الترجمة الشفوية من الموارد الداخلية؛ ولذلك فإن لدى الأمم المتحدة موظفيها الدائمين في هذا المجال. وتلجأ المنظمات الأخرى كاليونيدو أو الاتحاد الدولي للاتصالات، والتي لا يوجد لديها مترجمون شفويون دائمون، إلى توظيف مترجمين شفويين لفترات قصيرة أو إلى الاستعانة بمترجمين شفويين مستقلين. أما المنظمات التي يوجد مقرها في فيينا (بما في ذلك منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) فهي تستعين بخدمات الترجمة الشفوية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا أو تستعين بمترجمين شفويين مستقلين.

جيم - خدمات الترجمة

١٠٤- كانت خدمات الترجمة ولا تزال من الخدمات الأساسية لإنجاز الوثائق الرسمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. والواقع أن عدد الوثائق الرسمية المقرر ترجمتها زاد زيادة كبيرة في العقود الأخيرة، مع اتساع نطاق ولايات منظومة الأمم المتحدة وزيادة عدد مؤسساتها؛ بيد أنه لم تُخصص موارد كافية تضارع هذه الزيادة.

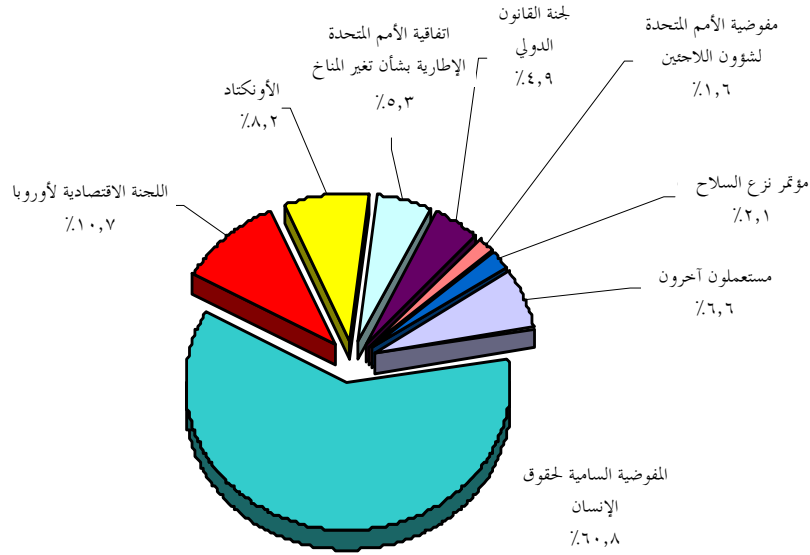
١٠٥- وفي جنيف، لم تُخصص الموارد الكافية للجزء الإلزامي من الترجمة المتعلق بوثائق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وأجهزة معاهدات حقوق الإنسان، بما يضمن الفعالية وعدم التأثير على الأعمال الأخرى التي كُلفت بها شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عقب عملية مراجعة لخدمات المؤتمرات^(٥٨) أتيحت لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ إلى "عدم كفاية الموارد التي كانت متاحة لشعبة إدارة المؤتمرات من أجل تقديم خدمات المؤتمرات لمجلس حقوق الإنسان مع الحفاظ على نفس المستوى من الخدمة المقدمة إلى جهات استعمال خدمات الشعبة التي لها مقار في جنيف".

(٥٧) انظر <http://www.aiic.net/ViewPage.cfm/page590.htm>

<http://www.aiic.net/ViewPage.cfm/page587.htm>

(٥٨) انظر A/64/511، الموجز.

١٠٦- والواقع أن الخدمات المقدمة لمفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وأجهزة معاهدات حقوق الإنسان مجتمعة تمثل ٦٠ في المائة من حجم العمل الذي قامت به شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عام ٢٠١٠، كما تبين الأرقام التالية:



المجموع: ١٧٧ ٨٢٣ صفحة (لا تشمل مجموع صفحات الترجمات التعاقدية البالغ ٢٨٣ ٤١ صفحة).
المصدر: نظام تسجيل الوثائق والمعلومات المتعلقة بها وتتبعها.

١٠٧- كما أن عبء العمل الإضافي في ترجمة وثائق مفوضية حقوق الإنسان هائل، بالنظر إلى أن العديد من وثائقها لا ينطبق عليها نظام الحد الأقصى لعدد الصفحات. ولذلك يبدو من شبه المستحيل تخطيط العمل دون معرفة مسبقة بعدد صفحات الوثائق الواردة. ويرتبط ٤٠ في المائة من الزيادة الحاصلة في الترجمة منذ عام ٢٠٠٨ ارتباطاً مباشراً بوثائق المفوضية^(٥٩) ومن أجل تعزيز الكفاءة في إنجاز الوثائق والتخطيط على نحو مناسب لتلبية احتياجات الترجمة، حث المفتشون الهيئات التشريعية على الامتثال للتوصية التالية:

التوصية ٦

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتولى، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة تحتاج إلى توفير خدمات المؤتمرات، وضع الخطط الخاصة بتوفير الموارد اللازمة من ميزانيتها بما يتفق وعبء العمل الإضافي الناجم ولا سيما فيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

(٥٩) انظر A/64/32. لمزيد من المعلومات.

١٠٨- ويمثل الاستخدام السائد للإنكليزية كلغة أصلية للنصوص التي تُترجم أحد الصعوبات العديدة التي تواجهها أقسام الترجمة في منظومة الأمم المتحدة، مما يتسبب في عدم توازن في حجم العمل الملقى على عاتق الأقسام اللغوية المختلفة. وهذا الأمر أكثر تعقيداً في المنظمات الصغيرة حيث يعمل المترجمون في كثير من الأحيان كمحررين. وخلال المقابلات، رأت أقسام مختلفة أنه من المستحسن التشجيع على تقديم الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة غير الإنكليزية. ويؤيد المفتشون هذا الاقتراح.

١٠٩- وذهب المترجمون إلى أن أقسام الترجمة تفضل أن تتلقى نصوصاً أصلية بلغات رسمية أخرى كتبها أشخاص يتقنون هذه اللغات. وبينما يُشترط أن تكون لدى جميع الموظفين الدوليين معرفة باللغة الإنكليزية كلغة عمل، فإن هؤلاء الموظفين لا يتقنون دائماً الكتابة بهذه اللغة. وبالتالي فإن محرري اللغة الإنكليزية يبذلون جهداً تحريراً مضمناً لإنتاج نصوص لائقة.

١١٠- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قسم تنمية مهارات الموظفين وتدريبهم في جنيف اقترح دورات تدريبية جديدة في مهارات الكتابة استجابة لاقتراحات قدمتها وحدات التحرير والترجمة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. والهدف من هذه الدورات هو تحسين نوعية النصوص الأصلية، لتخفيف العبء الملقى على خدمات المؤتمرات في مرحلة تجهيز الوثائق. كما نُفذت مبادرات مماثلة لتعزيز مهارات الكتابة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٦٠).

١١١- وليست الترجمة مجرد نقل كلمات من لغة إلى أخرى، إنما تنطوي على جهد كبير غير ملموس للوصول إلى المنتج النهائي العالي الجودة المطلوب من مترجمي الأمم المتحدة. لذلك، يحتاج المترجمون، بالإضافة إلى المؤهلات اللغوية المطلوبة، إلى مجموعة كاملة من المهارات تضمن تلبية عملهم معايير الأمم المتحدة وتطلعات عملائها. وللأسف، فإن النصوص الأصلية التي يعمل المترجمون عليها لا تلبّي هذه المعايير في أغلب الأحيان وقد تبين أن مترجمي نصوص الأمم المتحدة يحتاجون أكثر من مترجمي المنظمات الأخرى إلى التحقق من المراجع والمصطلحات، لأن النصوص الأصلية لا تذكر، في الكثير من الأحيان، الوثائق التي استند إليها في الكتابة.

١١٢- وتؤثر نقاط الضعف المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالنصوص الأصلية تأثيراً كبيراً على فعالية وإنتاجية أقسام الوثائق في شعب خدمات المؤتمرات، لأنها تحتاج إلى جهد كبير في التحرير والمراجعة لضمان جودة المنتج النهائي. ويستطيع ممثلو الدول الأعضاء الإسهام في تخفيف عبء العمل الملقى على عاتق أقسام التحرير والترجمة عن طريق اختصار النصوص والخطابات التي تتطلب خدمات لغوية من أمانات المنظمات إلى أقل عدد ممكن من الكلمات، وتحسين استفادتهم من التنوع اللغوي المتاح لهم، بغية تسهيل عمل مدوني المحاضر الموجزة والمقررين.

(٦٠) الكتابة للأمم المتحدة والكتابة على نحو فعال لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على التوالي.

١١٣- وفي إطار التدابير التي تتخذها أقسام الترجمة لضمان الاتساق، ولزيادة الإنتاجية إلى حد ما، تشجع أقسام الترجمة المترجمين على استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب وعلى توفير ذاكرات ترجمة موثوقة. وقد خصص المترجمون الذين تُحسب إنتاجيتهم بصرامة شديدة، جزءاً من وقت عملهم لتعلم استخدام هذه الأدوات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات، دون أن يُحسب الوقت الذي استثمروه في التدريب. وأدى تطور أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب إلى تزايد أهميتها في العمل اليومي للمترجمين، حتى أصبحت جزءاً من المهارات العادية المطلوبة لهذه المهنة.

الترجمة بمساعدة الحاسوب في الخدمات اللغوية

١١٤- في ضوء تطور أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تيسر الأنشطة اللغوية (خصوصاً ذاكرات الترجمة وقواعد بيانات المصطلحات) وتوحيد متطلبات العمليات اللغوية بين مختلف المنظمات الدولية، في أوائل عام ٢٠٠٠، شرعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في اعتماد الترجمة بمساعدة الحاسوب لتقدم خدماتها اللغوية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

١١٥- وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ الاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات فريقاً عاماً معنياً بالترجمة الآلية لمناقشة الجوانب العملية لاستخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، ولتعريف الأعضاء بالتقنيات الجديدة. "وتقنيات الترجمة بمساعدة الحاسوب" مصطلح فضفاض يغطي طائفة واسعة من الأدوات بدرجات مختلفة من التعقيد، بدءاً من أداة التدقيق الإملائي البسيط (إما عن طريق برامج مدمجة أصلاً أو برامج مضافة لاحقاً) وصولاً إلى برمجيات أكثر تطوراً للترجمة الآلية أو ذاكرات الترجمة (مثل MultiTrans و Trados) والتي يمكن أن تسهل عمل المترجمين في سياقات محددة، من خلال إعادة استخدام فقرات وحمل ومقاطع تُرجمت في وثائق سابقة.

١١٦- ولاحظ المفتشون، خلال بحثهم أن أداة الترجمة في محرك غوغل (Google Translate) تُستخدم في بعض الأحيان بصورة غير رسمية للحصول على نص أولي واختصار الوقت اللازم للوصول إلى الصيغة النهائية للترجمة. ويشير الاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات إلى أن هذه الأداة "تضم جميع الوثائق المتعددة اللغات المتاحة على شبكة الإنترنت - بما في ذلك وثائق الأمم المتحدة - وباتت قادرة على إنتاج فقرات يمكن أن تشكل أساساً متيناً للترجمة"^(١١) وقد أُضيف شريط أدوات Google Translate إلى بعض المواقع (مثل موقع موئل الأمم المتحدة) لتيسير الحصول على ترجمة أولية لمحتويات الموقع. وتمثل القيمة الرئيسية لمحرك Google Translate في أنه يتيح للقارئ المطلع على موضوع النص الأصلي فهماً أولياً لفحواه. ويمكن لـ Google Translate أن يساعد في إيجاد مصطلحات موحدة، مثل عناوين اتفاقيات واتفاقات الأمم المتحدة، وأسماء الوحدات

(٦١) JAMLADP/2009/R.12، الفقرة ٨.

التنظيمية لأن معظم وثائق الأمم المتحدة مفهومة في هذا الحرك الضخم. كما يمكن أن يكون مفيداً إذا كان النص الأصلي نسخة معدلة باللغة الأصلية لوثيقة سابقة تشبه إلى حد كبير النص الأصلي، كما هو الحال في بعض القرارات أو وثائق الميزانية. لكن Google Translate، لا يمكنه، في الكثير من الحالات، تقديم مسودة قابلة للتعديل يستطيع المترجم الاستناد إليها ما لم تحتو قواعد بياناته على الصيغ والمصطلحات الواردة في النص، وما لم يكن نص اللغة الأصلية قد خضع لتعديلات تحريرية شاملة.

١١٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، بدأ الفريق العامل المعني بالترجمة الآلية التابع للاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات دراسة استقصائية حول استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب في أوساط الوكالات التي تشارك في هذا الاجتماع. ورحب المفتشون بإنشاء الفريق العامل لقاعدة بيانات أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، التي تتيح للمنظمات تحديث بياناتها عبر الانترنت. ويحصر الاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات استخدام هذه القاعدة في الوكالات المشاركة، لكنه قد يوسع نطاق استخدامها ليشمل جميع المستخدمين كونها مصدراً غنياً للمعلومات.

١١٨- ومع أن تقنيات الترجمة بمساعدة الحاسوب تطورت، على ما يبدو، تطوراً كبيراً وباتت تحقق نتائج إيجابية في توفير بيئة تتسم بالمزيد من السلاسة في سياق أدوات الترجمة ووضع المصطلحات، لاحظ المفتشون وجود مشاعر متضاربة في أوساط ممارسي المهن اللغوية في الأمم المتحدة حول هذه المسألة، على النحو المبين في الجدول ٢ أدناه:

الجدول رقم ٢

إيجابيات وسلبيات استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب

الإيجابيات	السلبيات
• تحقيق مكاسب من حيث الإنتاجية (في الترجمة والمصطلحات)	• لا يُتيح استخداماً متساوياً للغات الأمم المتحدة الرسمية الست
• توحيد المصطلحات	• حقوق الرخص الفردية باهظة الثمن
• البحث عن المصطلحات عبر الإنترنت أكثر فعالية من البحث عنها في مراجع يدوية	• ضرورة تعزيز مراقبة الجودة لأنها قد تسهم في تكرار ترجمات سيئة ما لم توضع تدابير لمراقبة الجودة
	• ارتفاع التكاليف غير المباشرة للمعدات الحاسوبية، والبرمجيات، والدعم والتطوير التقني المستمرين

١١٩- وفي هذا الصدد، يبدو أن نظم الترجمة بمساعدة الحاسوب تعمل بشكل أفضل بكثير في بيئة تنظيمية "يعاد فيها استخدام" نسبة كبيرة من المعلومات الواردة في الوثائق على كسر السنين، مما يتيح إمكانية "إعادة استخدام" المصطلحات والتعابير، كما هو الحال غالباً

فيما يتعلق بالوثائق السنوية التي يُنظر فيها في سياق المؤتمرات والدورات المختلفة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإدارية.

١٢٠- وخلصت الدورة الرابعة والعشرون للاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات التي عُقدت في تورينو، في نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى عدد من النتائج المثيرة للاهتمام فيما يتعلق باستخدام الأدوات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في الخدمات اللغوية. فقد أوصي بضرورة أن تختار المنظمات الشريكة في الاجتماع، لدى وضع برمجيات تُستخدم داخلياً، برمجيات المصدر المفتوح. ويؤيد المفتشون تماماً هذه التوصية، ويودون التذكير بروح النتائج الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعمال برمجيات المصدر المفتوح في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2005/3). وينبغي المضي في التشاور مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد، لأن هذا المكتب يميل إلى اختيار برمجيات مركزية مسجلة الملكية لا تتيح استخدام جميع اللغات الرسمية.

دال - الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية

١٢١- تم اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية في السنوات الماضية كوسيلة لمعالجة النقص في الموارد الداخلية الأساسية وللتخفيف لفتترات الذروة من خلال التعاقد مع مترجمين شفويين وتحريريين بغية تلبية الطلب المرتفع في فترات معينة من السنة، دون الحاجة إلى تعيين موظفين دائمين طوال العام. وأصبحت الاستعانة بمصادر خارجية مصدراً منتظماً لتوفير الخدمات اللغوية.

١٢٢- وفي العديد من المنظمات، تمثل الاستعانة بمصادر خارجية المورد الوحيد المتاح لتقديم خدمات الترجمة التحريرية أو الشفوية. ففي اليونيسيف، على سبيل المثال، يُستعان بمصادر خارجية في الترجمة إلى العربية والصينية والروسية لعدم وجود وظائف دائمة للترجمة إلى هذه اللغات داخل المنظمة. وفي الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة العمل الدولية^(٦٢)، ومنظمة الصحة العالمية، والعديد من المنظمات التي يوجد مقرها في فيينا (من غير مكتب الأمم المتحدة في فيينا)، يتم اللجوء إلى مصادر خارجية أو إلى العقود قصيرة الأجل في مجال الترجمة الشفوية. وقد ابتكرت منظمة العمل الدولية نهجاً جديداً لضمان التعاقد المنتظم مع "مجموعة" من المترجمين الشفويين المستقلين لفترات قصيرة. ووفقاً لهذا النهج، يتم وضع خطط طويلة الأمد لضمان توافر موارد الترجمة الشفوية في الوقت المطلوب، وتُتخذ ترتيبات مع المترجمين الشفويين الخارجيين قبل فترة تصل إلى ١٨ شهراً من الحدث الذي يحتاج إلى خدمات الترجمة الشفوية.

(٦٢) لدى منظمة العمل الدولية مترجم شفوي واحد يتولى تنسيق خدمات الترجمة الشفوية من خلال الاستعانة بخدمات مترجمين شفويين مستقلين.

١٢٣- وخلال المقابلات، اطلع المفتشون على وجهات نظر المنظمات بشأن مزايا ومساوئ الاستخدام المتزايد للمصادر الخارجية في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية. فبينما اتفقت جميع هذه المنظمات على أن الاستعانة بمصادر خارجية تهدف أساساً إلى خفض تكلفة هذه الخدمات، فإنها أشارت أيضاً إلى وجود بعض الجوانب السلبية التي يتعين مراعاتها عند اللجوء إلى هذا الخيار. فالمنظمات التي تعتمد على المصادر الخارجية في جميع الخدمات اللغوية (مثل اليونيدو)، على وجه الخصوص، تضطر إلى الاستعانة بموظفيها الدائمين غير العاملين في مجال الخدمات اللغوية للقيام بأعمال هامة لا بد من إنجازها داخلياً بسبب طابعها العاجل وكونها تشكل جزءاً من العمل اليومي للمنظمة. وفي هذا الصدد، يرى المفتشون أن على تلك المنظمات أن تنشئ وحدة مركزية يعمل فيها عدد قليل من الموظفين الدائمين لتلبية الاحتياجات العاجلة بصورة فورية، كأن يقوموا بترجمة المراسلات والوثائق الأساسية القصيرة التي لا يمكن لأي منظمة أن تضع خطة لإنجازها من خلال تعاقدات خارجية مخصصة. وعلى الرغم مما تنطوي عليه الاستعانة بمصادر خارجية من مخاطر، فإنها تتيح، في حالات معينة، المزيد من المرونة، لأنه يتسنى من خلالها التعاقد مع أشخاص يتقنون مجموعة واسعة من التشكيلات اللغوية ومن تخصصات مختلفة فضلاً عن إتاحة المزيد من المرونة في توزيع الموظفين.

١٢٤- كما جمع المفتشون البيانات اللازمة للمقارنة بين تكلفة خدمات الموظفين اللغويين الداخليين الدائمين والخدمات اللغوية المستقلة. وحصل المفتشون على بعض الأرقام من المنظمات وكذلك من الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات، لكنهم خلصوا إلى أن هذه الأرقام غير قابلة للقياس. إذ لم يكن من الممكن تقديم أي تأكيد علمي وموضوعي لما يمكن توفيره من اللجوء إلى الخدمات اللغوية المستقلة. والواضح أن الخيار الاستراتيجي لأي منظمة لا ينبغي أن يستند فقط إلى مسألة التكاليف المالية والوفورات، وإنما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً التكاليف غير المباشرة الأخرى المتصلة بالاستعانة بخدمات الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

١٢٥- وهناك تكاليف غير نقدية وغير مباشرة ترتبط بخرجة الخدمات لا تؤخذ في الحسبان لدى إجراء مقارنة بسيطة لتكلفة كل وحدة من الوحدات التي تقدم خدمات الترجمة التحريرية أو الشفوية. ويبين الجدول ٣ أدناه فئات هذه التكاليف غير المباشرة.

الجدول ٣

التكاليف غير المباشرة (غير النقدية) لخرجة الخدمات

أعباء إدارية (في مجالي التوظيف والتقييم)	يترتب على توظيف المترجمين التحريريين والشفويين
	المستقلين عبء إضافي على إدارات الموارد البشرية
	والخدمات اللغوية، لأنه يتعين على الموظفين اللغويين تحديد
	الإطار المرجعي الموضوعي، وتقييم مهارات المرشحين فضلاً
	عن تقييم أدائهم بعد إنجاز العمل

مراقبة الجودة/المراجعة

يجب أن تجرى مراجعة داخلية لما يُنجز من ترجمات خارجية؛ وهذا يعني أن المترجمين الداخليين يخسرون جزءاً من وقتهم المخصص لخدمات الترجمة التحريرية والشفوية. وعادة ما يُكلف أكثر الموظفين خبرة بمراقبة الجودة؛ وهم لا يستطيعون إنجاز ترجمات أثناء مراجعتهم للأعمال الخارجية^(٦٣).

ثمة منافسة في السوق على خدمات المترجمين المستقلين وهي خدمات قد لا تكون دائماً متوفرة لتلبية حاجات المنظمات في الوقت المطلوب؛ وقد يؤدي سوء التخطيط إلى غياب الترجمة الشفوية في تظاهرات هامة. وعلاوة على ذلك، لا تعتبر الأجور التي تدفعها الأمم المتحدة تنافسية مقارنة بالأجور السائدة في سوق الترجمة؛ ولا تُطبق زيادات سنوية تلقائية للتخفيف من حدة هذه المشكلة.

المخاطر - حالة عدم اليقين فيما يتعلق بتوافر المترجمين

يقدم مهنيو الترجمة المستقلون خدماتهم إلى منظمات مختلفة ويمكن للمعارف التي يكتسبوها من عملهم في منظومة الأمم المتحدة أن تضيع بسبب عدم انتمائهم إلى أي مؤسسة.

خسارة الذاكرة المؤسسية

١٢٦ - ومما لا شك فيه أن ثمة مزايا تتمثل أساساً في المرونة في تغطية فترات الذروة وخفض النفقات فيما يتعلق بإجمالي استحقاقات الموظفين. ومع ذلك، من الصعب تحديد ما إذا كان من المفيد بالنسبة لأي منظمة أن تعتمد بشكل كامل على الخدمات الخارجية. ولعل ذلك يفسر الممارسة السائدة حالياً في معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى اعتماد نسبة ٧٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، متى كان ذلك ممكناً، في إنجاز الخدمات داخلياً وخارجياً. ولا ينطبق ذلك على المنظمات التي لا تضم أقساماً لغوية أو تضم أقساماً لغوية صغيرة جداً تعتمد كلياً على الخدمات الخارجية.

١٢٧ - وفي ضوء المفاضلات القائمة، يرى المفتشون أن على الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الساعية إلى ضمان استقرار قوة العمل من أجل تعزيز امتثالها للمواعيد تسليم الترجمات وللمعايير الجودة المطلوبة لخدمات الترجمة التحريرية والشفوية، أن يعتمدوا على توليفة من خدمات الترجمة التحريرية والشفوية الداخلية والخارجية حتى يتسنى تحقيق الاستقرار فيما لديهم من قدرات داخلية منتظمة في مجال الخدمات اللغوية، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية.

(٦٣) انظر الفقرات ٥٨ و ٥٩ و ٧٤ من الوثيقة A/65/122، فيما يتعلق بالحالة الخاصة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حيث يُستعان بمتعاقدين خارجيين لإنجاز أكثر من ٤٠ في المائة من أعمال الترجمة، مما يتطلب جهداً كبيراً من المراجعين الدائمين لمراجعتها. ولذلك حوّل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الوظائف التي كانت تُمولّ في الأصل من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف تمولّ من الميزانية العادية، وذلك لاستبقاء الموظفين من ذوي الخبرة وضمان إنجاز الوثائق بشكل فعال. ومن المتوقع تنفيذ استراتيجيات مماثلة في طلب الميزانية لفترة السنتين المقبلة بغية الاحتفاظ بالموظفين من ذوي الخبرة في مجال خدمات إعداد الوثائق والترجمة الشفوية.

خدمات الترجمة التحريرية والشفوية المستقلة: آراء الرابطة المهنية

١٢٨- تضم جمعيتان مهنتان معظم العاملين في مجال اللغة، وهما الرابطة الدولية لمرجمي المؤتمرات والرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات. ومع أن الانضمام إلى هاتين الجمعيتين المهنتين ليس إلزامياً للمهنيين اللغويين الذين تمثلهما، فإن الاتفاقات الموقعة مع المنظمات تلزمها بحماية حقوق جميع المهنيين اللغويين العاملين معها لحسابهم الخاص. ولا تُشترط العضوية العاملة للاستفادة من الشروط المحددة في هذه الاتفاقات^(٦٤).

المترجمون الشفويون المستقلون

١٢٩- تشير إحصاءات الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات إلى أن العدد الإجمالي للمترجمين الشفويين في جميع أنحاء العالم يبلغ حوالي ٥ ٠٠٠ مترجم شفوي فهي فقط، ينتمي ٣ ٠٠٠ منهم تقريباً إلى الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات^(٦٥). وقد وضعت الجمعية التي تأسست قبل أكثر من ٥٠ سنة، معايير مهنية، فضلاً عن مدونة لآداب السلوك المهني.

١٣٠- وقد وقَّعت الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات على اتفاقات قطاعية مع المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة، تُعرف باسم اتفاقات الأمم المتحدة القطاعية، يغطي آخرها الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وهو يحدد شروط توظيف المترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات لفترات قصيرة. وفي أيار/مايو ٢٠١١، بدأت مفاوضات لتجديد الاتفاق القطاعي. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أفاد الوفد المفاوض التابع لقطاع الأمم المتحدة أن اتفاقاً جديداً لمدة خمس سنوات أبرم بنجاح مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة، رغم أن بعض التفاصيل لا يزال يتعين الاتفاق عليها (الملاحق المتعلقة ب"التعويض عن أعباء العمل الإضافية" و"بث وقائع الاجتماعات على الإنترنت").

١٣١- والاتفاق القطاعي ملزم لمعظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كما يتبين من الملحق السادس. ومع ذلك، أفادت الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات عن إخفاقات خطيرة للعديد من المنظمات في الامتثال للشروط المحددة في الاتفاق.

١٣٢- وأشارت الجمعيات المهنية إلى "انتهاكات متكررة" للشروط الواردة في الاتفاقات القطاعية، على النحو التالي:

(أ) خدمات تقدمها المنظمات بموجب عقود من الباطن إلى شركات محلية لا تلتزم بالشروط التعاقدية المتفق عليها بموجب الاتفاق الإطاري بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والمنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

(٦٤) انظر المرفقين السادس والسابع المتعلقين بالمنظمات الأطراف في الاتفاقات التي أبرمتها الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والرابطة الدولية لمرجمي المؤتمرات.

(٦٥) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات التفصيلية والوثائق ذات الصلة على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: <http://www.aiic.net>.

(ب) استمرار الاجتماعات، في بعض المنظمات، لفترة أطول من الوقت الرسمي وليس ذلك من قبيل الاستثناء، مما يؤدي إلى فترات عمل أطول للمترجمين الشفويين؛
(ج) عدم احترام القواعد المتعلقة بوقت الراحة وظروف السفر دائماً.

١٣٣- ويشعر المترجمون الشفويون أنهم يُتُهَمون، دون وجه حق، بالغرور عندما يدافعون عن حقوقهم المكتسبة. بيد أن الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات ترى، في المقابل، أن الاتفاقات جاءت نتيجة لعملية طويلة حُددت فيها التحديات والصعوبات التي يواجهها العاملون في هذه المهنة، وبخاصة الإجهاد والضغط والمشاكل الصحية، وأقرتها منظمة الصحة العالمية من بين منظمات أخرى.

١٣٤- ولذلك، فإن المعايير التي تتعلق بالمدة القصوى لجلسة عمل المترجم الشفوي، والظروف المحيطة ببيئة العمل (مثل الظروف التي تتناولها معايير إيرو الخاصة بالمقصورات)، وفترات الراحة وظروف السفر ضرورية للمترجمين الشفويين كي يتمكنوا من تقديم أفضل ما لديهم من معارف ومهارات في خدمة العميل.

المترجمون المستقلون

١٣٥- إن عدد أعضاء الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات أقل من عدد أعضاء الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات لأنها لا تمثل سوى المترجمين العاملين في المنظمات الدولية، بينما تضم الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات العديد من المترجمين الشفويين العاملين في القطاع الخاص. بيد أن للرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات دوراً في وضع المعايير المهنية وتحديد ظروف عمل المترجمين الخارجيين العاملين مع هذه المنظمات الدولية^(٦٦).

١٣٦- فمنذ عام ١٩٦٩، يوجد اتفاق إطاري بين الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية؛ وقد جرى آخر تحديث له في عام ١٩٩١. وينطبق الاتفاق على توظيف المترجمين لفترات قصيرة داخل المنظمات الخمس عشرة الموقعة عليه والموجودة في جميع أنحاء العالم، ليس فقط في المقار الرئيسية لهذه المنظمات بل وأيضاً في جميع الصناديق والبرامج والأمانات والمكاتب الإقليمية والميدانية التابعة لها، وفي جميع أماكن انعقاد المؤتمرات^(٦٧). لكنه لا ينطبق على المترجمين التعاقديين^(٦٨) الذين وضعت لهم الرابطة الدولية

(٦٦) يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية للرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات بشأن الترجمة الخارجية، فضلاً عن وثائق أخرى على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: <http://www.aitc.ch>.

(٦٧) تدفع أجور المترجمين العاملين لفترات قصيرة بموجب الاتفاق على أساس يومي أو شهري. ويُقصد بكلمة "مترجم" المستخدمة في الاتفاق أيضاً المراجعون والمحررون ومحررو المحاضر الموجزة والمصطلحيون وكُتاب التقارير.

(٦٨) لا يشمل الاتفاق المترجمين التعاقديين الذين يعملون من منازلهم ويتقاضون أجورهم بحسب عدد ما يترجمونه من كلمات.

لمترجمي المؤتمرات، مع ذلك، المبادئ التوجيهية لخدمات الترجمة الخارجية، لتكون وثيقة مرجعية لهم. وفي كثير من الأحيان، لا يعمل المترجمون بعقود داخلية قصيرة الأجل أو بعقود خارجية لكل وثيقة على حدة، بشكل دائم، بل يمكن أن يقدموا خدماتهم بموجب عقود من الفئتين كليهما وفي فترات مختلفة ولعملاء مختلفين.

١٣٧- وفيما يتعلق بالمترجمين التعاقديين، أبرز ممثلو الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات حقيقة مفادها أن بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تدرك مدى التنافس المحتدم في السوق على التعاقد مع المترجمين المستقلين الذين يقدمون ترجمات عالية الجودة، وأن الأسعار التي تعرضها هذه المؤسسات أقل مما تعرضه المنظمات الأخرى. وبالتالي، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تخسر إمكانية ضمان العمل مع أفضل المترجمين المستقلين الذين يفضلون العمل مع منظمات أخرى تعرض أجراً أعلى.

١٣٨- وفيما يتعلق بالامتنال للاتفاق المبرم مع الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات، يُزعم أن هناك إخفاقاً دائماً في الامتنال لبنود الاتفاق. وذكرت الرابطة حالات لم يُمتثل فيها للبنود الجزائي الذي ينص على دفع تعويضات مالية عند إلغاء عقد مؤكّد قبل أقل من ٣٠ يوماً من تاريخ بدئه. وينص الاتفاق على أنه، في هذه الحالات، يجب دفع مبلغ يعادل الراتب الأساسي الصافي عن كامل مدة العقد المتفق عليها مع المترجم، إلا إذا وجد المترجم عملاً مماثلاً في أماكن أخرى للفترة نفسها^(٦٩).

بالنظر إلى الزعم بإخلال العديد من المنظمات الموقعة على الاتفاقات القطاعية التي أبرمتها الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وسعيًا إلى تعزيز الامتنال للشروط الواردة في هذه الاتفاقات، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٧

ينبغي أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون ما يلزم من تدابير لضمان الامتنال الكامل للاتفاق الخاص بالترجمة الشفوية المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والأمم المتحدة، والاتفاق الخاص بالترجمة التحريرية المبرم بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات، ولا سيما عن طريق ضمان قدر أكبر من الوعي بهذه الاتفاقات سواء في المقر أو في المكاتب الإقليمية وعن طريق وضع نظم لرصد الامتنال لهما.

(٦٩) الفقرة (ج) من المادة ٩ من الاتفاق.

هاء- التبديل في توزيع الفئات العمرية للموظفين اللغويين وتعيينهم والتخطيط لتعاقبهم

١٣٩- تتمثل التحديات المشتركة التي تواجهها خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في نقص عدد المهنيين، وإحالة نسبة كبيرة من المهنيين اللغويين من بين الموظفين الدائمين في المنظمات إلى التقاعد في المستقبل القريب، وعدم كفاية التخطيط لتعاقب الموظفين. ففي بعض المنظمات، سيتعاقد أكثر من ٥٠ في المائة من الموظفين اللغويين العاملين في خدمات الترجمة خلال السنوات الخمس المقبلة. ومع أن توزيع الفئات العمرية لموظفي منظومة الأمم المتحدة يتغير عموماً في جميع خدماتها، فإن هذا التأثير أكبر بكثير في بعض المجالات مثل الخدمات اللغوية^(٧٠).

١٤٠- ويتناول تقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات (A/65/122)، على وجه التحديد، مشكلة تخطيط تعاقب الموظفين، والقضايا المتصلة اتصالاً وثيقاً بالاختبارات اللغوية، وإدارة قائمة المرشحين المقبولين وتعيين موظفين جدد في الخدمات اللغوية. ولمعالجة هذه القضايا، تتعاون إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب إدارة الموارد البشرية تعاوناً وثيقاً لإعداد ما يلزم من تدابير لتبسيط عملية الامتحانات التنافسية الخاصة بالخدمات اللغوية، وتحديد نسق هذه الامتحانات وأساليب التقييم المعتمدة فيها. وتراعي العملية الإمكانيات التي يتيحها الاستخدام الأفضل للتكنولوجيات الحديثة وإقامة الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية في وضع برامج منح تدريبية مصممة خصيصاً لإعداد المرشحين المستقبليين للامتحانات اللغوية. بيد أن هذه التدابير المحمودة، وغيرها من التدابير، مثل أنشطة التوعية، وإقامة الشراكات لتدريب المهنيين اللغويين، وتحليل الخيارات المتاحة لتبسيط عملية الامتحانات التنافسية اللغوية، لن تحوّل دون حدوث نقص وشيك في موارد الخدمات اللغوية. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى تحسينات في الأجل المتوسط.

١٤١- ومع أن الامتحانات التنافسية اللغوية هي الطريقة الطبيعية لتوظيف المهنيين اللغويين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن هذه الطريقة باتت، في السنوات الماضية، عقبة كأداء، وإن كانت المشاكل تختلف بين لغة وأخرى وبين مجموعة مهنية وأخرى، وكذلك بين مركز عمل وآخر. وثمة قضية مشتركة تتمثل في عدم إدراك مؤسسات التدريب والأوساط المهنية للمعايير العالية جداً التي وضعتها الأمم المتحدة لتلبية طلبات دولها الأعضاء، ولضمان أعلى مستوى من الجودة في الخدمات اللغوية. وتسعى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات سعيًا حثيثاً إلى حل هذه المشكلة من خلال ما يقومون به من جهود توعية. ومع ذلك، لا توفر قوائم الناجحين في الامتحانات التنافسية اللغوية، حالياً، العدد الكافي من المرشحين لاستبدال الموظفين اللغويين

(٧٠) تناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الهيكل العمري أصلاً مسألة تخطيط تعاقب الموظفين والتحول الديمغرافي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2007/4). وتتأثر الخدمات اللغوية بشكل حاد بهذا التحول.

الذين سيتقاعدون قريباً. وتشير البيانات التالية بشكل واضح إلى ارتفاع تكلفة عملية الامتحانات التنافسية اللغوية وشدة تدني نسبة المرشحين الناجحين، والتي لا تكفي لتوفير العدد اللازم من الموظفين لضمان التحول السلس في توزيع الفئات العمرية في بعض الخدمات اللغوية:

- في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ أُجري ٥٥ امتحاناً لغوياً، وورد ٣٨ ٢٣١ طلب ترشيح؛ ووُجّهت الدعوة إلى ٢١ ٨٣٠ من مقدمي الطلبات (٥٧ في المائة) لإجراء الامتحانات الكتابية، ووُضعت أسماء ١ ٥٢٦ منهم (٧ في المائة) في قوائم المرشحين المقبولين؛

- في عام ٢٠٠٨، لم ينجح في امتحانات المترجمين الشفويين باللغتين الانكليزية والفرنسية سوى ثلاثة مرشحين ومرشحين، على التوالي؛

- في عام ٢٠٠٩، لم ينجح في امتحانات المترجمين الشفويين باللغة الروسية ومصححي التجارب المطبعية سوى خمسة مرشحين لكل منهما^(٧١).

١٤٢- وبالنظر إلى أن معدل الشواغر الإجمالي في مراكز العمل الأربعة التابعة للأمم المتحدة^(٧٢) يبلغ ١٤ في المائة بالنسبة للمترجمين الشفويين و١٣ في المائة بالنسبة للمترجمين التحريريين. وعندما يؤخذ في الحسبان عدد المتقاعدين المتوقع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، فإن نسبة الدوران الإجمالي ستبلغ ٤٣ في المائة بالنسبة للمترجمين الشفويين و٤٠ في المائة بالنسبة للمترجمين التحريريين. وسيبلغ ثلاثة عشر في المائة من الموظفين اللغويين سن التقاعد الإلزامي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. ويعني ذلك، بالأرقام المطلقة، أن الامتحانات التنافسية يجب أن تنتج في الفترة المذكورة ١١٩ موظفاً جديداً في الترجمة الشفوية و٢١٧ موظفاً جديداً في الترجمة التحريرية^(٧٣). ولن تتمكن المنظمة، من دون تحسين عملية الامتحانات التنافسية اللغوية، من إيجاد من يحل مكان الموظفين اللغويين المتقاعدين في الوقت المناسب. ويرحب المفتشون بالجهود التي يبذلها مكتب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب إدارة الموارد البشرية لإصلاح العملية باعتبارها مسألة ملحة.

١٤٣- وتُدار الامتحانات التنافسية اللغوية، في شكلها الحالي، من جانب مكتب إدارة الموارد البشرية، لكنها تعتمد، في الممارسة العملية، على تعاون الخدمات اللغوية في مكتب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عملية الامتحان نفسها، بما في ذلك في إعداد نصوص الامتحان وتصحيحها. وفي عام ٢٠٠٩، تبين أن التعاون الوثيق بين الإدارتين خلال مرحلة الفرز المسبق هو نهج فعال في تقليص عدد الإخفاقات، من خلال إجراء تقييم شامل لمهارات ومؤهلات المرشحين قبل اختيارهم لإجراء الامتحان النهائي.

(٧١) A/65/122، الفقرة ٦٦.

(٧٢) نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا.

(٧٣) A/65/122، الفقرة ٤٩.

١٤٤- وبسبب الصعوبات التي ينطوي عليها وضع وتحديث قائمة عملية بالمرشحين المقبولين في الامتحانات التنافسية اللغوية، لا سيما في ظل تخفيضات الميزانية، تختار المنظمة، على نحو متزايد، عدم تعيين موظفين جدد بدل الموظفين المنتهية خدمتهم. وهذا الاتجاه ملاحظ ليس فقط في منظومة الأمم المتحدة بل وفي المفوضية الأوروبية أيضاً.

١٤٥- وحتى لو تم الاستعاضة عن المتقاعدين بموظفين جدد، فإن كمية ونوعية العمل الذي ينجزه الموظفون الجدد، لا تضاهيان، في الأجل القصير، على حد قول كبار الإداريين في بعض الخدمات اللغوية، ما ينجزه الموظفون اللغويون المنتهية خدمتهم، لأن الموظفين الجدد بحاجة إلى التدريب والإشراف.

١٤٦- وبينما يقر المفتشون بالجهود التي تُبذل داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإنهم يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في مجمل عملية التوظيف والترقية في الخدمات اللغوية، وذلك لتجنب أي تبدل حرج على صعيد توزيع الفئات العمرية في المنظومة مستقبلاً. وإذا كانت الاستعاضة عن المتقاعدين تتم على شكل موجات بين الحين والآخر، فإن المشكلة ستظهر بالشكل المكثف نفسه بين الحين والآخر ما لم يتم وضع وتنفيذ تدابير هيكلية لإرساء نظام جديد وأكثر مرونة لتوظيف المهنيين اللغويين واستبقائهم. وبالنظر إلى المنافسة المستمرة على هذه الخدمات بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، فإن على منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد نهج دورة الحياة في مراجعتها للعملية برمتها من التوظيف إلى التطوير الوظيفي والترقية والتخطيط المسبق لتعاقب الموظفين في مجال الخدمات اللغوية.

ولتعزيز فعالية الخدمات اللغوية في منظومة الأمم المتحدة، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٨

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤمن تخصيص الموارد اللازمة داخل المنظمات من أجل وضع الخطط الفعالة في مجال تعاقب الموظفين، وتوفير تدريب مناسب للمرشحين الذين يتقدمون إلى الامتحانات اللغوية.

١٤٧- ونظراً للنقص المفزع في عدد المهنيين اللغويين، يرى المفتشون أنه لا بد من استخلاص الدروس من الماضي، واعتماد نهج استراتيجي جديد في وضع السياسات المتعلقة بالامتحانات والتعيينات في الخدمات اللغوية. ولا بد من توفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية لضمان تطبيق التعددية اللغوية داخل المنظمات، مما يحتم إيلاءها الاهتمام الكافي.

١٤٨- وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع خطة عمل استراتيجية لضمان استمرار تقديم خدمات لغوية عالية الجودة. وينبغي أن يقود مجلس الرؤساء التنفيذيين العملية الرامية إلى إطلاق "خطة استراتيجية موحدة للأمم المتحدة بشأن التعددية اللغوية"، ويشرك

الجمعيات المهنية اللغوية في العملية، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الاتفاقات الإطارية التي تنظم شروط الخدمة.

ومن أجل تعزيز فعالية عمليات اختبار الموظفين اللغويين وتعيينهم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ٩

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يعدوا خطط عمل استراتيجية في مجال الخدمات اللغوية لتنفيذ عمليات الاختبار وانتقاء المرشحين والتعيين، وأن يقترحوا حوافز لاستبقاء الموظفين اللغويين ولتطويرهم الوظيفي، واضعين في اعتبارهم أن لدى الدول الأعضاء منظومات تعليمية مختلفة، وإنه لا ينبغي اعتبار أي منها منظومة معيارية.

ومن أجل ضمان التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، يرى المفتشون أن لمجلس الرؤساء التنفيذيين دوراً رئيسياً في هذا المجال، ويوصون بما يلي:

التوصية ١٠

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة، لكونه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعالج القضايا المتعلقة بالامتحانات اللغوية، وبالتوظيف والترقية في الخدمات اللغوية، وبالتطوير الوظيفي للموظفين اللغويين وتدريبهم، وبالحوافز المقدمة لتوظيف أفضل المهنيين اللغويين واستبقائهم، وذلك بمساعدة منسقي شؤون التعددية اللغوية، من خلال الشبكة المخصصة أو الفريق العامل المقترحين في التوصية ٥.

١٤٩- وينبغي أن تولي المنظمات، بعد توحيد جميع الجهود المبذولة لتعيين مهنيين لغويين ذوي مهارات عالية، عناية شديدة لمنح هؤلاء المهنيين حوافز مغرية من حيث التدريب والتعلم في مجال خبرتهم. ويمكن تعلم الممارسات الجيدة من المفاوضات الأوروبية التي وضعت برامج تدريبية متواصلة لموظفيها اللغويين وحفزتهم على إضافة لغات أخرى (معرفة عملية) إلى معارفهم اللغوية خلال حياتهم المهنية. وتجمع هذه الممارسة بين تحفيز الموظفين اللغويين من خلال تشجيعهم على التعلم المستمر واكتساب مهارات لغوية جديدة خلال تطوّرهم الوظيفي، والعوائد الإيجابية لاستثمار المنظمات في موظفين لغويين أكثر إنتاجاً.

١٥٠- وأبلغ المفتشون عن حالات في الأمم المتحدة لم يُشجع فيها الموظفون على تعزيز مهاراتهم اللغوية من خلال المشاركة في اجتماعات متخصصة دُعوا إليها فحسب، بل أعاق فيها الرؤساء مشاركتهم ونصحوهم بالقيام بهذه الأنشطة الخارجية خلال إجازاتهم وعلى نفقتهم الخاصة، رغم صلتها المباشرة بمهنتهم. ويعتقد المفتشون أن على الإدارة أن تعمل بجمّة

على تعزيز أنشطة التدريب والتعلم، وأن تدعم مشاركة الموظفين في أنشطة خارجية تتصل بمجال تخصصهم، خصوصاً عندما لا تتحمل المنظمات أي تكاليف إضافية في هذه الأنشطة، باستثناء الوقت الذي تخصصه للموظفين. وللأسف، لا يحقق التدريب اللغوي داخل المنظمات مستوى المعرفة اللغوية المطلوبة لإنجاز ترجمة مهنية، وبالتالي فإن التدريب في مؤسسات التعليم العالي أمر ضروري. وفي هذا الصدد، ليس بوسع الخدمات اللغوية الأصغر في منظومة الأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سوى توفير فرص تدريب محدودة، ولا يزال التمويل المخصص للتدريب الخارجي لا يفي بالحاجة بشكل محزن. والمفتشون على ثقة بأن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات سوف يتخذون التدابير اللازمة لإتاحة الفرصة أمام الموظفين اللغويين للمشاركة في أنشطة خارجية، وللتدرب على أعلى المعايير المطلوبة بهدف رفع مستوى مهاراتهم المهنية بشكل مستمر في مجال خبرتهم.

خامساً- التعددية اللغوية: أبعاد أخرى

ألف- المهارات اللغوية لقوة عاملة متعددة اللغات: التوظيف والتدريب

١٥١- من سمات المنظمات المتعددة اللغات اضطلاعها بعملها اليومي في بيئة متعددة اللغات. ويشكل الموظفون موطن القوة الأساسية لأية منظمة دولية؛ وبالتالي، فإن تعزيز مهارات موظفيها اللغوية شرط لا بد منه لتعزيز هويتها فيما يتعلق بالتعددية اللغوية.

١٥٢- وتشكل المهارات اللغوية عنصراً ضرورياً من مجموعة متطلبات العمل في المنظمات الدولية، ولا سيما بالنسبة للموظفين المعيّنين دولياً الخاضعين لأحكام التنقل خلال تطوّرهم الوظيفي. فمع أن المتطلبات اللغوية للموظفين المعيّنين محلياً (الخدمات العامة)، يمكن التساهل بشأنها، فإن هذه المتطلبات ينبغي أن تكون أكثر صرامة للموظفين المعيّنين دولياً الذين يشترط إجادتهم للغتين من لغات العمل على الأقل، وإذا لم يكن ذلك شرطاً عند التعيين فإنه مطلوب منهم خلال تطوّرهم الوظيفي وخلال فترة زمنية معقولة. وتعتمد إمكانية تأثير أي منظمة على المستوى الفعلي للتعددية اللغوية بين موظفيها على مجالين رئيسيين: إيلاء الاعتبار الواجب للمهارات اللغوية واختبار هذه المهارات في إطار عمليات التوظيف والترقية؛ وتوفير التدريب اللغوي للموظفين من أجل تمكينهم من اكتساب معرفة عملية جيدة للغتين من لغات العمل على الأقل خلال تطوّرهم الوظيفي.

التوظيف

١٥٣- تمثل عملية التوظيف أمراً بالغ الأهمية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات في الأجلين المتوسط والطويل بشأن السمات المطلوبة في الموظفين الدوليين العاملين في المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وللأسف، فإن الطريقة التي تعتمد عليها إدارات الموارد البشرية - المثقلة بإجراءات بيروقراطية مطولة - في إنجاز أعمالها تبدو أكثر اعتماداً على نهج تدريجي منه على استراتيجية كاملة تهدف إلى تعزيز قوة عاملة متعددة اللغات. وفي الواقع، لا بد من تنسيق الجهود بين إدارات الموارد البشرية والإداريين الراغبين في التوظيف لبناء هذه القوة العاملة في الأجل الطويل. وينبغي أن يقدم كبار الإداريين في المنظمات دعماً فعالاً لإدارات الموارد البشرية لتمكينها من الإسهام بفعالية في إجراء تقييم كاف للمهارات اللغوية للمرشحين في المرحلة السابقة لفرزهم، قبل أن تطلب، في نهاية المطاف، مساعدة متخصصة من الموظفين اللغويين في اختبار المهارات اللغوية للمرشحين. وينبغي أن تنعكس النتيجة بالتالي في سجل عملية التوظيف، وأن تشكل جزءاً من تقييم أداء الموظفين. ويمكن لإدارات الموارد البشرية التماس الدعم من خدمات التدريب اللغوي لتقييم المهارات اللغوية للمرشحين، على أن تُدفع مكافآت وافية عن هذه الخدمات.

١٥٤- ومع تزايد حالات استخدام لغات عمل أخرى غير الإنكليزية في اللجان الإقليمية مقارنة بالكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة، فإن المفتشين يؤكدون أن بعض موظفي الموارد البشرية في اللجان الإقليمية لا يودون أو لا يستطيعون العمل بأي لغة عمل أخرى غير الإنكليزية. ويرى المفتشون أن إدارات الموارد البشرية يجب أن تكون مثلاً يُحتذى في هذا المجال من خلال تعيين موظفين يجيدون على الأقل لغتين من لغات العمل في المنظمة.

١٥٥- وعلاوة على ذلك، لاحظ المفتشون أن ثمة غموضاً في موضوع المساءلة، عندما يتعلق الأمر بفعالية الاختبارات اللغوية أثناء عملية التوظيف. فمديرو الموارد البشرية يعتبرون أنفسهم وسطاء يقارنون فقط المعلومات التي يقدمها المرشحون مع التوصيف الوظيفي، لكنهم لا يختبرون قدراتهم اللغوية اختباراً فعلياً. وبالتالي، يقع عبء الاختبار على الإدارات الراغبة في التوظيف وعلى لجان التوظيف التابعة لها.

١٥٦- وللأسف، فإن الإدارات الراغبة في التوظيف عادة ما تضع بنوداً غامضة في التوصيف الوظيفي حول المهارات اللغوية المطلوبة. وفي معظم الأحيان، لا يُشترط سوى إجادة التعبير باللغة الإنكليزية، بينما ينص التوصيف الوظيفي، في أغلب الحالات، على أن إجادة لغات أخرى غير إلزامي (مع استثناءات قليلة) لكنه أمر مستحسن أو يُرَجَّح كفة المرشح. ومن المريب ألا يُشترط إجادة لغة عمل أخرى غير الإنكليزية عندما يتعلق الأمر بشغور وظيفة ميدانية في بلد غير ناطق بالإنكليزية. وبالنظر إلى أن اللغة الفرنسية، وهي لغة عمل أخرى في معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تُستخدم في عدد كبير من أقل البلدان نمواً، فإنه من الطبيعي اشتراط تمكن الموظفين الدوليين من العمل بهذه اللغة، وذلك لصالح البلد المضيف.

١٥٧- ولا تراعى المساواة في استخدام لغات العمل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والاتجاه السائد هو اعتماد لغة عمل وحيدة هي الإنكليزية^(٧٤). ويشير المفتشون، في هذا الصدد، إلى الاستعراض السابق لوحدة التفتيش المشتركة بشأن التعددية اللغوية (JIU/REP/2002/11)، ولا سيما الفقرة ٧١، لأن ما ورد فيها ما زال صالحاً:

في تعميم صادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ (ST/SGB/201) أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التذكير بالقواعد المعمول بها فيما يتعلق بلغات العمل المستخدمة في الأمانة العامة، عن رغبته في توجيه الانتباه إلى أنه "يجب منح كل موظف حرية استخدام اللغة الإنكليزية أو الفرنسية حسب ما يشاء في المراسلات الخطية" وأنه "يجب ألا يعوق أحد هذه السياسة" التي تسري على لغات العمل الأخرى المقررة لثلاث لجان اقتصادية إقليمية، وهي الروسية بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والإسبانية بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والعربية بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولاحظ الأمين العام

(٧٤) على سبيل المثال، لا يُشترط أن يعرف الموظفون اللغة الإسبانية للعمل في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي أحسن الأحوال، تُعتبر معرفة الإسبانية مؤهلاً إضافياً، لكنها ليست إلزامية.

أن سياسة المنظمة كما هي مبيّنة في التعميم ST/SGB/201 لم تطبق تطبيقاً تاماً وحث "جميع موظفي الأمانة العامة الذين تكون الفرنسية لغتهم الأساسية أو الذين يفضلون العمل بتلك اللغة على أن يستخدموا الفرنسية في جميع المراسلات الرسمية".

(١٩) التعميم ST/SGB/212، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

١٥٨ - ويرحب المفتشون بالمبادرات التي اتخذتها بعض المنظمات لإرساء تعاون فعال بين إدارات الموارد البشرية والإدارات الفنية. ففي الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي وكالة متخصصة وفنية للغاية - على سبيل المثال، قد يتردد الإداري في رفض مرشح مثالي لمجرد أنه يفتقر إلى التنوع المطلوب في المهارات اللغوية. وفي هذه الحالة، يمكن طلب إعفاء خاص من المدير العام للوكالة، وتوفير التدريب اللغوي اللازم للموظف الجديد حال توظيفه في المنظمة، بحيث يتمكن الموظف، في الأجل المتوسط، من تعزيز مهاراته اللغوية. وتُعتمد سياسات مماثلة في اليونسكو والفاو، حيث يلتزم الموظف الجديد الذي لا يلي الشروط اللغوية، ببدء التدريب اللغوي وبالخضوع لاختبار لغوي في غضون فترة زمنية محددة، بحيث يكتسب هذه المهارات في الأجل الطويل. وبالمثل، وضع برنامج الأغذية العالمي أيضاً سياسة في مجال الموارد البشرية تهدف إلى بناء قوة عاملة متعددة اللغات، باشتراط إجادة التعبير بلغة من اللغات الرسمية الست ومعرفة محدودة لأي لغة أخرى منها^(٧٥).

١٥٩ - وفيما يتعلق بلغة إعلانات الوظائف الشاغرة، فإن الغالبية العظمى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعلن عن الوظائف باللغتين الإنكليزية والفرنسية (انظر الجدول ٤). وأشار المفتشون بحية أمل إلى أن نسبة كبيرة من المنظمات المشاركة لا تزال تعلن عن الوظائف الشاغرة باللغة الإنكليزية فقط. ولا بد من إلقاء الضوء على ممارسة جيدة سُجلت في ست منظمات تتمثل في إعلانها عن وظائفها الشاغرة بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية (انظر الجدول ٤ أدناه)؛ إلا أن هذه المنظمات ما زالت أقلية. وقد أكدت إدارات الموارد البشرية أن معظم طلبات التوظيف تقدم، عملياً، باللغة الإنكليزية، حتى عندما تسمح المنظمة بتقديم الطلبات بلغات أخرى. ولاحظ المفتشون، على سبيل المثال، أن الإنكليزية استُخدمت وحدها، في بعض الحالات، للإعلان عن وظائف شاغرة للتعيين المحلي، في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سانتياغو، شيلي.

(٧٥) سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الإجراءات الإدارية للموظفين الدوليين من الفئة الفنية (مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

الجدول ٤

اللغات المستخدمة للإعلان عن الوظائف الشاغرة في منظومة الأمم المتحدة

اللغة (اللغات) المستخدمة للإعلان عن الوظائف الشاغرة	المنظمات المعنية
الإنكليزية	صندوق الأمم المتحدة للسكان*، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، الأونروا، برنامج الأغذية العالمي*، منظمة الطيران المدني الدولي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اليونيدو.
الإنكليزية والفرنسية	أمانة الأمم المتحدة، الأونكتاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اليونسكو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
الإسبانية والإنكليزية والفرنسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفاو، منظمة العمل الدولية*، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة السياحة العالمية*.

* يعلن عن الوظائف الميدانية باللغة المستخدمة في المنطقة.

١٦٠- ونظراً إلى تزايد القيود المفروضة على الميزانيات، وبغية الاستجابة لدعوة الأمين العام بإنجاز المزيد بموارد أقل، هناك نهج استراتيجي يمكن اتباعه لتعزيز القدرات اللغوية للموظفين المدنيين الدوليين بحيث يقل اعتمادهم على خدمات الترجمة التحريرية والشفوية ويتمكنون من إنجاز عملهم بلغات العمل المختلفة المقررة في منظماتهم. وجدير بالذكر أن تعزيز هذه القدرات اللغوية يعتمد على جناحين، هما: (أ) التوظيف عند اختيار الموظفين الجدد؛ (ب) التدريب أثناء التطوير الوظيفي.

١٦١- ولاحظ المفتشون أيضاً أن أثر المجازاة المستمد من المثال الذي خربه الرؤساء التنفيذيون للمنظمات يمثل حافزاً إيجابياً للموظفين بشكل عام على تعزيز مهاراتهم اللغوية. وقد لوحظ ذلك في منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو. كما أن هذه الظاهرة أمر واقع في الدول الأعضاء التي تُستخدم فيها عدة لغات رسمية معاً؛ ويقدم الممثلون الرفيعو المستوى المتعددة اللغات لهذه الدول نموذجاً إيجابياً في المعاملة المتساوية للغاتهم الرسمية باستخدامها على قدم المساواة في المحافل الوطنية والدولية (كما في سويسرا والكاميرون وكندا).

١٦٢- وينبغي تحديد مسؤوليات واضحة تُنشط بمختلف الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية التوظيف، وهي إدارة الموارد البشرية والإداريون المسؤولون عن التعيين في إدارات التوظيف، مع تقديم الدعم الممكن من خدمات التدريب اللغوي. وينبغي أن يتضمن توصيف الوظائف اشتراطات لغوية وأن تُقيّم المهارات اللغوية على نحو سليم أثناء عملية التوظيف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأدوات التوظيف الجيدة، مثل نظام إنسبيرا (INSPIRA) المستخدم في أمانة الأمم المتحدة، أن تراعي جيداً الجدارة اللغوية، مع إتاحة الإرشادات المتعلقة باستخدام نظام إنسبيرا بلغتين على الأقل من لغات العمل المعتمدة في المنظمة. وتُتاح في الوقت الراهن الأدلة الإرشادية الموجهة للمتقدمين والإداريين المسؤولين عن التعيين باللغة الإنكليزية فقط.

١٦٣- وينبغي أيضاً مساءلة الأمين العام والرؤساء التنفيذيين عن تعيين كبار المسؤولين الإداريين، وينبغي لهم أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار المهارات اللغوية لهؤلاء الإداريين ومدى ملائمتهم لهذه الوظيفة. وبشكل عام، يثق المفتشون في أن عملية تعيين كبار المسؤولين في مكاتب الأمم المتحدة البعيدة عن المقر الرئيسي ستتضمن شرطاً لغوياً يتمثل في إتقان لغة البلد المضيف إن كانت إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتطبق التوصية نفسها على عملية تعيين كبار المسؤولين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم الرؤساء التنفيذيون.

وفي ضوء ما سبق وبغية تحسين كفاءة العمل في المؤسسات المتعددة اللغات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١١

ينبغي للرؤساء التنفيذيين اتخاذ التدابير الضرورية للتأكد من أن عملية التوظيف، بما في ذلك توظيف كبار الموظفين، تراعي على نحو كامل وعادل اشتراطات اللغة، بحيث يمكن لمؤسسات المنظومة، على المدى المتوسط، أن تعتمد على القوة العاملة المتعددة اللغات التي تتقن لغة عمل واحدة ولديها إلمام جيد بلغة عمل أخرى واحدة على الأقل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات المحددة لمراكز العمل.

التدريب

١٦٤- تختلف عملية وضع البرامج التدريبية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من مؤسسة إلى أخرى. وتُتاح فرص التدريب في مجال اللغات بتغطية كاملة أو جزئية للتكاليف، ويخضع ذلك لمعايير الأهلية المختلفة المعمول بها في جميع مستويات المنظومة^(٧٦) ويُقدم عموماً التدريب

(٧٦) تُتاح الدورات التدريبية أيضاً لغير موظفي الأمم المتحدة، كممثلي البعثات وأزواجهن وزوجاتهم، بحسب مركز العمل. ويعرض المرفق الثالث نبذة موجزة عن برامج التدريب المتاحة في مجال اللغات والمستفيدين المحتملين منها، وذلك استناداً إلى الردود الواردة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة وفي المقابلات التي أجرتها.

اللغوي، باعتباره أداة للتطوير الوظيفي، عن طريق خدمات الموارد البشرية. وتُقدم خدمات اللغة، في بعض المنظمات، خارجياً عن طريق معاهد تعليم اللغات، وتقدم في منظمات أخرى داخلياً.

١٦٥- وتضع خدمات التدريب في اعتبارها، عند إعداد دورات اللغة، احتياجات الموظفين واحتياجات الإدارات الفنية^(٧٧). وقد أجريت دراسات استقصائية لتقييم الاحتياجات الرئيسية وتحديد المجالات الرئيسية المطلوبة من الموظفين والإدارة. ففي جنيف، مثلاً، أُعدت دورات جديدة في مهارات الكتابة لتحسين مهارات الموظفين في كتابة التقارير. ومن شأن ذلك أن يحسن قدرات الموظفين على استخدام مهاراتهم اللغوية لإنتاج وثائق أصلية ذات نوعية أفضل مما يخفف بدوره عن عبء العمل الملقى على المحررين والمترجمين في نهاية المطاف.

١٦٦- وأسفرت الإجابات المقدمة في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤخراً خدمات التدريب اللغوي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن توصيتين رئيسيتين، هما:

- ضرورة تقديم دورات أكثر تخصصاً في اللغتين الإنكليزية والفرنسية؛
- ضرورة استطلاع مزيد من المرونة في أشكال التدريس (دورات مسائية، عبر شبكة الإنترنت، وما إلى ذلك).

١٦٧- وقد أفاد ثلاثون من المائة من المجيبين بعدم التحاقهم بدورات لغوية بسبب ضيق وقتهم. وفي السياقات التي لا يُكافأ فيها الموظف بشكل مناسب في التقييم العام لأدائه على المهارات اللغوية التي اكتسبها، من الصعب مواصلة تحفيز الموظفين على تعزيز مهاراتهم اللغوية. وتوجد حوافز لغوية في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وينبغي منهجة هذه الحوافز من حيث التغطية المالية لتكاليف التدريب - وهو ما يحدث في العديد من الحالات^(٧٨) - ومن حيث الاعتراف بهذا الجهد في تقييم أداء الموظفين.

١٦٨- وقد أعدت الأمم المتحدة برامج تدريبية شديدة التنوع في مجال اللغات في مختلف مراكز الخدمة. وأشار المتحقون بالدورات اللغوية إلى مشكلة الاتساق بين الدورات المختلفة، لا سيما عندما ينتقل الموظفون بين مراكز العمل. وتعاني الدورات اللغوية في الوقت الراهن، في المقر في الأمم المتحدة وفي مكتب جنيف، من عدم الاتساق نتيجة اختلاف أشكال الدورات بين مركزي الخدمة (مثلاً، تتألف الدورة التدريبية في المقر من ٣٦ ساعة دراسية بالمقارنة مع ٤٨ ساعة دراسية في مكتب جنيف). وفي الوقت الراهن، يُشترط على الموظف الذي ينتقل من مركز عمل إلى مركز عمل آخر داخل المنظمة نفسها حضور اختبار التحاق جديد لكي يواصل تدريبه اللغوي. وتُبدل حالياً جهود لتحقيق الاتساق بين البرامج

(٧٧) كمثال لتقييم الاحتياجات، انظر نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مؤخراً قسم تطوير مهارات الموظفين وتدريبهم، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهي متاحة على الموقع:

http://learning.unog.ch/Portals/0/supporting0/UNOG_Language_needs_analysis_report.pdf

(٧٨) انظر الوثيقة A/64/30، المرفق التاسع، الحوافز اللغوية.

اللغوية، باستخدام الإطار الأوروبي المرجعي الموحد للغات^(٧٩). ويكتسي هذا الإطار أهمية خاصة للمهنيين اللغويين القائمين بالتدريس والاختبار في مجال اللغات. كما يوفر إطاراً واضحاً للتدريس، بما في ذلك أهداف التعلم وأساليبه، وكذلك الأدوات الضرورية لتقييم الكفاءة. ويُستخدم هذا الإطار حالياً في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد الدورات اللغوية - التقليدية والإلكترونية - والتقييم النهائي للكفاءة. ويتوقع المفتشون وضع إطار مرجعي للغات في منظومة الأمم المتحدة، يسترشد بنموذج الممارسة الجيدة للإطار الأوروبي الموحد للغات، على أن يكون مستقلاً عنه.

١٦٩ - وينوه المفتشون بالتعاون الجاري داخل أمانة الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق بين المناهج المتبعة في الدورات اللغوية، بحيث يمكن لمختلف مراكز العمل أن تقدم دورات تدريبية مماثلة، مما ييسر الترتيبات المشتركة في تدريس اللغات. وقد سنّ القسم المعني بتدريس اللغة الفرنسية في كل من المقر ومكتب جنيف ممارسة رائدة في هذا المسعى. ولدعم هذه العملية، يرى المفتشون أن من الضروري استطلاع مسألة الاعتراف الكامل بمهنية مدرسي اللغات وإتاحة مزيد من الفرص لتطويرهم الوظيفي بما يمكن المنظمات من الاحتفاظ بأفضل الموظفين ومكافأهم وفقاً لخبراتهم. ولدى العاملين في مجال التدريب اللغوي، حالياً، فرصة ضئيلة أو معدومة في التطوير الوظيفي إذ إن معظمهم من فئة الخدمات العامة أو مستشارون خارجيون؛ أما المسؤولون عن التنسيق اللغوي فهم من الرتبة ف٢ في معظم الحالات. ولما كان العاملون في التدريب اللغوي، في العديد من الحالات، من الحاملين لدرجة الماجستير أو درجات أعلى منها، فمن المستحسن مراجعة الوضع الراهن للترتيبات التعاقدية لهؤلاء المهنيين وتحسينه. كما ينبغي أن يركز التعيين على المؤهلات والألا تكون السن أحد المعايير.

١٧٠ - ويمكن تعزيز التنسيق بين مراكز العمل بإعادة النظر في الترتيبات التعاقدية الحالية مع مدرسي اللغات. ونظراً إلى أهمّ يُعينون محلياً، فلا تنطبق عليهم الأحكام المتعلقة بالتنقل؛ غير أن من شأن تيسير تنقل مدرسي اللغات إلى مراكز عمل مختلفة ومؤسسات مختلفة في المنظومة أن يسهم في تبادل المعارف والخبرات في مجال تدريس اللغات.

١٧١ - ويتعين على موظفي الأمم المتحدة اجتياز امتحان الكفاءة اللغوية لإثبات كفاءتهم في اللغة. وينبغي مراجعة اللوجستيات المعقدة لهذه العملية من أجل تيسير لا مركزيتها وتقليل تكاليفها الإدارية الباهظة. ولاحظ المفتشون أن فترة التسجيل في امتحان الكفاءة اللغوية تبدأ قبل نشر نتائج الدورة السابقة. ويؤدي ذلك إلى تكاليف إدارية إضافية لا مبرر لها تتعلق بازواجية الالتحاق. ويرى المفتشون ضرورة نشر نتائج امتحان الكفاءة اللغوية قبل بداية فترة الالتحاق الجديدة.

(٧٩) الإطار الأوروبي المرجعي الموحد هو ثمرة عملية تشاورية موسعة أجراها مجلس أوروبا. ويمثل هذا الإطار الأساس للاعتراف المتبادل بالمؤهلات اللغوية، وبتزايد استخدامه في إصلاح المناهج الدراسية الوطنية وكذلك من جانب الاتحادات الدولية للمقارنة بين الشهادات الدولية. وقد وجهت لجنة وزراء مجلس أوروبا توصية إلى الدول الأعضاء بشأن استخدام الإطار وتعزيز التعددية اللغوية (CM/Rec(2008)7E).

انظر: http://www.coe.int/t/dg4/linguistic/cadre_en.asp.

باء- التواصل: المواقع الشبكية والمعلومات العامة

المواقع الشبكية

١٧٢- تعتبر المواقع الشبكية ووسائل الإعلام الاجتماعية، على نحو متزايد، المنافذ المثالية للإعلان عن إنجازات المنظمات في جميع أنحاء العالم. وهي تعتبر الآن أدوات أساسية لتعزيز صورة أية منظمة، كما أنها تتيح فرصاً فريدة لتزويد عامة الناس بالمعلومات. ويأسف المفتشون لعدم إيلاء الاهتمام المناسب لاستخدام المواقع الشبكية ونشر المعلومات بجميع اللغات الرسمية، أو على الأقل بلغات العمل في المنظمات.

١٧٣- والواقع أن المواقع الشبكية المتعددة اللغات على النحو الكامل هي الاستثناء لا القاعدة. ولئن كانت هناك أمثلة جيدة في منظومة الأمم المتحدة، كالمواقع الشبكية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي^(٨٠)، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة، فإن معظم المواقع الشبكية للمنظمات الأخرى بالإنكليزية فقط^(٨١). وقد تكون صفحة الاستقبال في بعض المواقع متعددة اللغة غير أن المحتوى الفعلي للموقع قد يختلف من لغة إلى أخرى، وقد تكون الوثيقة المطلوبة في نهاية البحث متاحة بالإنكليزية فقط. ولدى منظمة الصحة العالمية فريق كامل متعدد اللغات من محرري الموقع الشبكي منوط بهم تحرير المحتوى الخاص بكل فئة لغوية وتحديد أولوياته من أجل ترشيد استخدام الموارد المحدودة.

١٧٤- أما الموقع الشبكي لليونسكو فقد تطور بعد أن كان يقتصر، أساساً، على اللغة الإنكليزية في عام ٢٠٠٤ ليصبح متعدد اللغات بالفعل في عام ٢٠١٠^(٨٢). وقد أتاحت المساهمة المحددة المقدمة من المملكة العربية السعودية على مدى أربع سنوات، عملاً بأحكام اتفاق ثنائي الأطراف، الموارد اللازمة لتطوير النسخة العربية للموقع الشبكي ولدعم ترجمة الوثائق والمنشورات. وبحلول عام ٢٠١٠، غطى الموقع العربي، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٨، جميع المواضيع الرئيسية. وأصبحت النصوص الرئيسية لبوابة اليونسكو متاحة الآن بجميع اللغات الست، وستتاح قريباً باللغة البرتغالية.

١٧٥- وفيما يتعلق بالمواقع الفرعية المخصصة للمشاريع القطرية المحلية، ينبغي بذل ما أمكن من الجهود لتيسير وصول المستفيدين المباشرين من المشاريع إلى المعلومات بلغتهم المحلية.

١٧٦- وكان تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة المواقع الشبكية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2008/6) قد أشار، في عام ٢٠٠٨، إلى أن البعد المتعدد

(٨٠) www.uncitral.org

(٨١) انظر المرفق الرابع.

(٨٢) في عام ٢٠٠٣، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو التوصية المتعلقة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالفضاء الإلكتروني، وهي التوصية التي تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية تشجيع القدرات المتعددة اللغات لجميع وسائل إعلامها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

اللغات للمواقع الشبكية لا يحظى بالقبول، وأوصى التقرير (التوصية ٦) بإنشاء لجان مخصصة داخلية معنية لتطبيق التعددية اللغوية في المواقع الشبكية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبعد عامين، قبلت ١٣ منظمة فقط من المنظمات المشاركة التوصيات، ونفذتها ثلاث منظمات فقط^(٨٣). واتخذت بعض المنظمات، مثل منظمة الصحة العالمية، بالفعل إجراءات في إطار خطة عملها بشأن التعددية اللغوية استرشدت فيها جزئياً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة. وينبغي للعديد من المنظمات الأخرى تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد.

وفي ضوء تنامي دور وسائط الإعلام، لا سيما استخدام المواقع الشبكية، وبغية تعزيز فعالية سياسات الإعلام، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١٢

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه وتقر الدعم اللازم الذي يحتاجه الرؤساء التنفيذيون من أجل تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات بجميع لغاتها الرسمية أو لغات العمل التي تتعامل بها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص اللغوية لمراكز العمل المعنية.

١٧٧- وأشار الأمين العام، في تقريره الأخير بشأن أنشطة الخدمات الإخبارية لإدارة شؤون الإعلام (A/AC.198/2011/3)، إلى الجهود المبذولة في سبيل تحقيق هدف التعددية اللغوية والمساواة بين اللغات في المواقع الشبكية. ولتخفيف عبء تكاليف إنشاء مواقع شبكية باللغات الرسمية الست، وهو تكليف صادر عن الجمعية العامة، أعدت إدارة شؤون الإعلام ترتيبات تعاونية مع الجامعات في الصين وبيلاروس وإسبانيا لترجمة محتوى المواقع الشبكية إلى اللغات الصينية والروسية والإسبانية. وفيما يتعلق باللغة العربية، عملت إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات معاً، بالتعاون مع دائرة الترجمة العربية التي استضافت متدربين داخليين من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في صيف عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وقد أتاح التدريب الداخلي زيادة عدد الصفحات الشبكية المترجمة إلى العربية. وفي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أُتخذت مبادرات مخصصة منها إسناد مهمة ترجمة بعض محتويات الموقع الشبكي إلى خبراء استشاريين. ومن الممكن محاكاة مبادرات الشراكة هذه، المتعلقة بترجمة المعلومات المنشورة على المواقع الشبكية، داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية التنفيذ التدريجي للتدابير الضرورية الرامية إلى إنشاء مواقع شبكية متعددة اللغات على نحو كامل في الأجلين المتوسط والطويل.

١٧٨- وفي ضوء تزايد أهمية المواقع الشبكية كأدوات للاتصال، يرى المفتشون أن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وهو أعلى مجلس تنسيق على مستوى الرؤساء التنفيذيين،

(٨٣) استندت المعلومات إلى المتابعة الداخلية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة للتوصيات وحالة التنفيذ، ٢٠١٠.

ينبغي أن يكون قدوة في تقديم المعلومات إلى الجمهور باللغات الرسمية للأمم المتحدة، أو على الأقل بلغات العمل المعتمدة في غالبية مؤسسات المنظومة.

١٧٩- وفي ضوء ما لاحظته المفتشون من احتواء الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على معلومات بالإنكليزية فقط، فإنهم يرون ضرورة إتاحة ما يلزم من الموارد لأمانة المجلس لإنشاء موقع شبكي متعدد اللغات ولتكون هذه الأمانة مثلاً يُحتذى في هذا المجال، من حيث تقديم المعلومات بجميع اللغات الرسمية، إن أمكن، أو على الأقل بلغات العمل المستخدمة في معظم المنظمات.

الإعلام والتواصل

١٨٠- لا تروج المنظمات لصورها من خلال موقعها الشبكي فحسب، وإنما أيضاً من خلال أنشطة التواصل التي تنفذها. وينبغي للإدارات المعنية أن تتمكن من تقديم المعلومات بلغات أخرى غير الإنكليزية وأن تتفاعل مع الدول الأعضاء، قدر الإمكان، باللغات التي اختارت هذه الدول أن تتلقى المراسلات الرسمية بها. وفي هذا الصدد، لوحظت ممارسات جيدة تنفذها إدارة شؤون الإعلام في جنيف، حيث بذلت جهوداً خاصة لتوظيف موظفين متعددي اللغات لغرض محدد هو التواصل والعمل بلغات مختلفة.

١٨١- ورغم الدور المهم لإدارة شؤون الإعلام في سياسات التواصل، يمكن لهذه الإدارة أن تكون أكثر إيجابية في دعم المبادرات التي تطلقها خدمات أخرى تنفذ أنشطة توعية ذات أهداف واضحة تتعلق بالتعددية اللغوية. وفي المقر الرئيسي للأمم المتحدة، اقترحت بعض خدمات التدريب اللغوي أنشطة بالغة الأهمية يمكن القيام بها في أيام اللغات التي أُطلقت بعد السنة الدولية لليونسكو في عام ٢٠٠٨. ورغم أن العديد من المهنيين المتخصصين يقدمون خدماتهم الطوعية لأنشطة التوعية هذه، لا تزال هذه الأنشطة بحاجة إلى موارد إضافية لدعم عملية تنظيم التظاهرات المتعلقة باللغات. ومن المؤسف في هذا العام أن المصاعب المالية حدت بإدارة شؤون الإعلام إلى اقتراح تنظيم "أيام لغات افتراضية" فقط. كما نجحت إدارة شؤون الإعلام في إقامة شراكات مع الدول الأعضاء لرعاية أيام اللغات. وفي هذا السياق، يرى المفتشون ضرورة استطلاع نهج أكثر ابتكاراً، منها قيام الرؤساء التنفيذيين للمنظمات بتعيين سفراء للنوايا الحسنة معنيين بالتعددية اللغوية.

١٨٢- وقد أثبتت مبادرات أيام اللغات نجاحها كأنشطة تواصل، ويرى المفتشون ضرورة تقديم دعم قوي إلى الخدمات التي تنظم هذه التظاهرات لكي لا تقتصر على الأنشطة الافتراضية. وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن دعمها لهذه المبادرات، على النحو المبين في النص التالي المقتبس من بيان لممثل الاتحاد الروسي:

"نحن نعتقد أن تنظيم أيام لكل لغة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ احتفالاً باليوم الدولي للغة الأم حقق نجاحاً. وقد أبدت البعثات

الدبلوماسية وموظفو الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بيوم اللغة الروسية، وهو اليوم الذي يوافق مولد الشاعر الروسي ألكسندر بوشكين. ونحن نعتزم مواصلة هذه المبادرة في هذا العام^(٨٤).

ولتعزيز أنشطة التوعية المتعلقة باللغات، مثل أيام اللغات، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١٣

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو بنشاط إلى تنظيم تظاهرات ذات صلة باللغات، مثل مبادرة أيام اللغات، لزيادة الوعي بالتحديات التي تواجه التعددية اللغوية وتعميم المعلومات على الدول الأعضاء والدوائر الأكاديمية والشركاء الآخرين، للحصول على دعمهم، حسب الاقتضاء، بفضل الشراكات المبتكرة أو التبرعات المخصصة بفضل الميزانية العادية.

١٨٣- وفي حالة شح الموارد، يمكن النظر في تنظيم تظاهرة لغوية واحدة في العام، دون التركيز بالضرورة على اللغات الرسمية. وثمة احتمال آخر هو الاحتفال بلغة رسمية واحدة ولغة غير رسمية واحدة في يوم اللغات؛ ومن شأن ذلك أن يبرز الإنجازات المتحققة داخل المنظمة فيما يتعلق بلغة رسمية واحدة، وأن يقدم معلومات عن اللغات الأخرى في العالم، مما يعزز خطة حيوية اللغات التي وضعها اليونسكو (انظر الفصل الثاني).

١٨٤- وقد بذلت إدارة شؤون الإعلام جهداً جديراً بالثناء في سبيل تحقيق المساواة بين اللغات، وذلك من خلال فيديو الأخبار اليومية الذي نُشر مؤخراً على صفحة الاستقبال في الموقع الشبكي للأمم المتحدة، حيث تُعرض التعليقات بجميع اللغات الرسمية، مما يعزز الاطلاع بلغات متعددة.

١٨٥- وفي عام ٢٠١٠، أدمجت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام جهودهما في مجال التوعية؛ كما تقدم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الجوائز الممنوحة للفائزين في كل لغة في مسابقة القديس جيروم للترجمة في أيام اللغات التي تنظمها إدارة شؤون الإعلام. وكانت المسابقة تقتصر في بداية الأمر على الترجمة من الإسبانية أو الفرنسية إلى الإنكليزية، ولكنها توسعت في عام ٢٠٠٩ لتشمل الترجمة إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وكذلك إلى الألمانية. وينبغي مواصلة تعزيز ودعم هذه المبادرات داخل المنظمات.

١٨٦- وأعدت منظمة الصحة العالمية، في إطار أنشطة التواصل التي تقوم بها، معرضاً بشأن التعددية اللغوية، لزيادة وعي موظفيها وعامة الجمهور بأهمية اللغة في تحقيق الأهداف الصحية العالمية. وتضمن المعرض ملصقات عن التعددية اللغوية، ومقاطع فيديو عن استخدام معلومات متعددة اللغات في المكاتب القطرية، ومسابقة لغوية تنشر من خلال القنوات الداخلية ووسائط الإعلام الاجتماعية.

(٨٤) بيان الاتحاد الروسي إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الأمم المتحدة للإعلام، نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

جيم - التعددية اللغوية والسلام والتنمية

١٨٧- إن دور الأمم المتحدة في الشؤون الإنسانية وفي المساهمة في حلّ النزاعات هو من صميم ولايتها العالمية. وفي هذا المجال، ينبغي للمؤسسات التابعة للمنظومة أن تبذل جهوداً مجددة لتيسير الحصول على المعلومات وللاتصال بالعملاء في الميدان بلغاتهم من أجل تعزيز فعالية العمليات وضمان نجاحها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان تمكّن الموظفين الميدانيين من التواصل مع السكان باللغات المحلية أثناء عمليات السلام.

١٨٨- وكمثال على الممارسة الجيدة، يعكف معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على إعداد أنشطة لتحسين التوعية بجميع لغات العمل، وعلى نشر رسالة إخبارية ربع سنوية بلغتين، هما الإنكليزية والفرنسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع كلٌّ من المنظمة الدولية للفرانكفونية^(٨٥) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح اتفاق تعاون تركّز حول ثلاثة محاور للاهتمام، هي: البحوث، وإدارة المعلومات وتبادلها، والربط الشبكي.

١٨٩- وتتناول قرارات مختلفة أصدرتها الجمعية العامة، على نحو متكرر، أهمية استخدام لغات متعددة وتعزيز التواصل مع الجمهور المستهدف إلى أقصى حد ممكن. ففي عام ٢٠٠١، بوجه خاص، تناول قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٥ برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح وأوصى بمحافظه موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت على مصدر لآخر المعلومات المتاحة عن مسائل نزع السلاح، وإنتاج نسخ للموقع بأكثر عدد ممكن من اللغات الرسمية، في حدود الموارد المتاحة (الفقرة ٥(ب)). ويؤيد المفتشون هذه التوصية تمام التأييد.

١٩٠- وثمة مهمة أساسية أخرى لمنظومة الأمم المتحدة هي الإسهام في تحقيق التنمية وتحقيق إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وتترع العديد من المنظمات الإنمائية، على نحو متكرر، إلى إصدار منشوراتها وإعداد مشاريعها بالإنكليزية فقط. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى حصول البلدان النامية غير الناطقة بالإنكليزية على المساعدة التقنية باللغة الإنكليزية فقط، وإلى صدور التقرير الختامي للمشروع، الذي يستهدف مساعدة البلد في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية، بالإنكليزية فقط. ولما كان عدد كبير من البلدان النامية من البلدان الناطقة بالفرنسية المدرجة ضمن فئة أقل البلدان نمواً في أفريقيا، فينبغي بذل جهود لتيسير حصول تلك البلدان على المعلومات الأساسية المهمة لاستراتيجياتها الإنمائية.

١٩١- وفي إطار دور الأمم المتحدة في حفظ السلام في العالم، تركّز لجنة بناء السلام، المنشأة في عام ٢٠٠٥، عملها على مساعدة البلدان الخارجة من النزاعات على التعافي.

(٨٥) بلغ عدد البلدان الناطقة بالفرنسية ٣١ بلداً من جملة ٨٣ بلداً كانت تواجه حالات نزاع في العالم في عام ٢٠٠٨. وبلغ عدد البلدان الناطقة بالفرنسية ٢٢ بلداً من جملة ٥١ بلداً ومنطقة كانت تشارك في عمليات السلام المتعددة الأطراف في عام ٢٠٠٩.

ويستلزم ذلك عملية تشاركية على المستوى الوطني بهدف وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ، مع مراعاة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وشركائها الإقليميين والدوليين. ولبلوغ هذه الغاية، لا غنى عن التواصل الفعال والمنتظم فيما بين جميع أصحاب المصلحة في نيويورك وكذلك على الصعيد القطري، وقد يتطلب هذا التواصل الاستخدام الكامل للغات أخرى غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ففي سياق التشكيلة القطرية لبلد ناطق بالبرتغالية في غرب أفريقيا، على سبيل المثال، من المهم عقد الاجتماعات باللغة البرتغالية وترجمة جميع الوثائق على وجه السرعة من هذه اللغة وإليها. وفي هذه الحالة يمكن وضع استراتيجية للاتصالات، تُراعى فيها خيارات زيادة الموارد من خارج الميزانية العادية، على أن تستهدف هذه الاستراتيجية تقديم الخدمات اللغوية باللغة الوطنية الرسمية من أجل تعزيز فعالية الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني. وينبغي أن تكون مكاتب الأمم المتحدة المعنية مزودة بالتجهيزات الضرورية لتقديم هذه الخدمات، مثل المعدات الحديثة للترجمة الشفوية.

ولضمان استدامة وفعالية الأعمال التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجالات مثل بناء السلام والشؤون الإنسانية والتنمية، وغيرها، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١٤

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذين ينجزون أعمالهم ميدانياً في مجال الشؤون الإنسانية وحفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنمائية، وغير ذلك، أن يكفلوا إيلاء الاهتمام الواجب لإنجاز أنشطتهم والمواد ذات الصلة بها بجميع اللغات الرسمية أو بلغات العمل، مع مراعاة اللغة أو اللغات المحلية للمستفيدين.

دال - دور الدول الأعضاء: إنفاذ مبدأ المعاملة المتساوية للغات الرسمية ولغات العمل

١٩٢- بما أن تطبيق التعددية اللغوية داخل المنظمات وأماناتها هو مسؤولية المنظمات نفسها، ينبغي للدول الأعضاء أن تؤكد مجدداً التزامها بهذه السياسة التي تجسّد النصوص الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وروحها، بغية بناء أمة متحدة نخدم جميع الأعضاء على قدم المساواة دون أي تمييز لغوي. لذلك، ينبغي للدول الأعضاء، بدلاً من اتخاذها موقفاً سلبياً في بعض الأحيان وهي تشهد فقدان التنوع اللغوي أن تقوم بدور أكثر فعالية لتعزيز ودعم التطبيق الفعال للتعددية اللغوية باستخدام الأدوات المتاحة لها من خلال سلطاتها التشريعية وما تقدمه من دعم للميزانية.

١٩٣- وينبغي للدول الأعضاء ألا تتردّد في ممارسة حقوقها اللغوية والمطالبة بها. ومن الأمثلة على الأوضاع غير المقبولة ما حدث في جنيف مؤخراً عندما وُزعت بالإنكليزية فقط مشاريع قرارات حساسة تتعلق بتراجع دائر في بلد ناطق بالفرنسية في غرب أفريقيا. ولم تكن أمام الدولة العضو المتأثرة نسخة فرنسية للنظر فيها أثناء المفاوضات الحساسة، وهو ما لا ينبغي أن يحدث في أية منظمة متعددة اللغات ترعى السلام في العالم. كما أن الوفورات التي تحققت من عدم ترجمة مشاريع القرارات من أجل عملية التفاوض لا قيمة لها أمام حسائر الأرواح

التي أزهقت نتيجة التأخر وسوء الفهم الناجمين عن عدم فهم اللغة. فالمسألة في نهاية الأمر هي عدم التناسب بين القيم: المال مقابل أرواح البشر.

١٩٤- وفيما يتعلق بالتعددية اللغوية، لا يمكن للقيود المالية أن تكون هي الإطار لمواءمة المعاملة المتساوية للغات على أساس معايير غير كافية، وللتدهور في نوعية الخدمات المستحقة للدول الأعضاء. وتتعامل الأمم المتحدة مع القيم الأساسية للإنسانية بطريقة أبعد ما تكون عن أسلوب الشركة الخاصة، كما أن وظيفة التعددية اللغوية ليست ترفاً وإنما هي أداة أساسية لخدمة الجهات صاحبة المصلحة بمزيد من المساواة والفعالية والشفافية.

ولضمان الامتثال لولاية التعددية اللغوية، يوصي المفتشون بما يلي:

التوصية ١٥

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، أن تقر الترتيبات اللازمة لضمان الالتزام الفعلي بتقديم أعمال المنظمات الأساسية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل، وذلك بوسائل منها عبر قنوات الميزانية.

هاء- الخطوات التالية

أخاف من الرجل الذي قرأ كتاباً واحداً

١٩٥- هذه المقولة اللاتينية الأصل، التي تُعزى إلى أحد فلاسفة القرن الثالث عشر توما الإكويني، مناسبة جداً اليوم للتعبير عن الالتزام الفعلي للأمم المتحدة بالتنوع اللغوي على النحو الذي أكدته مجدداً قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي ينص على ما يلي: "أن الطابع العالمي الذي تتسم به الأمم المتحدة، ونتيجته الطبيعية المتمثلة في تعدد اللغات، ينطويان، بالنسبة لكل دولة عضو في المنظمة أياً كانت اللغة الرسمية التي تتكلمها، على الحق والواجب بأن تفهم الآخرين ويفهموها".

١٩٦- وفي هذا الصدد، ينوّه المفتشون مع التقدير بالأعمال والمبادرات التي اتخذتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (التي يتولى رئيستها رئاسة الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات) للتصدي للتحديات الراهنة في مجال خدمات المؤتمرات واللغات من أجل التطبيق الفعال للتعددية اللغوية. وبينما رحّب المفتشون بتعيين منسق جديد للتعددية اللغوية، بصفته رئيس إدارة شؤون الإعلام، فإنهم يرون، وفقاً لولاية المنسق، ضرورة وضع خطط عمل استراتيجية بمساعدة شبكة كاملة المقومات من جهات الاتصال. وقد حذت منظمات أخرى هذا الحذو، بتمهيدها الطريق للتنوع اللغوي استناداً إلى الترتيبات المخصصة التي أعدها الرؤساء التنفيذيون لهذه المنظمات، واعتمدها هيئاتها الرئاسية (وهي منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، واليونيدو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها).

١٩٧- وبالنظر إلى العوائق المتكررة أمام التطبيق الكامل للتعددية اللغوية في جميع مستويات المنظومة، يؤكد المفتشون ضرورة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) الالتزام الحازم بمبادئ المساواة بين اللغات الرسمية والاستخدام المتساوي للغات العمل في الأمانات، بما في ذلك استخدام لغات عمل إضافية في مراكز عمل محددة؛
(ب) الاشتراط رسمياً على جميع الموظفين، في سياق عمليات التوظيف والترقية، امتلاك ناصية لغة عمل أخرى واحدة على الأقل؛

(ج) مواصلة معالجة المسائل المثيرة للقلق، المتمثلة في نقص المترجمين الشفويين والتحريريين المؤهلين، والتخطيط للتعاقب الفعال، وتقديم التدريب المحدد الهدف، والتطوير الوظيفي؛

(د) إنشاء فريق عامل معني بالتعددية اللغوية داخل آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين، من أجل وضع سياسات واستراتيجيات عمل استناداً إلى التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات وعن المنسقين المعنيين بالتعددية اللغوية.

١٩٨- وفي سياق الحقائق الاقتصادية والقيود المالية، فإن الدول الأعضاء هي التي يمكنها الإجابة في نهاية الأمر على هذا السؤال المحوري: هل ينبغي للأمم المتحدة أن تتخلى عن التزامها بالتنوع الثقافي داخل عالم واحد، وأن تنصاع، لأغراض براغماتية، للاتجاه نحو الاقتصاد بحكم الواقع على الإلمام بلغة واحدة وثقافتها الأحادية الفكر، أم أن الأمم المتحدة تريد بالفعل الدفاع بقوة عن مبادئها القيمة بالتمسك بالحق والواجب المتمثلين في استخدام تنوع اللغات لخدمة "شعوب الأمم المتحدة"؟

١٩٩- وبالنظر إلى أن التعددية اللغوية في هذا السياق هي الاستجابة الشرعية الوحيدة لتزايد نمط "وحدة الفكر"، فإن المفتشين يعتقدون جازمين أن الوقت قد حان للهيئات الرئاسية لأن "ترجم أقوالها إلى أفعال" وأن تتخذ خطوات جادة لتحقيق التوازن السليم بين التطبيق الفعال للتعددية اللغوية وبين تخصيص الموارد اللازمة، استناداً إلى أولويات الدول الأعضاء وإلى استراتيجيات وممارسات الأمانات في جميع مستويات المنظومة. وبفضل روح المسؤولية المشتركة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، ينبغي للرؤساء التنفيذيين السعي إلى إطلاق استراتيجية "سياسة واحدة للأمم المتحدة من أجل التعددية اللغوية" من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، والسعي إلى الحصول على الدعم المالي المناسب المقدم من هيئاتها الرئاسية.

المرفق الأول

الأطر الرسمية للتعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
(استناداً إلى الردود الواردة في استبيان وحدة التفتيش المشتركة، ٢٠١٠)

المنظمة	وجود إطار رسمي للتعددية اللغوية	الوثائق المرجعية
الأمم المتحدة	نعم	A/RES/50/11, A/RES/52/23, A/RES/54/64, A/RES/56/262, A/RES/59/309, A/RES/61/266, A/RES/63/396
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	لا، ولكن توجد عدة سياسات لتعزيز التعددية اللغوية في مجالات عمل مختلفة	الوثائق نفسها
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	نعم	الوثائق نفسها
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	لا	الوثائق نفسها
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	لا، ولكن توجد نصوص بشأن لغات عمل اللجنة في بنود اختصاصها	الوثائق نفسها
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	نعم	الوثائق نفسها
الأونكتاد	نعم	استراتيجية الاتصالات (TD/B/56/9/Rev.1)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1997/32)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	نعم	ST/AI/2001/5, ST/AI/189
صندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1997/32)
ممثل الأمم المتحدة	نعم	قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ و ٣٠٦/٦٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	لا، ولكن توجد سياسات مختلفة لتعزيز التعددية اللغوية	IOM/033-FOM/033/2010, IOM/05-FOM/05/2006, SAMM 3.11, A/AC.96/187/Rev.6
اليونيسيف	نعم	CF/AI/2000-013
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	نعم	A/RES/63/306

الوثائق المرجعية	وجود إطار رسمي للتعددية اللغوية	المنظمة
سياسات معينة تدعم التعددية اللغوية في النظامين الأساسي والإداري للموظفين الدوليين	نعم	الأونروا
تشمل الوثائق سياسة التدريب اللغوي وسياسة الموارد البشرية المتعلقة بالإجراءات الإدارية للموظفين الفنيين الدوليين	نعم	برنامج الأغذية العالمي
النصوص الأساسية (البند الثامن والأربعون من اللائحة العامة للمنظمة) - دليل التعليمات الإدارية للفاو، الباب ٥٣٠، والتذييل دال بشأن ترتيبات المؤتمرات - الهيئة الرئاسية المتضمنة سياسة اللغات (FC 92/13 - PC 81/6 لسنة ١٩٩٩) - التعميمات الإدارية بشأن الترجمة الشفوية والتحريرية (AC 2006/07 و AC 2006/13)	نعم	منظمة الأغذية والزراعة
الوثيقة ٩٩٥٨ - القرارات السارية للجمعية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)	نعم	منظمة الطيران المدني الدولي
النظام الأساسي للموظفين ٥-٥٠	نعم	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
أوامر دائمة ومذكرات معلومات وإجراءات مكتوبة مختلفة	نعم	منظمة العمل الدولية
النظام الداخلي لجمعية المنظمة البحرية الدولية ومجلسها ولجانها، المتضمن السياسات المتعلقة بالتعددية اللغوية	لا	المنظمة البحرية الدولية
القرار ١٥٤	نعم	الاتحاد الدولي للاتصالات
الدليل الإداري، الباب ١-٩	نعم	اليونسكو
IDB-36/Dec.2, IDB-38/11, GC.13/Res.4	نعم	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
	لا	منظمة السياحة العالمية
التوجيه الإداري رقم ٣١	نعم	الاتحاد البريدي العالمي
القرارات ج ص ع ٦١-١٢، ج ص ع ٦٠-١١، ج ص ع ٥٠-٣٢، ج ص ع ٥١-٣٠، ج ص ع ٣١-١٣، م ت ١٠٥-٦، الوثيقة م ت ١٢١/٦	نعم	منظمة الصحة العالمية
A/48/26، الفقرة ٢٥٠ (عقب المقترح PBC/15/9)، A/48/11 Add. , A/48/11	نعم	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
اللائحة العامة للمنظمة (المرجع: المواد ١١٧-١٢٢)	نعم	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
(استناداً إلى الردود الواردة في استبيان وحدة التفتيش المشتركة، ٢٠١٠)

المنظمة	اللغات الرسمية	لغات العمل
أمانة الأمم المتحدة	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	إ، ع، ف	إ، ع، ف
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	إ، ر، ص، ف	إ، ف
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إ، س، ف	إ، س، ف
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	إ، ع، ف	إ، ع، ف
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	إ، ر، ف	إ، ر، ف
الأونكتاد	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، س، ع، ف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إ، س، ف	إ، س، ف
صندوق الأمم المتحدة للسكان	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، س، ف
اليونيسيف	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، س، ف
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
برنامج الأغذية العالمي	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إ، س، ص، ع، ف	إ، س، ف
موئل الأمم المتحدة	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
الأونروا	إ، ع	إ
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
منظمة العمل الدولية	إ، س، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف، م
منظمة الأغذية والزراعة*	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف
اليونسكو	إ، ر، س، ص، ع، ف، هـ، ب، ط	إ، ف

المنظمة	اللغات الرسمية	لغات العمل
منظمة الطيران المدني الدولي	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف
منظمة الصحة العالمية**	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف
الاتحاد البريدي العالمي	ف	إ، ف
الاتحاد الدولي للاتصالات	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ر، س، ص، ع، ف
المنظمة البحرية الدولية	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، س، ف
المنظمة العالمية للملكية الفكرية***		إ، ر، س، ص، ع، ف
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، ف
منظمة السياحة العالمية	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ، س، ف
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	إ، ر، س، ص، ع، ف	إ

* لا تحدد النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة مصطلحي "اللغات الرسمية" و"لغات العمل"، وإنما تشير فقط إلى اللغات المستخدمة في المنظمة. وتستخدم لغات أخرى (مثل الألمانية والبرتغالية) في دورات محددة.

** تستخدم منظمة الصحة العالمية جميع اللغات الرسمية كلغات عمل في اجتماعات هيئاتها الرئاسية. ولا تحدد المنظمة "لغات العمل" التي يجب استخدامها في الأمانات، وإنما تسمح لكل مكتب باستخدام اللغات التي تناسب موقعه وعمله. فالمكاتب الإقليمية للمنظمة، مثلاً، تستخدم لغات عمل معينة مناسبة للإقليم.

*** لا تحدد النصوص الدستورية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مصطلح "اللغات الرسمية" وإنما تشير فقط إلى لغات العمل. وتستخدم لغات أخرى (مثل الألمانية والكورية واليابانية) في لجان معينة.

إ: الإنكليزية؛ ب: البرتغالية؛ ر: الروسية؛ س: الإسبانية؛ ص: الصينية؛ ط: الإيطالية؛ ع: العربية؛ ف: الفرنسية؛ م: الألمانية؛ ه: الهندية.

المرفق الثالث

التدريب اللغوي: الأهلية وتقاسم التكاليف

يقدم التدريب على أساس تقاسم التكاليف إلى			يقدم تدريب مجاني إلى		
آخرين/غير الموظفين (متدربين، مستشارين، متقاعدين، دبلوماسيين، الأزواج/ الزوجات	الموظفون (وما إلى ذلك)	الموظفون (وما إلى ذلك)	آخرين/غير الموظفين (متدربين، مستشارين، الموظفين الأساسيين	متقاعدين، دبلوماسيين، (وما إلى ذلك)	جميع الموظفين
X	X		X		الأمم المتحدة
			X		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
X	X		X		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
X	X		X		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
X	X		X		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اللجنة الاقتصادية لأوروبا
X	X		X		الأونكتاد
X	X		X		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة للبيئة
			X		صندوق الأمم المتحدة للسكان
	X		X		ممثل الأمم المتحدة
X		*X			مفوضية شؤون اللاجئين
				X	اليونيسيف
X	X		X	X	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
		X (بمن فيهم أفراد الأسرة)	X	X	الأونروا
		X			برنامج الأغذية العالمي
				X	منظمة الأغذية والزراعة
X	X	X			منظمة الطيران المدني الدولي
X	X	X			الوكالة الدولية للطاقة الذرية
X	X	X			منظمة العمل الدولية

				X	المنظمة البحرية الدولية
				X	الاتحاد الدولي للاتصالات
X	X			X	اليونسكو
X				X	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
	X	X			منظمة السياحة العالمية
				X	الاتحاد البريدي العالمي
				X	منظمة الصحة العالمية
				X	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
				X	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

* تطبق مفوضية شؤون اللاجئين منذ فترة سياسة تقاسم التكاليف لدورها في تعزيز الالتزام، ليس فقط في التسجيل للدراسات اللغوية وإنما أيضاً لاستكمالها. وبذلك يمكن للمنظمة أن تقدم تدريباً لغوياً أكثر فعالية إلى عدد أكبر من الموظفين. وللوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً، تُتاح دورات التعلم الإلكتروني بجميع اللغات الرسمية للموظفين الذين لا يمكنهم حضور دورات التعلم في الفصل الدراسي.

المواقع الشبكية والتعددية اللغوية (المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة)

اللغات المستخدمة في صفحة الاستقبال الرسمية لغات إضافية	المنظمة
إ، ر، س، ص، ع، ف	الأمم المتحدة
إ، ع	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
إ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
إ، س، ف	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
إ، ف	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
إ	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
إ، س، ف	الأونكتاد
إ، س، ف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إ، س، ص، ف	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
إ، س، ف	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥٧ موقعاً شبكياً للمكاتب القطرية: ٢٤ بالإنكليزية، ١٤ بالإسبانية، ١٢ بالفرنسية، ٢ بالبرتغالية، ١ بالإنكليزية/الفارسية، ١ بالإنكليزية/العربية، ١ باليابانية، ١ بالروسية، ١ بالفيتنامية	
أضيف شريط أدوات جوجل إلى الموقع لإتاحة عدة خيارات لغوية أخرى	إ، س، ص، ع
٤٨ موقعاً شبكياً قطرياً باللغة أو باللغات الأصلية، بما في ذلك جميع اللغات الرسمية	إ
اللجان الوطنية مسؤولة عن اللغات الإضافية المستخدمة في المواقع القطرية	إ، س، ص، ع، ف
	إ، ف
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

اللغات المستخدمة في صفحة الاستقبال الرسمية	لغات إضافية	المنظمة
إ، س، ف	العبرية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
إ، ع		الأونروا
إ، ر، س، ص، ع، ف	الألمانية، الإيطالية، الآيسلندية، البرتغالية، التشيكية، الدانمركية، السلوفاكية، السويدية، الفنلندية، الكورية، النرويجية، الهولندية	برنامج الأغذية العالمي
إ، ر، س، ص، ع، ف	تستخدم لغات أخرى محلياً (مثل الإيطالية والبرتغالية واليابانية)	منظمة الأغذية والزراعة
إ، ف		منظمة الطيران المدني الدولي
إ		الوكالة الدولية للطاقة الذرية
إ، س، ف		منظمة العمل الدولية
إ		المنظمة البحرية الدولية
إ، ر، س، ص، ع، ف		الاتحاد الدولي للاتصالات
إ، ر، س، ص، ع، ف	اللجان الوطنية مسؤولة عن اللغات الإضافية المستخدمة في المواقع القطرية	اليونسكو
إ، ف		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
إ، س، ف		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
إ، ر، س، ص، ع، ف		منظمة السياحة العالمية
إ، ف		الاتحاد البريدي العالمي
إ، ر، س، ص، ع، ف	تستخدم لغات إضافية في المواقع الشبكية للمكاتب الإقليمية (مثل الألمانية في المكتب الإقليمية لأوروبا)	منظمة الصحة العالمية
إ، ر، س، ص، ع، ف		المنظمة العالمية للملكية الفكرية
إ، ر، س، ص، ع، ف		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

مذكرات التفاهم المبرمة بين المؤسسات الأكاديمية والأمم المتحدة

الجامعة والمكان	تاريخ مذكرة التفاهم
جامعة غواندونغ للدراسات الخارجية، غوانغزو، الصين	٢٤ أيار/مايو ٢٠١١
الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
جامعة نيروبي، كينيا	٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
جامعة دمشق، سوريا	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
المدرسة العليا للمترجمين الشفويين والتحريريين، وجامعة السوربون الجديدة، باريس ٣، فرنسا	٩ آذار/مارس ٢٠١٠
معهد الإدارة والتواصل بين الثقافات، فرنسا	٨ آذار/مارس ٢٠١٠
جامعة دو مون، بلجيكا	٤ آذار/مارس ٢٠١٠
جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية، الاتحاد الروسي	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
جامعة منسك الحكومية للغويات، بيلاروس	١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
معهد مونتريري للدراسات الدولية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، الاتحاد الروسي	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
جامعة جنيف، سويسرا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
جامعة شلمنقة، إسبانيا	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩
جامعة باث، المملكة المتحدة	١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩
جامعة هرتزن الحكومية التربوية الروسية، الاتحاد الروسي	٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨
جامعة شانغهاي للدراسات الدولية، الصين	٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨
جامعة بيجين للدراسات الخارجية، الصين	٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨
جامعة وستمنستر، المملكة المتحدة	٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

المرفق السادس

نطاق التغطية بالاتفاق المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين
المختصين بخدمة المؤتمرات وبين الأمم المتحدة (٢٠٠٧-٢٠١١)*

قائمة المنظمات الأطراف في الاتفاق

١-	الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارتها ومكاتبها ولجانها الإقليمية، والصناديق والبرامج والكيانات الأخرى التي تديرها أمانة الأمم المتحدة؛
٢-	منظمة العمل الدولية، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية؛
٣-	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛
٤-	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛
٥-	منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية وبرامجها؛
٦-	منظمة الطيران المدني الدولي؛
٧-	الاتحاد البريدي العالمي؛
٨-	الاتحاد الدولي للاتصالات؛
٩-	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛
١٠-	المنظمة البحرية الدولية؛
١١-	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)؛
١٢-	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
١٣-	برنامج الأغذية العالمي؛
١٤-	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
١٥-	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛
١٦-	مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو؛

الكيانات التنظيمية التي يسري عليها الاتفاق

١٧-	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
١٨-	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
١٩-	جامعة الأمم المتحدة؛
٢٠-	مركز التجارة الدولية؛

* بدأت مفاوضات تجديد الاتفاق في أيار/مايو ٢٠١١ واستُكملت بنجاح بإبرام اتفاق جديد ملزم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مدته ٥ سنوات.

- | | |
|-----|--|
| ٢١- | المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ |
| ٢٢- | المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ |
| ٢٣- | لجنة الأمم المتحدة للتعويضات؛ |
| ٢٤- | منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ |
| ٢٥- | برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز؛ |
| ٢٦- | الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ |
| ٢٧- | الوكالة الدولية لبحوث السرطان؛ |
| ٢٨- | برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية)؛ |
| ٢٩- | الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ |
| ٣٠- | منظمة التجارة العالمية؛ |
| ٣١- | الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات. |

المرفق السابع

المنظمات الأطراف في الاتفاق المشترك بين الرابطة الدولية للمترجمين
الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات وبين اللجنة الاستشارية المعنية
بالمسائل الإدارية (ACC/1991/PER/CM/3)

- | | |
|-----|--|
| ١- | الأمم المتحدة؛ |
| ٢- | مكتب العمل الدولي؛ |
| ٣- | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ |
| ٤- | منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ |
| ٥- | منظمة الطيران المدني الدولي؛ |
| ٦- | الاتحاد البريدي العالمي؛ |
| ٧- | منظمة الصحة العالمية؛ |
| ٨- | الاتحاد الدولي للاتصالات؛ |
| ٩- | المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ |
| ١٠- | المنظمة البحرية الدولية؛ |
| ١١- | المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)؛ |
| ١٢- | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ |
| ١٣- | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ |
| ١٤- | الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ |
| ١٥- | منظمة التجارة العالمية (سابقاً مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة). |

المرفق الثامن

استعراض الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من جانب المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

الأثر المنشود	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها															الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية										
	مجلس الرؤساء التنفيذيين الأمم المتحدة*	الأونكتاد	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	موتل الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	الأونروا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف	برنامج الأغذية العالمي	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاورين	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة	اليونسكو	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة الصحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	الاتحاد الدولي للاتصالات	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	اليونيلكو	منظمة السياحة العالمية	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
لا	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
التوصية ١	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٢	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٣	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٤	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٥	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٦	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٧	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٨	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ٩	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١٠	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١١	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١٢	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١٣	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١٤	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
التوصية ١٥	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ

شرح المختصرات: ش: توصية لاتخاذ قرار من جانب الهيئة التشريعية.

ذ: توصية لاتخاذ إجراءات من جانب الرئيس التنفيذي.

■: توصية لا تستلزم اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة.

(أ) تعزيز المساواة؛ (ب) تعميم أفضل الممارسات؛ (ج) تعزيز التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز الضوابط والامتثال؛ (هـ) تعزيز الفعالية؛ (و) وفورات مالية كبيرة؛ (ز) تعزيز الكفاءة؛ (ح) أخرى. تشمل جميع الكيانات المدرجة في نشرة الأمين العام (ST/SGB/2002/11)، بخلاف الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموتل الأمم المتحدة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا.